سلامة الأطفال على الإنترنت:
الحد من خطر العُنف.. الإساءة.. والاستغلال

أكتوبر 2019

BROADBAND COMMISSION
FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

سلامة الأطفال على الإنترنت:
الحد من خطر العُنف..
والإساءة.. والاستغلال
أكتوبر 2019

ترجمة النسخة العربية من التقرير لم تعد من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، ولا من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). الاتحاد الدولي للاتصالات و(اليونسكو) لا تقع عليهما مسؤولية دقة المحتوى، فالنسخة الإنجليزية هي النسخة الأصلية والمعتمدة.

تم إعداد هذا التقرير من خلال عملية تعاونية، استناداً إلى خبرة "مجموعة العمل" حول سلامة الأطفال على الإنترنت المنبثقة عن لجنة النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة؛ وكانت "مجموعة العمل" هذه قد تأسست كمبادرة من جانب "لجنة النطاق العريض"، وتألفت من مفوضين وخبراء خارجيين.

وتم تنسيق التعاون مع الخبراء الخارجيين وتطوير المحتوى تحت إشراف كل من: د. جوانا روبنشتاين (الرئيس والرئيس التنفيذي لمؤسسة "أطفال حول العالم USA")، وسكوت جيجنهايمر (الرئيس التنفيذي للعمليات مجموعة زين) ؛ أما عملية استكمال التقرير فقد تولى تسهيلها وتنسيقها كل من: دورين بوغدان - مارتن (المدير التنفيذي لمكتب تطوير الاتصالات ITU)، وكارلا ليتشارديللو (منسقة اتصالات حماية الأطفال على الإنترنت لدى "الاتحاد الدولي للاتصالات")، وآنا بولومسكا (مسؤولة المشروعات ومحللة السياسات في الأمانة العامة للجنة النطاق العريض في "الاتحاد الدولي للاتصالات")، وقد تم تقديم إسهامات لا تُقدّر بثمن من جانب مفوضي "لجنة النطاق العريض"، ومنسقي اتصالات المفوضين، وعلى وجه الخصوص أعضاء "مجموعة العمل".

أعضاء "مجموعة العمل"

مفوضو لجنة النطاق العريض:

السيد سكوت جيجينهايمر (رئيس مشارك)
مجموعة زين

د. جوانا روبنشتاين (رئيس مشارك)
مؤسسة "أطفال حول العالم USA"

السيدة أودري أزولاي
(نائبة رئيس مشاركة) – اليونسكو

السيدة دورين بوغدان-مارتن
المديرة التنفيذية، مكتب تطوير الاتصالات

السيد بوكار بي إي
مجلس SAMENA للاتصالات

د. يي-تشيونغ لي
مركز ISTIC التابع لليونيسكو

السيد مارسين سيتشي
هيئة UKE، بولندا

السيد بورجي إيكهولم
مجموعة إريكسون

السيدة كريستالينا جورجيفا
البنك الدولي

السيد ماتس غرانريد
جمعية (GSMA)

د. كارلوس م. جارك
شركة Amèrica Móvil

البارونة بيبان كيدرون
رئيسة مؤسسة 5Rights

السيد أدريان لوفيت
مؤسسة Web

سعادة السيد حمد عبيد المنصوري
الإمارات العربية المتحدة

السيد كيفن مارتن
شركة فيسبوك

السيد بول ميتشل
شركة مايكروسوفت

السيد سونيل بهارتي ميتال
شركة "بهارتي إنتربرايز"

د. سبيرانزا نديجي
جامعة كينياتا

السيد دينيس أوبراين
مجموعة Digicel

د. عبد العزيز بن سالم الرويس
هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، المملكة العربية السعودية

السيدة سون يافانغ
شركة Huawei Technologies

الخبراء الخارجيون:

السيد أوري سعادة
الإنتربول

د. هاوارد تايلور
"الشراكة العالمية لانهاء العُنف ضد الأطفال"

السيد جون كار
مستشار مستقل

السيد بول شابيرو
"المركز الدولي للأطفال المفقودين والمُستغَلين" (ICMEC)

السيدة سوزي هارغريفز
تحالف WePROTECT العالمي، ومؤسسة "إنترنت ووتش".

السيد روبيرت فان دير بيرغ
شبكة ECPAT

السيدة آنا بورغستروم
شركة NetClean

د. يوهيون بارك
المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد DQ

السيد يوهان دينيليند والسيدة هيدي رينغ
شركة Telia

السيد أماندیب سينغ
الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتعاون الرقمي

السيدة جولي كوردوا
شركة Thorn

السيدة شارلوت بيتري غورنيتسا والسيدة جاسمين بيرن
اليونيسف

السيدة إليزابيث لوتورنو
جامعة جون هوبكنز

السيد إرنستو كافو
شركة Telefono Azzurro

السيدة هيلين ماسون
منظمة خط مساندة الطفل الدولي (CHI)

السيدة دوشيكا نوموفسكا
مؤسسة "INHOPE"

شكر خاص لكل من ساهم في إعداد هذا التقرير:

السيدة جنيفر سليمان
مجموعة زين

والسيدة لينا فرنانديز ديل بورتيلو
مؤسسة "أطفال حول العالم "USA.

المحتويات

كلمة تمهيدية 5
ملخص تنفيذي 9
مقدمة 15
كيف يبدو "الأكثر أماناً"؟ 21
الطفل الأكثر أمانا يكون محمياً بإطار قانوني راسخ 23
ثقافة الشركات تدعم سلامة الأطفال بشكل فعال 23
لكي يكون الأطفال آمنين، ينبغي أن يدركوا حقوقهم 24
الدور المحوري للتعليم 24
ضمان كون الأطفال آمنين "من حيث التصميم" 25
دور التكنولوجيا في جعل الأطفال أكثر أمانا على الإنترنت 26
ملخص لمفهوم "الأكثر أمانا" 27
حال الأطفال على الإنترنت في الوقت الحاضر 29
لماذا ينبغي أن نتحرك الآن لحماية الأطفال 32
مدى المحتوى المسيء للأطفال 33
مخاطر الاتصال: الاستمالة، التنمُّر الإلكتروني، الملاحقة، التحرُّش 34
مخاطر المحتوى: المحتوى الإباحي، المحتوى المسيء للأطفال جنسياً، العُنف، التطرف، الألعاب الإلكترونية، المخاطر المالية على الإنترنت 35
مخاطر السلوك: اساءة استخدام البيانات، الإساءة المالية، والسلوكيات غير اللائقة 36
مخاطر التعاقد: إلى أى مدى تعي عائلات الأطفال موافقتهم عبر الإنترنت؟ 37
ملخص لحال الأطفال على الإنترنت في الوقت الحاضر 37
الفرص 39
الذكاء الاصطناعي والمعركة ضد استغلال الأطفال على الإنترنت 40
تقنيات ناشئة أخرى 40
تعاون دولي متنامٍ 41
التهديدات وبيئة التهديدات 43
فجوات في السياسات والقوانين الوطنية 45
قوانين الأمن الإلكتروني تحتاج إلى تحديث 45
الافتقار إلى منظومات محاسبة ومعايير إلزامية 46
الحاجة إلى فهم واقتفاء المعتدين 47
سلسلة تهديدات مشتقة من إساءة استخدام التكنولوجيا 48
كيف تسهم فجوات التكنولوجيا في تمكين الاساءة والاستغلال 49
نمو "الشبكة المظلمة" 49
دور السياقات الاجتماعية والثقافية الخاصة بالأطفال 50
مسؤوليات أصحاب المصلحة الرئيسيين 50
دور القطاع الخاص 53
توصيات 57
بنود نموذجية حول حماية الأطفال 61
خاتمة 65
دراسات حالة 69
قائمة المصطلحات 77
المراجع 79
الموارد 87

1

كلمة تمهيدية

كلمة تمهيدية بقلم د. جوانا روبنشتاين، الرئيس والرئيس التنفيذي لمؤسسة أطفال حول العالم USA... وسكوت جيجنهايمر، الرئيس التنفيذي للعمليات مجموعة زين

إن "أهداف التنمية المستدامة" التي تبنَّتها جميع دول العالم في العام 2015 – و"اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل" المُلزِمة قانوناً والتي تحتفل هذا العام بذكراها السنوية الثلاثين - تمثل الالتزام العالمي إزاء مستقبل أفضل للجميع - وخصوصا للأطفال - وإزاء أجيالنا المقبلة لنحافظ على صحتهم؛ ولنوفر لهم بإمكانية الحصول على التعليم والترفيه والمهارات لضمان قابليتهم للتوظيف في المستقبل؛ ولنحميهم من أي شكل من أشكال العُنف أو الإهمال أو التعذيب، وببساطة: لنمنحهم مستقبلا.

وحماية الأطفال ليست واجبنا الأخلاقي فحسب، بل أيضًا من الأعمال الجيدة أن ندعم نماءهم الصحي والسعيد، ونحن نضع على عاتقنا أن نضمن توفير طريق نحو مستقبل مستدام للجميع؛ ولكي يحدث ذلك فإنه ينبغي على البالغين - أولياء أمور ومُقدمي رعاية ومدرسين ومشرعين وقطاع خاص وغيرهم من أصحاب المصلحة - التأكد من أن الأطفال يستطيعون تحقيق قدراتهم الكامنة.

ولترجمة هذا الالتزام إلى حقيقة واقعة، فإن "لجنة النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة" شكّلت "مجموعة عمل" (WG) من شتى القطاعات ومكرسة للتعامل مع سلامة الأطفال على الإنترنت كقضية عالمية؛ وتتألف مجموعة العمل هذه من مندوبين وممثلين رفيعي المستوى من وكالات الأمم المتحدة إلى جانب مجموعة متنوعة من مؤسسات ومنظمات القطاعين العام والخاص.

وقد تم تكليف مجموعة العمل بإعداد تقرير من شأنه أن يجمع الأدلة المتاحة على نطاق وطبيعة المخاطر والأضرار التي يواجهها الاطفال عبر الإنترنت، وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ في سبيل منح الأولوية لمسألة سلامة وحماية الأطفال على الإنترنت.

إن الاتصال بالنطاق العريض هو عامل تمكين رئيسي لمستقبل الأطفال، فهو يساعد على تعزيز تحقيق جميع "أهداف التنمية المستدامة" وضمان حصول جميع الأطفال على فرص متساوية للنمو، بحيث لا يُترك أي طفل متخلفاً عن الركب.

لقد أحدثت شبكة الإنترنت بالفعل تحولًا في حياتنا بوتيرة ونطاق غير مسبوقين؛ وبالنسبة للأطفال في الدول المتقدمة، فإن العالم الرقمي هو العالم الذي يولدون فيه ويعيشون فيه كل يوم، وإنهم في طريقهم إلى أن يصبحوا الجيل الخامس؛ وفي نهاية المطاف سيكونوا جاهزين كي يصبحوا الجيل الرابع من الثورة الصناعية، وذلك في ظل إسهام إنترنت الأشياء (IoT)، والروبوتات، والواقع الافتراضي (VR)، والذكاء الاصطناعي (AI) في تغيير الطريقة التي نعيش ونعمل بها.

يفكر كثير من البالغين في الإنترنت بطريقة عملية للغاية، وذلك باعتباره شيء يلجأون إليه أو يستخدمونه من وقت لآخر لإنجاز أشياء محددة، أما الأطفال فلا؛ وبالنسبة لأعداد كبيرة منهم، تندمج شبكة الإنترنت والتقنيات المرتبطة به تمامًا في الطريقة التي يعيشون بها عبر مجموعة واسعة جدًا من الأنشطة، إنها في آن واحد جزء من حياتهم ومن امتدادها: أي الطريقة الأكثر أهمية التي يتواصلون بها أو يتفاعلون بها مع الواجبات المنزلية والأصدقاء والمدرسة والفرق والأندية الرياضية المفضلة لديهم، وحتى أفراد الأسرة.

وإذ ندرك هذا، فإن هدف "لجنة النطاق العريض" يتمثل في جعل الاتصال حقّاً عالميّاً وضمان وصول جميع الأطفال إلى شبكة الإنترنت، وإلى الفوائد التي يُمكن أن تحققها لهم، فكيف يُترجم ذلك إلى أرقام ؟

يمثل الأطفال في الوقت الحاضر ثلث إجمالي مستخدمي الإنترنت، وعلى الرغم من أنهم يستفيدون بشكل هائل من الاتصال بالإنترنت في تعليمهم وترفيههم، فإنهم يتعرضون أيضًا لمخاطر وتهديدات كبيرة عبر الإنترنت، بما في ذلك أشكال متنوعة من العُنف والاستغلال مثل "الاساءة إلى الأطفال واستغلالهم جنسياً" (CSEA)، والتنمُّر، والتطرف العنيف، وغير ذلك.

وهكذا فإن تحديات معالجة الجانب المظلم للاتصال بالإنترنت مستمرة في التصاعد، وإذا لم نتحرك الآن، فإنه من الممكن أن يتوسع استغلال الأطفال عبر الإنترنت إلى مستويات أكثر ترويعاً، وخصوصا عندما نتوسع بشبكات النطاق العريض في الدول النامية التي يعيش فيها معظم الأطفال حالياً.

غالباً في مثل هذه المناطق حديثة العهد بالرقمنة ستواجه البنى التحتية الخاصة بالتثقيف وإنفاذ القانون صعوبة في مجاراة مجرمين متطورين وحازمين يسيئون استخدام المنصات والخدمات الرقمية، وهكذا فإن صياغة نهج عالمي موحد بات أكثر أهمية وإلحاحًا من أي وقت مضى.

يهدف هذا التقرير إلى رفع مستوى أولوية سلامة الأطفال على الإنترنت بين كل أصحاب المصلحة وصناع القرار الرئيسيين في الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، وتوصيات هذا التقرير قابلة للتنفيذ وتشكل دعوة للعمل الجماعي.

هذه التوصيات تستند إلى معرفة وخبرة خبراء كبار ممن لديهم التزام وخبرة طويليّ الأمد في مجال مكافحة شتى أشكال العُنف ضد الأطفال على الإنترنت. إن حقيقة كون 22 مفوضاً قد انضموا إلى مجموعة العمل هي شهادة على التزام "لجنة النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة" بمنح الأولوية للأطفال في جداول أعمالنا المشتركة.

نحن نشعر بالامتنان لجميع أعضاء مجموعة العمل وللمفوضين ولأكثر من 20 خبيرا على مشاركتهم في إعداد هذا التقرير وتوصياته.

نأمل أن تساعد توصيات هذا التقرير في تحفيز المزيد من الإجراءات في سبيل المعالجة العاجلة لمسألة سلامة الأطفال على الإنترنت.

نحن نعلم أن الأمر يتطلب مجتمعا شبيهاً بمجتمع القرية من أجل الحفاظ على سلامة الأطفال سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها؛ ولذلك فنحن نعوِّل على كل أصحاب المصلحة من أجل منح الأولوية للأطفال والتعاون وإيجاد إجراءات جماعية لمنع ومعالجة جميع أشكال العُنف والاساءة والاستغلال ضد الأطفال على الإنترنت.

إن رحلة الأطفال عبر العالم الرقمي وسلامتهم في العالم الحقيقي - الذي نبنيه معا - هو شأن يهم الجميع.

شكرا لكم

سكوت جيجنهايمر، الرئيس التنفيذي للعمليات مجموعة زين

د. جوانا روبنشتاين، الرئيس والرئيس التنفيذي لمؤسسة "أطفال حول العالم USA"

2

ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

أكثر من أي وقت مضى، بات الاتصال بالإنترنت بأسعار معقولة وبموثوقية في طريقه إلى مزيد من الدول، فهو القدرة الكامنة على تحويل حياة الأطفال، من خلال منحهم إمكانية الوصول إلى فرص تعليمية وثقافية واقتصادية لم تكن متوفرة في السابق؛ ولكن في كثير جداً من الأحيان، لا يستطيع الأطفال تحقيق هذه الفرص، وذلك لأن شبكة الإنترنت هي أيضًا مكان يتعرض فيه الضعفاء لمخاطر الضرر الجسيم.

على الصعيد العالمي، هناك أكثر من 2.2 مليار شخص تحت سن الـ18، وهذا يجعل الأطفال أكبر مجموعة عُرضة للاستهداف في مجتمعاتنا [1].

يتعرض الأطفال حول العالم بانتظام لمخاطر وأضرار عبر الإنترنت، بما في ذلك:

- الاعتداء والاستغلال والاتجار الجنسي - ويتراوح ذلك بين الاستمالة والاغتصاب والتصوير والبث من جانب المعتدين.
- التحرُّش والإساءة والتنمُّر الإلكتروني عبر الإنترنت.
- التطرف العنيف والتجنيد من جانب المنظمات المتطرفة.
- التعرض لمعلومات مضللة ولمحتوى غير مناسب للعُمر، كالمواد الإباحية أو العُنف.
- التطبيقات والألعاب المصممة لتشجيع عادات وسلوكيات غير صحية.
- السقوط ضحية لعمليات سرقة وجمع البيانات بطرق غير قانونية أو غير أخلاقية.
- تطبيع العُنف القائم على الجنس من خلال التعريض لمواد تحوي ايذاء عبر الإنترنت.

ومكافحة هذه الأضرار والمخاطر تتطلب إتباع نهج منسق وعالمي.

لسوء الحظ، المعركة ضد إيذاء واستغلال الأطفال عبر الإنترنت ليست موحدة ولا تتم متابعتها بطريقة متسقة في جميع الدول، فالقدرات والأطر القانونية والوعي والموارد المخصصة والمكرسة وإرادة التحرك تتفاوت وتتباين بشكل كبير بين الوكالات والنطاقات القضائية.

مخاطر وأضرار عبر الإنترنت

وفقا لدراسة بحثية حديثة:

- في العام 2018، تلقى "المركز الوطني الأمريكي للأطفال المفقودين والمُستغَلين" (NCMEC) 18.4 مليون بلاغ عن مواد مسيئة جنسياً للأطفال (CSAM) على الإنترنت [2].
- وجدت دراسة حديثة أن 17% من أولياء الأمور قالوا إن أطفالهم سبق لهم أن كانوا ضحية للتنمُّر الإلكتروني، وفي بعض الدول وصلت هذه النسبة إلى 37% [3].
- وفقًا لتقرير التأثيرات التي أصدره معهد DQ عن العام 2017، تعرض 56% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و12 عامًا في 29 دولة إلى مطالعة الشاشات الإلكترونية بمعدل مفرط وإلى واحدة على الأقل من المخاطر الإلكترونية في المتوسط: بما في ذلك التنمُّر الإلكتروني، وإدمان ألعاب الفيديو، والسلوكيات الجنسية، والمقابلات خارج نطاق الإنترنت [4].
- واحد من بين كل خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين 9 و17 عامًا يشاهد مواداً جنسية غير مرغوب فيها عبر الإنترنت، و25% أبلغوا عن أنهم شعروا بخوف أو ضيق شديد[5].
- وجدت دراسة أجريت في العام 2019 أن 99% من شروط وأحكام الإنترنت مكتوبة بلغة معقدة للغاية بدرجة لا يستطيع الأطفال فهمها [6].
- عدد الصور ومقاطع الفيديو غير القانونية التي أكدتها خطوط الإنترنت الساخنة التابعة لرابطة INHOPE (الرابطة الدولية لخطوط الإنترنت الساحنة) ازدادت بنسبة 83% خلال الفترة من 2016 إلى 2018*.
- ذكرت رابطة INHOPE أيضًا أن انتشار ظهور أطفال مرحلة ما قبل البلوغ (الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و13 عامًا) في الصور ومقاطع الفيديو المسيئة جنسياً للأطفال إرتفعت من نسبة 56% من جميع المواد غير القانونية (122,276) في العام 2016، إلى 79% (148,041) في 2017، وإلى 89% (223,999) في 2018*.

*التقرير السنوي لرابطة INHOPE 2018: http://88.208.218.79/Libraries/IC-CAM_IHRMS/INHOPE_Statistics_Report_2018.sflb.ashx

تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية (WHO) إلى أن 200 مليون طفل يتعرضون سنوياً للإيذاء الجنسي [7].

وعلى نحو متزايد، فإن جزءا كبيراً من هذه الإساءة إما يحدث عبر الإنترنت أو يتم تصويره وتوزيعه إلكترونياً، وفي هذه الحالة فإن شبكة الإنترنت تكون هي عامل تمكين للإيذاء والاستغلال.

من بين المشاكل التي تعيق حالياً مكافحة استغلال الأطفال وجميع أشكال الإساءة الأخرى للأطفال عبر الإنترنت، فإن أكثرها خطورة هي:

- عدم اتساق التشريعات بين النطاقات القضائية، حيث تفتقر بعض النطاقات القضائية إلى القوانين التي تغطي تحديدا جرائم الإساءة إلى الأطفال التي يتم إرتكابها على الإنترنت.
- الافتقار إلى اللوائح والقوانين التي تحمّل مُقدمي الخدمات المسؤولية عن المواد المسيئة للأطفال (CAM) المستضافة عبر منصاتهم.
- الافتقار إلى معايير وتعريفات وقنوات تعاونية مشتركة عبر الحدود، وهذا يجعل من الصعب قياس مدى المشكلة أو التعاون الكامل في معالجتها.
- تفتقر دول كثيرة إلى الكفاءة أو القدرة أو البنية التحتية اللازمة للانخراط في جميع القطاعات التي يتطلب يكون التعاون فيها مطلوباً إذا أردنا القضاء على الإيذاء الذي يلحق بالأطفال عبر الإنترنت.
- نقص البيانات والأبحاث التي تفحص المشكلة على مستوى العالم (وحتى في هذا التقرير، فإن معظم الإحصائيات التي نستخدمها هي – بحكم الضرورة - من دول شمال العالم).

- الطبيعة غير الخاضعة للمراقبة في أغلب الأحيان للمجالات التي يقضي فيها الأطفال وقتهم عبر الإنترنت (وسائل التواصل الاجتماعي، منصات التراسل، تطبيقات البث المباشر، المساحات الافتراضية، الألعاب التفاعلية، إلخ).

- صعوبة مراقبة حركة المرور على الإنترنت، إلى جانب ظهور تقنيات جديدة مثل: الهواتف الذكية ذات الأسعار المعقولة والمجهزة بكاميرات عالية الدقة، ومقاطع الفيديو، والتراسل بالصور، والبث المباشر، والتشفير - وجميعها أمور تجعل منع الإساءة إلى الأطفال على الإنترنت أكثر صعوبة.

- التقنيات الرقمية يتم تصميمها غالبًا مع مراعاة محدودة أو بدون مراعاة أصلا للطرق التي يُمكن أن تُستخدم بها لاستغلال أو إيذاء طفل.

- محدودية تبنّي واستخدام والتقنيات المصممة لرصد ومعالجة الإساءة والاستغلال على الإنترنت - وكذلك ازدواجية الجهود في مجال تطوير وتطبيق هذه التقنيات، وهناك حاجة واضحة وملحة لتبادل الممارسات الجيدة المبنية على الأدلة والتي ثبت أنها تمنع الانتهاكات وتحد منها.

- التوجهات الاجتماعية والعوامل البيئية الأخرى التي تجعل من السهل على الجناة في بعض الدول والثقافات أن يعتدوا على أطفال ثم يفلتوا بأفعالهم.

- الفجوة الرقمية بين الأجيال – حيث أن الأهل ومُقدمي الرعاية والمربين وصانعي السياسات غالبًا ما يكونون غير مجهزين لفهم حياة الأطفال الرقمية، أو لمساعدتهم على فهم وتجنب المخاطر على الإنترنت.

- قلة الموارد عموماً، ومحدودية الوعي، والإخفاق في بناء ومشاركة أفضل الممارسات في مجال حماية الطفل على الإنترنت.

العلاقة بين سلامة الأطفال على الإنترنت والتنمية المستدامة

هذه الممارسات ليست فقط إنتهاكاً لأبسط حقوق الأطفال، بل إنها أيضًا تهدد بتقويض الفوائد المحتملة التي يُمكن أن يوفرها التحول الرقمي لجميع الدول، ولكن بشكل خاص للمجتمعات النامية سريعاً في جنوب العالم.

وتشير تقديرات "الاتحاد الدولي للاتصالات" إلى أنه في مقابل كل زيادة بنسبة 10% في تغلغل/انتشار الخدمات الرقمية في أي دولة، فإنه يُمكنها أن تتوقع نموًا بنسبة 1.3% في إجمالي الناتج المحلي للفرد [8]؛ لكن هذه الفوائد لا يُمكن أن تتحقق إلا إذا كان جميع المواطنين، بمن فيهم الأطفال، قادرين على الحصول على أقصى فائدة ممكنة من الفرص التي يوفرها الاتصال بالإنترنت، ولا يُمكنهم القيام بذلك إلا إذا كانوا آمنين عندما يتصفحون شبكة الإنترنت.

لهذه الأسباب، فإن "أهداف التنمية المستدامة" (SDGs) التي تتبناها الأمم المتحدة حددت أيضا هدفا تحت المقصد رقم 16.2 من أجل (إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العُنف ضد الأطفال وتعذيبهم بحلول عام 2030) ؛ ومن أجل تحفيز العمل المطلوب إذا أردنا تحقيق هذا الهدف الطموح، صاغت مجموعة العمل "الاعلان العالمي لسلامة الأطفال على الإنترنت".

ويحدد ذلك "الاعلان" الخطوات التي ينبغي على الكيانات العامة والخاصة اتخاذها لحماية الأطفال على الإنترنت؛ ونحن نطلب من جميع الدول والكيانات الخاصة ذات الصلة التوقيع على الإعلان والالتزام بوضع مبادئه موضع التنفيذ، وللقراءة والتوقيع على الإعلان الكامل يرجى زيارة: https://www.broadbandcommission.org/Documents/working-groups/ChildOnlineSafety_Declaration.pdf

نبذة مختصرة عن التقرير

صدر التقرير من فريق عمل لجنة واسعة النطاق معنية بأمن الأطفال على الانترنت. كرّس فريق العمل المشترك بين القطاعات (WG) عمله لمعالجة الأمان عبر الانترنت على أساس كونه قضية عالمية. يشمل فريق العمل ممثلين من الهيئات العالمية بما فيهم هيئة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وهيئات تفعيل القانون ومنظمين وشركات خاصة.

يمكن الرجوع إلى الصفحة 2 في حال أردت الاطلاع على القائمة بالكامل.

3 مقدمة

لماذا ينبغي علينا اتخاذ خطوات الآن لحماية الأطفال على الإنترنت

تتعاون"لجنة النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة" مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات الصلة من أجل تعزيز التوسع في توافر إنترنت النطاق العريض، لا سيما في المناطق التي يعاني فيها الناس في الوقت الحاضر من نقص في الخدمات.

وانطلاقا من إدراكها للدور التحويلي للاتصال بالإنترنت، قررت "اللجنة" منح الأولوية للضغط من أجل الاتصال الجماعي، وذلك لأن جميع الأدلة المتوفرة أظهرت أن الاتصال بالإنترنت يعزز النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية.

وحددت "اللجنة" لنفسها المقاصد التالية لضمان تحقيقها بحلول العام 2025:

- 75% من سكان العالم سيكونون متصلين بالإنترنت.
- 60% من جميع الأطفال سوف يكون لديهم على الأقل الكفاءة الرقمية الأساسية.
- 40% من سكان العالم سوف يستخدمون الخدمات المالية الرقمية.
- النساء والفتيات سيتمتعن بوصول متساوٍ إلى فوائد الاتصال بالإنترنت.

ولتحقيق هذه الأهداف، وإدراك الفوائد التي ستجلبها، من الضروري أن تكون الأدوات والخدمات الرقمية في متناول الجميع على قدم المساواة؛ ومن غير الممكن أن يكون هذا هو الحال إذا تُركت الفئات السكانية الضعيفة غير محمية بشكل كافٍ، والأطفال إلى حد بعيد هم أكبر فئة سكانية ضعيف.

وقد توصلت أبحاث حديثة أجراها كل من "الاتحاد الدولي للاتصالات" ومنظمة اليونسكو إلى أن أكثر من 50% من سكان العالم الآن أصبحوا متصلين بالإنترنت [9]، ويشكّل الأطفال أكثر من 30% من مستخدمي الإنترنت،

وبحلول العام 2022، سيكون قد أُضيف 1.2 مليار مستخدم جديد إلى هذا الرقم، وستكون شريحة الأطفال هي الأسرع نموًا في تركيبة الإنترنت الديموغرافية [10]؛ وحتى أقل الدول نمواً في العالم هي في طريقها حالياً للحصول على تغطية إنترنت شاملة عبر الهواتف النقالة خلال السنوات القليلة المقبلة [11].

هذا الانفجار في الاتصال بالإنترنت سيفيد البشرية جمعاء، ولا سيما الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل التي يوجد بين سكانها طلب هائل، وما زال متعطشاً للفرص الاقتصادية والثقافية والتعليمية التي يُمكن للوصول إلى الإنترنت أن يتيحها.

منذ العام 2011، اشترك 1.2 مليار شخص في أول حساب بنكي لهم، وهذا سمح لهم بالمشاركة بشكل كامل في أسواق محلية ودولية؛ وقد تحقق ذلك إلى حد كبير بفضل نمو الإدماج الرقمي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وخاصة من خلال أجهزة الهواتف الذكية [12].

وتوضح أبحاث أجراها "الاتحاد الدولي للاتصالات" أن الزيادة في معدل تغلغل/انتشار الخدمات الرقمية يحفز النمو الاقتصادي للدول [8].

ويسهم الوصول الموثوق إلى الإنترنت في زيادة فرص توظيف أي شخص بنسبة تصل إلى 13% [8]، ويرتبط ذلك الوصول مع زيادة بنسبة 2.3% في الأجور [8].

لكن لا يُمكننا أن نأخذ هذه النتائج الإيجابية كأمر مسلم به، فعلى الصعيد العالمي، هناك أكثر من 2.2 مليار طفل تحت سن 18 [1]؛ وفي بعض الدول النامية، يشكّل الأطفال ما يقرب من 50% من إجمالي السكان [13]؛ ولتحقيق الإمكانات الكاملة للتحول الرقمي العالمي، ينبغي أن يكون هؤلاء الأطفال قادرين على الوصول بأمان إلى المجموعة الكاملة من الفرص التي يُمكن لشبكة الإنترنت أن تقدمها.

ومما يدعو إلى الأسف، أننا نعلم من تجارب الأسواق المتقدمة أنه بدون وجود ضمانات مناسبة في مكانها الصحيح، فإنه يُمكن لشبكة الإنترنت أن تكون - بالنسبة للبعض - بيئة صعبة وخطرة عندما يترعرعون فيها.

أين يعيش الأطفال؟

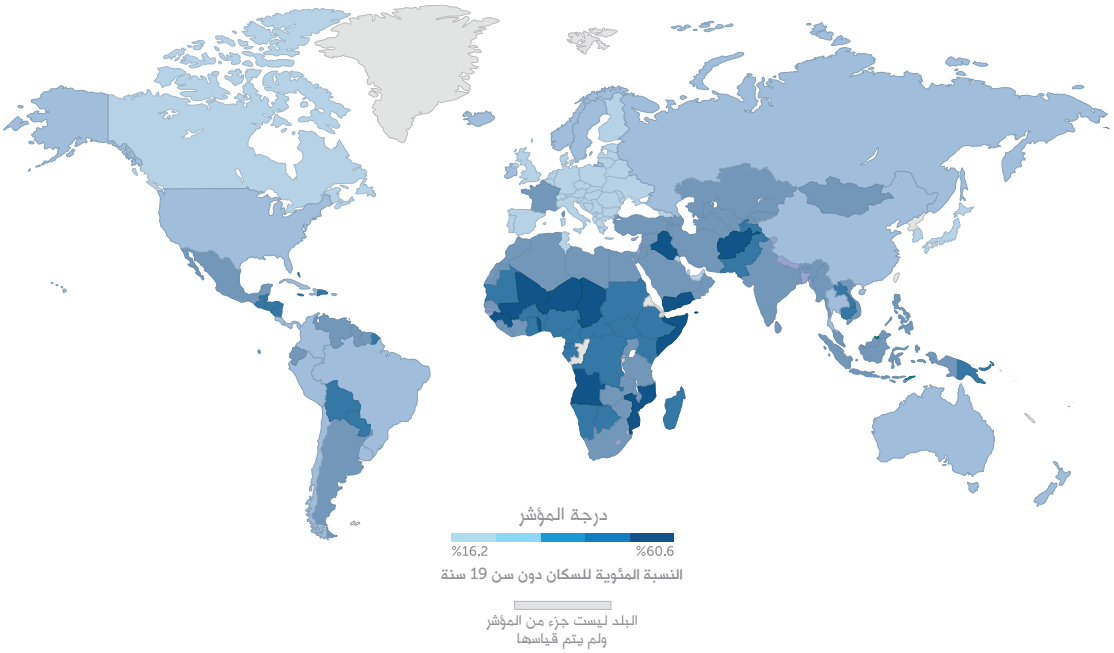

المصدر: الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقسيم السكان
التوقعات العالمية للسكان 2019، إصدار منشور على الانترنت

ويعيش معظم أطفال العالم حالياً في الشطر الجنوبي من الكرة الأرضية، وبخاصة في إفريقيا، في دول لا تزال في طور الرقمنة.

في كلمات الطفل، طُلب من الباحثين شرح حاجة سماع الشباب بخصوص موضوع أمان الانترنت: "من الهام أن يشترك الشباب في هذا النقاش لأن العديد من كبار السن يحاولون التفكير بنفس طريقة تفكير الشباب بخصوص هذا الأمر، ولكنهم يتغافلون عن حقيقة سرعة تأثر هؤلاء الشباب". لذا فمن الهام منح الشباب الفرصة للتحدث عن أنفسهم: [14].

ويواجه الأطفال سلسلة متنوعة من الأضرار والمخاطر عبر الإنترنت، ابتداء بالخدمات المصممة بشكل سيء والتي تصطادهم (سواء عن قصد أو غير قصد) من خلال تعاقدات غير مناسبة لأعمارهم، وذلك عبر التنمُّر الإلكتروني والتعرض للمحتوى غير المناسب لهم، وصولًا إلى التحرُّش الشديد، والاستمالة والتطرف العنيف، والاستغلال والإساءة الجنسية، ومهمة البالغين هي إيجاد طريقة لتخفيف ومنع مثل هذه الأضرار والمخاطر.

واستناداً إلى نتائج أحدث الأبحاث، يحدد هذا التقرير مجموعة واسعة من المخاطر التي تواجه الأطفال على شبكة الإنترنت.

ويوفر التقرير إحساسًا بحجم وطبيعة تلك المخاطر ويوصي بالخطوات الملموسة والقابلة للتنفيذ التي يُمكن أن تتخذها مختلف الجهات الفاعلة لتقليل المخاطر والتهديدات والأضرار، وجعل الأطفال أكثر أمانًا على شبكة الإنترنت.

أمثلة عن حجم ونطاق المشكلة

- في عام واحد، وجدت مؤسسة مراقبة الانترنت (IWF) أكثر من 105,000 موقع الكتروني يحتوى على مواد بها إساءة جنسية للأطفال [15].
- في عام 2018، أكدت إن هوب على وجود 223,999 صورة وفيديو عبر الانترنت تصور أنشطة CSEA.
- في عام 2018 وجدت دراسة أن معظم تطبيقات الجوال التي تستهدف الأطفال تجميع بيانات تنتهك اللوائح الخاصة بحماية البيانات و19% منها تجمع بيانات شخصية [16].
- وصلت نسبة طلاب الثانوية الذين تعرضوا إلى التنمر الالكتروني إلى أكثر من 30% [17].

وجود التشريع القانوني الذي سعى إلى حماية الأطفال من استدراجهم عبر الانترنت

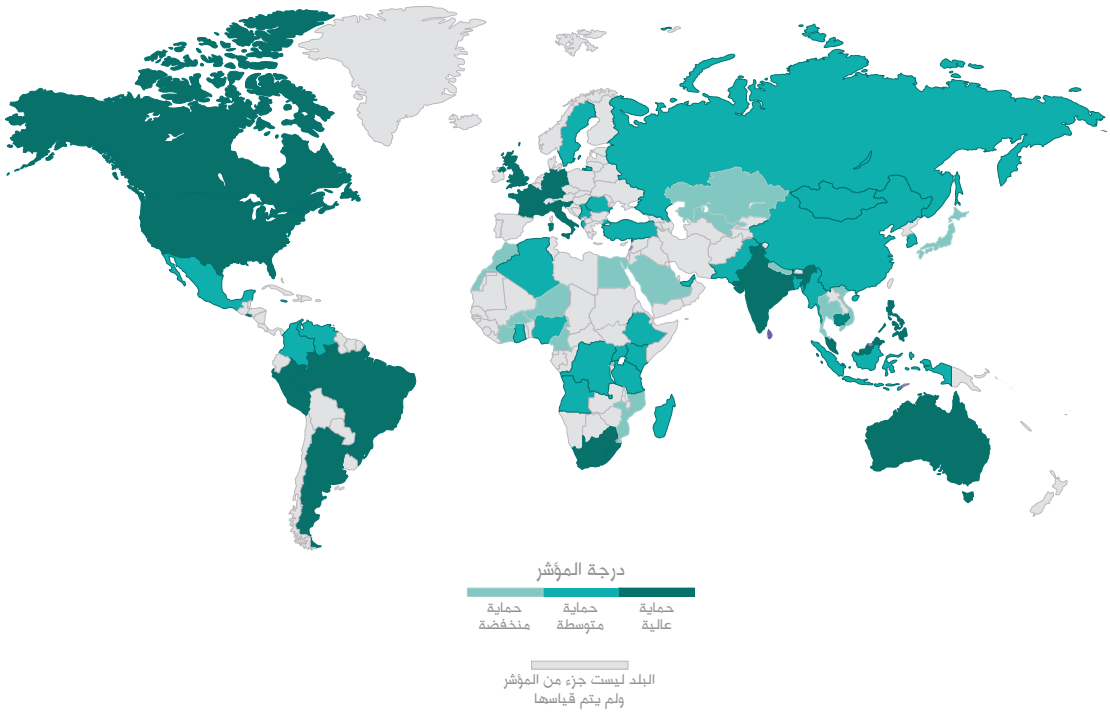

المصدر: مؤشر من الظلال: القاء الضوء على استجابة الطفل للإساءة والاستغلال الجنسي. وحدة الاستخبارات الاقتصادية، 2019.

ومن بين الدول الـ 60 التي يغطيها مؤشر "Out of the Shadows" الذي تعده وتصدره وحدة تابعة لمجلة "ذي ايكونومست"، هناك 21 دولة فقط لديها تشريعات محددة لتجريم استمالة الأطفال عبر الإنترنت.

وأينما يُمكن جمع بيانات نرى نفس الصورة – وهي أن العديد من المنصات والخدمات على الإنترنت لا تتخذ خطوات كافية لحماية الأطفال من سلسلة من الأضرار، ونتيجة لذلك يقع العديد من الأطفال حتماً ضحايا لتلك الأضرار.

لقد تعلمنا من الدول التي قامت فعلياً برقمنة اقتصاداتها وبنيتها التحتية الاجتماعية أن هناك خطوات ملموسة يُمكن اتخاذها لجعل الأطفال في مأمن أكثر على شبكة الإنترنت.

ويشمل ذلك خطوات مثل:

1. إنشاء سلطة منفردة لتتولى المسؤولية النهائية عن سلامة الأطفال على الإنترنت في كل دولة.
2. ضمان وجود وتطبيق تشريعات قوية.
3. التأكد من أن جميع المنتجات والخدمات آمنة حسب تصميمها وإعداداتها الافتراضية.
4. بناء منظومة بيئية إنترنتية تعمل فيها الوقاية والرصد والتدخل معًا بسلاسة.
5. ضمان التنسيق مع الوكالات المختلفة على المستويين الوطني والإقليمي، مثل الكيانات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات البحث العلمي.
6. تثقيف الأطفال وأولياء الأمور ومُقدمي الرعاية بشأن حقوقهم، والتأكد من معرفتهم بالجهات التي يُمكنهم أن يلجأوا إليها إذا كانوا بحاجة إلى المساندة.

لكن تلك الخطوات تشمل أيضًا الحصول على إحصاءات ومعلومات موثوقة - ومتسقة عبر الحدود - حول تجارب الأطفال على الإنترنت.

في الوقت الحاضر، تقوم وكالات عديدة بجمع إحصاءات عن الفئات العُمرية من 0 إلى 14 سنة و 15 إلى 24 سنة، وهذا يجعل شريحة الأطفال غير مرئية، فجميع البيانات ينبغي أن تعامل الأطفال ممن تحت سن الـ18 كمجموعة منفصلة، بحيث يكون للوكالات المسؤولة عن رفاههم معلومات دقيقة ومفصلة ومحددة لتضع على أساسها استراتيجياتها وإجراءاتها.

هناك أيضًا نقص في التعريفات المشتركة المتفق عليها — على سبيل المثال، تحديد من هو الطفل، أو ما الذي يشكّل جريمة "إيذاء أطفال واستغلالهم جنسياً" — وهذا يجعل من الصعب بناء صورة مفصلة عن حالة سلامة الأطفال على الإنترنت في جميع أرجاء العالم.

من أجل تصحيح هذه الفجوات، أعدت مجموعة العمل هذا التقرير بهدف رفع مستوى أولوية سلامة الأطفال على الإنترنت، ويتمثل هدف مجموعة العمل في أن يزود قرّاءه - وعلى وجه الخصوص أعضاء الحكومات، والهيئات التنظيمية، وشركات القطاع الخاص، بما في ذلك مُقدمي خدمات الإنترنت (ISP)، وأعضاء المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين - بنقطة مرجعية واحدة تحتوي على معلومات حول أفضل الممارسات والاستجابات والسياسات والأدوات التكنولوجية التي يُمكن إستخدامها في الصراع ضد ايذاء واستغلال الأطفال عبر الإنترنت.

على الرغم من أن هناك بالفعل دراسات وتقارير ممتازة في مجال سلامة الأطفال على الإنترنت – والعديد منها شارك في إجرائها أعضاء خبراء في "مجموعة العمل" – فإن مثل تلك الدراسات والتقارير تركز غالبًا على قضية واحدة أو شكل واحد من أشكال العُنف، ونمطيا يكون الاستغلال والإساءة الجنسية عبر الإنترنت، ولكن هذا ليس سوى جانب واحد من جوانب بيئة التهديدات الكامنة عبر الإنترنت؛ وهناك قضايا عديدة أخرى - مثل التنمُّر والألعاب الالكترونية والتطرف العنيف، على سبيل المثال لا الحصر - ينبغي علينا أن نتصدى لها ونعالجها بشكل جماعي إذا أردنا الاستفادة الكاملة من الفرص التي ستتاح للأطفال عند مجيء خدمات نطاق عريض سريعة ومعقولة التكلفة.

وتدرك "مجموعة العمل" أن غالبية الخبرات والأدوات التي تحتاجها الدول والشركات للتصدي لمثل هذه المشكلات موجودة ومتاحة بالفعل (طالع "قسم الموارد" في نهاية هذا التقرير لمزيد من التفاصيل)؛ ومع ذلك هناك تحديات تقنية تتعلق بالرصد والتنفيذ، وكثير من تلك التحديات سببها تصاعد تعقيد التشفير عبر الإنترنت، لكن التحدي الأكبر يتمثل في قلة الوعي بين أصحاب المصلحة وصناع القرار المؤثرين فيما يتعلق بنطاق ومدى المخاطر ذات الصلة بسلامة الأطفال على الإنترنت، وكذلك بالأدوات المتاحة فعلياً لمكافحة تلك المخاطر.

ومنذ العام 2010، عالجت مبادرة سلامة الأطفال على الإنترنت مثل هذه القضايا من خلال توفير منصة لتبادل المعلومات ونشر التوعية؛ والمبادئ التوجيهية التي صاغها "الاتحاد الدولي للاتصالات" في هذا الصدد تتناول قضية سلامة الأطفال على الإنترنت على نطاق واسع من خلال تشجيع أصحاب المصلحة على اتخاذ التدابير المناسبة لضمان حماية الأطفال في العالم الرقمي.

ثمة عائق آخر يقف في طريق رفع مستوى أولوية سلامة ورفاه الأطفال، وهو وصمة العار المرتبطة بمناقشة تلك المخاطر، وبخاصة الإعتداء جنسياً على الطفل؛ لذا فإننا بحاجة إلى أن نجعل من السهل الوصول إلى الخبرة والأدوات، وأن نمنح الأشخاص الحريصين على أن يكونوا وكلاء للتغيير الإيجابي للبيانات والرؤى التي يحتاجون إليها من أجل حشد وتعبئة الالتزام بتوجيه استثمارات إلى مجال سلامة الأطفال على الإنترنت.

في هذا التقرير، نلقي نظرة على حال الأطفال على الإنترنت في الوقت الحاضر... ما الفرص التي تتفتح أمامهم؟ ما المخاطر والأضرار التي يواجهونها؟ كيف يُمكن لتلك المخاطر والأضرار أن تمنعهم من الاستفادة من الفرص؟ وما الذي يُمكننا فعله لضمان عدم حدوث ذلك؟ هدفنا ومحور تركيزنا الرئيسي هو كيفية تحديد أولويات سلامة جميع الأطفال على الإنترنت، لا سيما الأطفال في الدول منخفضة الدخل، حيث تكون هياكل الحماية في كثير من الأحيان قاصرة بشكل يزيد مخاطر الضرر.

على امتداد فترة إعداد التقرير، بذلت "مجموعة العمل" قصارى جهدها من أجل توفير الموارد والاقتراحات التي من شأنها أن تكون مناسبة لمجموعة واسعة من الأسواق التي لكل واحدة منها مزيجها الخاص بها من التقنيات والضغوط الاجتماعية والعوامل المؤثرة الأخرى، انطلاقا من إدراكنا بأن فكرة "مقاس واحد يناسب الجميع" ليست هي الحل؛ ومن المؤكد أن هذا التقرير سيكون مفيدا للقراء في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، والتي فيها مستويات عالية من تغلغل اتصالات النطاق العريض مع القليل من توافر الخطوط الثابتة، مثلما هو الحال بالنسبة للذين في الأسواق الناضجة.

من خلال العمل سويًا عبر الحدود، نحن نؤمن بأنه باستطاعتنا بناء منظومة بيئية للإنترنت تعزز الإبداع وتستنهض طاقات الأجيال المقبلة، ففي ظل وجود حرية استكشاف عالم رقمي مترابط بشكل متزايد؛ وبدون خوف من التعرض للأذى، سيتمكن الأطفال من توسيع آفاقهم ومواجهة التحدي المتمثل في تحقيق إمكاناتهم وقدراتهم الكامنة، ومن خلال القيام بذلك سيشكّل الأطفال قوة محركة ودافعة للموجة المقبلة من النمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي الإيجابي.

وهذا التقرير، الذي يركز على الأطفال، يتكامل مع تقرير اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالتعاون الرقمي التابعة للأمين العام للأمم المتحدة، وهو التقرير الذي يضع سلامة الأطفال على الإنترنت ضمن السياق الأوسع للحقوق الرقمية والتعاون الرقمي.

و"الإعلان العالمي لسلامة الأطفال على الإنترنت" المرتبط بهذا التقرير هو أداة للمساندة في حشد وتعبئة وتوسيع نطاق التزامات الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني إزاء تحديد أولويات سلامة الأطفال على الإنترنت من خلال إطار مشترك وإجراءات ملموسة.

ما هو تعريف الطفل؟

خلال هذا التقرير، تم تعريف الطفل على أنه أي شخص سنّه أقل من 18 عاماً. هذا الأمر ثابت منذ أن صدرت المقالة 1 لمعاهدة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل (UNCRC) والتي نصت على أن "تعني كلمة الطفل كل إنسان عمره أقل من 18 عاماً". وعمليًا، تعتبر بعض الأسواق الشخص بالغاً في حال كان قادراً على معالجة البيانات، حيث يستطيع شخص يبلغ 13 عاماً تنفيذ مثل هذا الأمر. وهذا الخلط لا يشير بأي حال إلى تطور الطفولة، بل إنه يقوض من الحقوق ويهدد سلامة الأطفال.

راجع الصفحة 70 للاطلاع على دراسة الحالة التي تشير إلى تأثير UNCRC على حقوق الطفل على مستوى العالم.

4 كيف يبدو "الأكثر أماناً"؟

كيف يبدو "الأكثر أماناً"؟؟

ملايين من الأطفال في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل - والتي ما زالت في طور الرقمنة - لا يتمتعون في الغالب بالحماية الكافية على الإنترنت، وينبغي علينا تصحيح هذا الوضع على وجه الاستعجال، وذلك للحفاظ على سلامة الأطفال وضمان حصولهم على أكبر فائدة ممكنة من وجودهم على شبكة الإنترنت.

ويُعتبر هذا الأمر مهماً بشكل خاص في الدول النامية، حيث تعيش نسبة مئوية أعلى من الأطفال في الوقت الحاضر.

هذه الدول في وضع يجعلها مستعدة للاستفادة إلى درجة قصوى من الاتصال بشبكة الإنترنت، والوصول إلى التعليم الجيد، الترفيه، الصحة، وغير ذلك من الخدمات.

لفهم ما يتعين علينا القيام به لإبقاء الأطفال أكثر أمانًا عندما يكونون على الإنترنت، ينبغي علينا أولًا أن نفهم كيف يبدو الإنترنت "الأكثر أمانًا"؟ وكيف ينبغي أن تبدو المنظومة التي يُمكن من خلالها أن نجعل الأطفال آمنين إلى أقصى درجة ممكنة ؟ وكيف يُمكن للطفل في داخل تلك المنظومة أن يجرب الإنترنت؟

نظام الانترنت البيئي الأكثر أمانًا

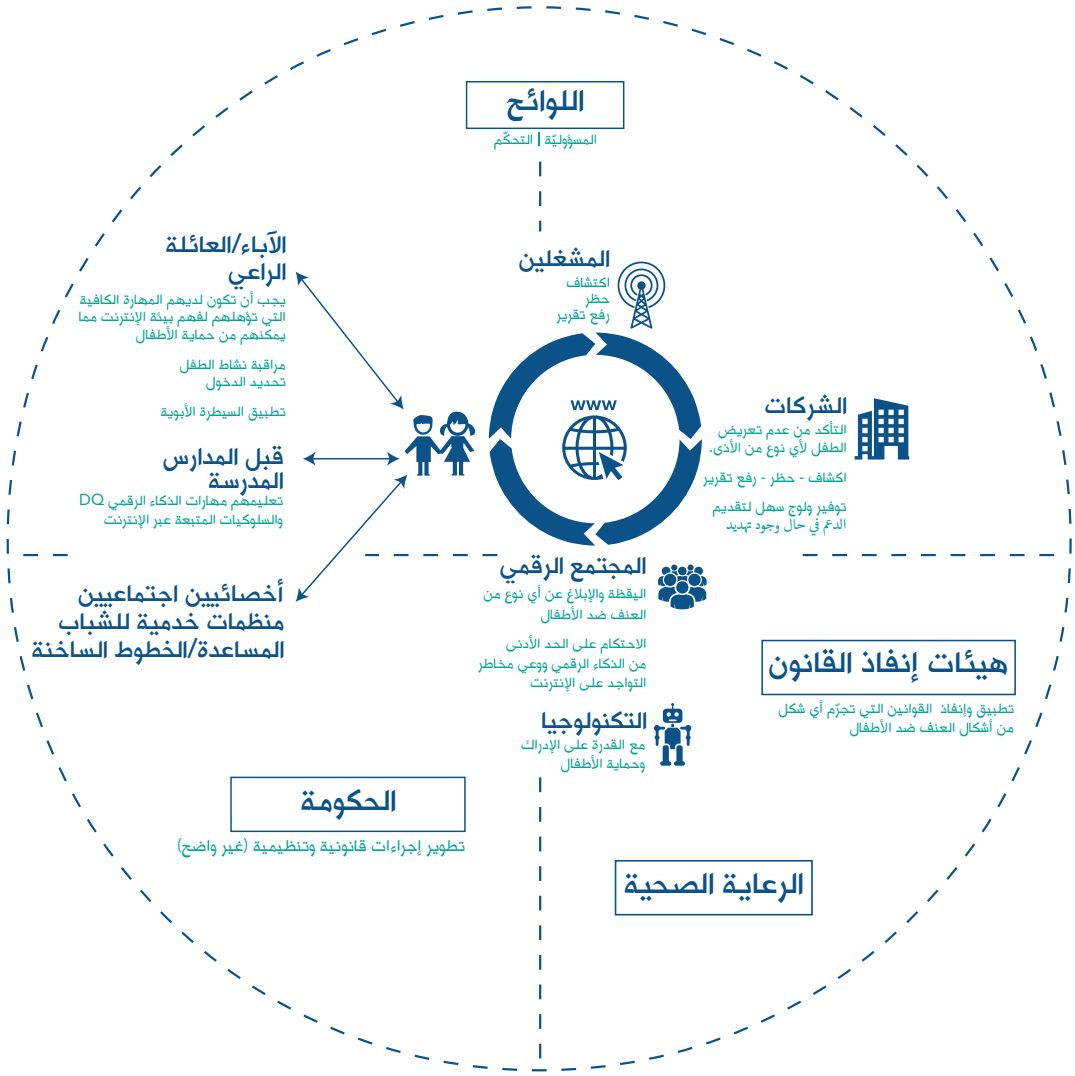

المصدر: Lina Fernandez del Portillo

لحماية الأطفال بشكل كامل من الأضرار على الإنترنت أو من التعرض لمخاطر غير مقبولة على الإنترنت، فإنه يتحتم على جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة أن يكونوا على دراية ومستعدّين للتمكين والمشاركة.

الطفل الأكثر أمانا يكون محمياً بإطار قانوني راسخ

لحماية الأطفال من أشكال الايذاء والاساءة على الإنترنت، ينبغي أن يكون لدى الدولة إطار قانوني راسخ يحدد حقوق الأطفال، والجرائم المقترفة ضد الأطفال، والعقوبات التي تستحقها تلك الجرائم، وتتمثل نقطة الانطلاق الجيدة في إدماج الاتفاقيات الدولية ذات الصلة في القانون الوطني للدولة.

وتلك الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية هي:

- **"إتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل" (UNCRC 1989):** وهي تشمل مجموعة واسعة من الحقوق للأطفال، بما في ذلك الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- **"البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية" (OPSCCRC 2002):** هو إطار عمل لتحليل جرائم المواد المسيئة جنسياً للأطفال (CSAM).
- **"اتفاقية بودابست حول الجرائم الإلكترونية" (2001):** هي أول اتفاقية مُلزِمة بين الحكومات وتتصدى لجرائم استخدام أطفال في مواد إباحية عبر الإنترنت.
- **"إتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي" (2007):** تتناول جرائم المواد المسيئة جنسياً للأطفال وجرائم استمالة الأطفال من خلال شبكة الإنترنت.

إن تبنّي الجمعية العامة للأمم المتحدة لـ"أجندة التنمية لما بعد العام "2015 التي تشتمل على 17 من "أهداف التنمية المستدامة" (SDGs) يوفر فرصاً جديدة لتحديد أولويات حماية الأطفال على الإنترنت؛ فالطفل الذي يستخدم الإنترنت في ظل نظام قضائي يتضمن هذه البنود ومشارك في التوقيع على "أهداف التنمية المستدامة" ينبغي أن يتمتع بمجموعة كاملة من الحقوق الإيجابية.

هذه الحقوق ينبغي أن تشكل البيئة القانونية والتنظيمية لمزودي خدمات الإنترنت وشركات التكنولوجيا التي تتيح الوصول إلى الإنترنت، كما أنها تفرض التزامات على الوكالات المسؤولة عن رفاهية الأطفال وترشد تحركاتها.

لمزيد من المعلومات، طالع الصفحة 56 لقراءة نموذج البنود الخاص بحماية الطفل على الإنترنت، والمقصود به أن يكون قالبا لتستخدمه الدول عند تحديث خطة النطاق العريض الخاصة بها.

للقراءة عن المبادرات الناجحة التي أطلقتها وكالات إنفاذ القانون وشركائها في كل من ألبانيا والفيليبين، طالع دراسات الحالة في الصفحتين 64 و65.

ثقافة الشركات تدعم سلامة الأطفال بشكل فعال

حتى يكون الأطفال آمنين بقدر الإمكان على الإنترنت، فإنه ينبغي أن يكونوا قادرين على الاعتماد على الشركات التي تقدم الخدمات التي يستخدمونها لممارسة الحماية الفعالة للأطفال؛ وفي مبادئها التوجيهية لصناعة الاتصالات حول "حماية الطفل على الإنترنت" (COP) (2015) تحدد منظمة اليونيسيف الأمور الخمسة التالية التي ينبغي على شركات التكنولوجيا القيام بها من أجل حماية الأطفال والشباب الذين يستخدمون منتجات وخدمات تلك الشركات:

1. ينبغي إدماج حقوق الأطفال في جميع السياسات والعمليات الملائمة الخاصة بالشركة.
2. ينبغي أن يكون لدى الشركة عمليات محددة للتعامل مع انتهاكات حقوق الأطفال.
3. ينبغي أن تكون البيئات التي تقدمها الشركات مناسبة للعُمر.
4. ينبغي على الشركة تثقيف الأطفال وأولياء أمورهم ومُقدمي الرعاية إليهم حول كيفية استخدام المنتجات بطريقة مسؤولة.
5. ينبغي تشجيع التكنولوجيا الرقمية كوسيلة لزيادة المشاركة المدنية.

لمزيد من التفاصيل، طالع مبادئ اليونيسيف التوجيهية لصناعة الاتصالات حول حماية الطفل على الإنترنت: https://www.unicef.org/csr/files/COP_Guidelines_English.pdf

لكي يكون الأطفال آمنين، ينبغي أن يدركوا حقوقهم

إبتداءً من أصغر عمر ممكن، ينبغي أن يعرف الأطفال وأن يفهموا حقوقهم؛ وهذا يُمكّن الطفل من إدراك متى يكون هناك خطأ ما لتنبيه شخص بالغ مسؤول، وأن يكون قادرا على الإبلاغ عن انتهاك لحقوقه؛ ومن أجل أن يحدث هذا، ينبغي على المعلمين وأولياء الأمور فهم حقوق الأطفال عبر الإنترنت، وأن يكونوا قادرين على نقلها بلغة مناسبة لعُمر كل طفل [18].

الدور المحوري للتعليم

لحماية الأطفال؛ ينبغي أن يكون لدى المعلمين وأولياء الأمور ومُقدمي الرعاية مهارات رقمية أساسية على الأقل: أي بما يكفي لمساندة أطفالهم على تحقيق أقصى استفادة من الاتصال بالإنترنت، إلى جانب التعرف أيضا على الأضرار المحتملة والاستجابة لها بشكل مناسب، ولكن في الأسواق التي تشهد تحولا رقميا سريعا، غالبا ما لا يكون لدى البالغين المعرفة الكافية لدعم أطفالهم.

قام معهد "DQ" - وهو مؤسسة فكرية دولية مكرسة لوضع معايير عالمية للتثقيف والتعليم حول الاستخبارات الرقمية – بتحديد ثمانية مجالات رئيسية من الكفاءات الرقمية التي ينبغي أن يتقنها الطفل من أجل أن يكون آمنا ويخوض تجربة إيجابية على الإنترنت.

هذه المجالات الثمانية هي:

- **الهوية الرقمية:** القدرة على إنشاء هوية إيجابية على شبكة الإنترنت، والحفاظ عليها.
- **الاستخدام الرقمي:** القدرة على استخدام التكنولوجيا بطريقة صحية ومتوازنة.
- **السلامة الرقمية:** القدرة على تخفيف مجموعة معينة من مخاطر الإنترنت.
- **الأمن الرقمي:** القدرة على إدارة وتجنب المخاطر على الأجهزة والبيانات.
- **الـEQ الرقمي:** هو القدرة على التعرف على المشاعر والتعامل معها والتعبير عنها عبر الإنترنت.
- **التواصل الرقمي:** القدرة على التواصل والتعاون من خلال استخدام التكنولوجيا.
- **الإلمام بالأبجديات الرقمية:** القدرة على العثور على المعلومات الرقمية وقراءتها وتقييمها وإنشائها وتبادلها.
- **الحقوق الرقمية:** القدرة على فهم ودعم الحقوق البشرية والقانونية على شبكة الإنترنت.

وجميع هذه الكفاءات الثمان مهمة إذا أردنا للطفل أن يستمتع بالوصول الكامل إلى حقوقه على الإنترنت؛ وخلال حالات تجريبية، أثبت هذا النهج نجاحه، فقد لوحظ أن الأطفال الذين تدربوا على الكفاءات الثمان كانوا أقل عرضة بنسبة 15% للأضرار عبر الإنترنت مقارنة بالأطفال الذين لم يتم تدريبهم [19].

ووفقا لما عليه الحال في الوقت الحاضر، وجد بحث أجرته منظمة اليونيسف أن 43% من أطفال جنوب إفريقيا يقولون إنهم نادراً ما يطلبون المشورة من والديهم بشأن الأشياء التي تحدث على الإنترنت [20]، وكان هذا الرقم مشابها على نطاق واسع في الأسواق التي تمت دراستها: في إيطاليا، على سبيل المثال، بلغت النسبة 53% [21]، وفي صربيا 46% [22].

ووحده التثقيف – أي توفير المهارات الرقمية، بما في ذلك حق الأطفال في أن يكونوا آمنين عبر الإنترنت وكل ما يُمكن أن يقوم به أصحاب المصلحة لتأمين هذا الحق – هو الذي يستطيع أن يسد هذه الفجوة؛ وأسهل طريقة لتوفير هذا التثقيف هو من خلال المعلمين وأولياء الأمور ومُقدمي الرعاية، ولهذا السبب ينبغي أن يكون توفير المهارات الرقمية لكل طفل حقا عالميا.

يلعب المعلمون وأولياء الأمور ومقدمو الرعاية دورا رئيسيا في ضمان فهم الأطفال لكيفية استخدام التكنولوجيا الرقمية بطريقة مسؤولة وآمنة؛ ويُمكن للاجتماعات والندوات المشتركة للمعلمين والتلاميذ والآباء ومُقدمي الرعاية أن تساعد على توعية الأطفال بالمخاطر التي تشكلها السلوكيات التي تنطوي على مجازفة عبر الإنترنت.

ضمان كون الأطفال آمنين

لكي يكون الطفل آمنًا قدر الإمكان، فإنه ينبغي تزويده بالبرامج والتطبيقات والأنظمة المناسبة لعمره، والتي تم إعدادها مع وضع الأطفال في الاعتبار؛ وينبغي أن تتوافر المواصفات التالية في البرمجيات أو الخدمات التي يتم إعدادها بحيث تكون آمنة من حيث تصميمها:

- أن تتخذ مصالح الطفل كمبدأ حاكم للتصميم.
- أن تكون مناسبة للعُمر، مع احتوائها على خاصية قوية للتحقق من السن.
- أن تكون شفافة ومسؤولة في كيفية استخدامها وجمعها للبيانات الشخصية.
- أن تجمع وتحتفظ البيانات التي تحتاجها فقط لأداء وظيفتها.
- أن تكون منطوية على سياسات ومعايير سلوك تحمي الأطفال من أي أذى.
- يتم تثبيتها بإعدادات افتراضية تمنح الأولوية للخصوصية على أي اعتبارات أخرى.
- لا تشارك البيانات إلا في حالات الضرورة الملحة، وبما يخدم مصالح الطفل المحددة جيدا.
- ينبغي أن تشتمل على خاصية التعليقات والإبلاغ من جانب الأطفال أو أولياء الأمور أو مُقدمي الرعاية ضد المحتوى أو السلوكيات غير اللائقة.

وضمان أن برامجيات وتطبيقات ومواقع الإنترنت مستوفية لهذه المعايير هو أحد أهم الطرق التي يُمكن أن يسهم من خلالها القطاع الخاص، وبخاصة شركات التكنولوجيا، في حماية الأطفال على الإنترنت.

ولكي تكون أي تكنولوجيا آمنة من حيث التصميم، فإنه ينبغي أن تحتوي على حمايات ضد أنواع المخاطر التالية:

1. مخاطر الاتصال: يشارك الطفل في اتصالات قد تؤدي إلى إلحاق ضرر به (هذا يشمل مخاطر مثل التعقّب عبر الإنترنت من جانب أشخاص متربصين يتظاهرون بأنهم أطفال ويراقبون أنماط استخدام أطفال محددين ليستهدفوا بعد ذلك الضحايا الوحيدين أو غيرهم من الضحايا المحتملين).
2. مخاطر المحتوى: قد يشاهد الطفل محتوى غير مرغوب فيه أو مسيئاً.
3. مخاطر السلوك: السلوكيات الخطيرة بين الأطفال، على سبيل المثال: التنمُّر، والرسائل النصية ذات المحتوى الجنسي، إلخ.
4. مخاطر التعاقد: الخدمات التي يتم تقديمها عبر الإنترنت ينبغي أن تتأكد من موافقة شخص بالغ نيابة عن الطفل.

والأضرار التي تندرج تحت هذه الفئات تشمل: الإساءة إلى الأطفال واستغلالهم جنسياً؛ الاتجار؛ التطرف العنيف؛ والمحتوى والأنشطة غير القانونية أو غير المناسبة للعُمر؛ والمحتوى الذي يشجع إيذاء الآخرين أو إيذاء الذات؛ جهات الاتصال الشخصية غير القانونية أو الضارة، مثل: الاستمالة، التعقّب، أو التنمُّر؛ وهذه الأنشطة غير الملائمة للعُمر غالبا ما يتم السماح بها تقنيا لأن شروط وأحكام تقديم الخدمات عبر الإنترنت لم يتم تصميمها مع وضع الأطفال في الاعتبار.

قراءة في مصادر أخرى

أصدر المراقبون في المملكة المتحدة وأستراليا إرشادات واضحة وشاملة بهدف إنشاء أنظمة أكثر أمانًا للأطفال من خلال التصميم.

ففي المملكة المتحدة مفوض المعلومات على وشك تقديم كود تصميم العمر الملائم، وهو كود تشريعي للممارسة يحدد خصائص حماية بيانات الأطفال [24]. مما يقدم حماية كبيرة لبيانات أولئك الأطفال تحت سن 18 عاماً من خلال التصميم وبشكل افتراضي ويتم تطبيقه على كل الخدمات التي يمكن أن يدخل عليها الأطفال.

في استراليا، وضع مفوض السلامة الالكترونية مجموعة السلامة الأساسية من خلال تصميم المبادئ وبدأ في العمل على خلق إطار استرشادي يستخدم في الصناعة [25]. يتم استشارة المفوض حول الأدوات والمصادر التي يجب توافرها لضمان ترسيخ تصميم الخدمة لسلامة المستخدم والطفل.

للاطلاع على معلومات أكثر يمكنك زيارة ico.org.uk و www.esafety.gov.au

دور التكنولوجيا في جعل الأطفال "أكثر أمانًا" على الإنترنت

التكنولوجيا بمفردها لن تجعل الأطفال أكثر أمانًا، فمن الممكن أن تمتلك شركة أو خدمة أكثر برامج حماية الأطفال تطوراً؛ لكن - ومع ذلك - إذا لم تكن سلامة الطفل وحقوق الطفل أساسا لوعي الجمهور وللتعليم وللسياسات ولتصميم المنتجات والعمليات، فلن يكون الأطفال آمنين.

تشير دلائل حديثة أيضا إلى أن الضوابط الأبوية قد لا تكون فعالة في منع الضرر كما كان يُفترض في السابق [27].

وفي سياق الثقافة الصحيحة ومنع الجريمة، فإن للتكنولوجيا دورا حيويا يُمكنها أن تلعبه لأن معظم الخدمات بات لديها عدد كبير جدا من المستخدمين إلى درجة يستحيل معها الاعتماد فقط على المراقبة البشرية؛ ويلعب النظام الصحيح دورا حاسما في منع الأضرار والتنبيه إلى السلوكيات الخطيرة لإثارة إنتباه المراقبين البشريين.

والتقنيات ذات الصلة بحماية الطفل تشمل ما يلي:

- **تقنيات الحظر:** تعمل عادةً على مستوى مزودي خدمات الإنترنت، وتقنيات الحظر تتعرف على وضع المواقع أو المحتوى الذي يشجع الإساءة إلى الأطفال وتحجبها.
- **التصفية الاستدلالية:** التقنيات التي تبحث في المتغيرات مثل عنوان الـIP، والمحتوى، والكلمات الدالة الرئيسية، وبالتالي تحظر المواقع غير المدرجة في القائمة السوداء ولكنها قد تحتوي على محتوى ضار.
- **الرصد التلقائي للمواد المسيئة جنسياً للأطفال:** من خلال استخدام حلول - مثل برامج التصنيف التي تستند مرجعياً إلى قوائم سوداء تضم المواد التي تم وسمها باعتبارها مسيئة جنسياً للأطفال - يُمكن لمزودي الخدمات أن يكتشفوا و/أو يحظروا و/أو يبلغوا عن أي محتوى مسيء للأطفال.
- **زواحف شبكة الإنترنت:** من خلال البحث عن نفس المتغيرات التي تبحث عنها الفلاتر (الكلمات الدالة الرئيسية، والصور المسيئة جنسياً للأطفال، وما إلى ذلك)، تقوم تقنيات زواحف شبكة الويب بالبحث بنشاط عن المواقع الضارة، ثم تنبيه السلطات المعنية.
- **التعرف على الوجوه:** باستخدام تكنولوجيا التعرف على الوجوه، يُمكن للسلطات والجهات الفاعلة الأخرى في هذا القطاع أن يرصدوا بسرعة الضحايا والمعتدين المعروفين.

وكثير من هذه التقنيات تكون مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي(AI)، وبدون ذلك، لن يكون ممكنا توفير الحماية الآنية على نطاق واسع أو اكتشاف الأنماط القائمة على اتجاهات طويلة الأجل، وذلك نظرا لضخامة حجم البيانات التي يتم رفعها يوميا عبر شبكة الإنترنت.

ومع ذلك، فإن الأمر يستحق بث جرعة حيطة وحذر، فهناك أكاديميون بارزون عاملون في مجال الذكاء الاصطناعي قد حذروا من أن العديد من خوارزميات الرصد الإلكتروني تنطوي على انحرافات كامنة فيها؛ لأن تلك الخوارزميات لا تتحكم بشكل كاف في "الارتباطية" في مقابل "السببية"، فإنها قد تضلل المستخدمين البشريين إزاء الرؤى التي يستخلصونها فتجعلهم يرون علاقة بين ظاهرتين بينما لا توجد بينهما تلك العلاقة في الواقع [26].

التحدي الآخر الذي يواجه الحلول المؤتمتة بالكامل هو أن بعض المخاطر التي تستهدف الأطفال - كالاستمالة والتنمُّر، على سبيل المثال - تعتمد على السياق، وتلك الأنظمة لا تملك القدرة على تفسير السياق (البشري).

ويُمكن لهذا أن يؤدي - من بين أمور أخرى - إلى محصلات تحركها تقنيات الذكاء الاصطناعي والتي تمارس التمييز ضد الأقليات والنساء والفتيات، وغير ذلك من الفئات الأضعف تقليديا، وبالنظر إلى هذه المحدوديات التكنولوجية تظل المراجعات والتدخلات البشرية عنصرا مهما للغاية في مجال حماية الطفل على شبكة الإنترنت؛ وفي هذه المرحلة من الزمن، لا ينبغي استخدام أدوات ذكاء اصطناعي لحماية الأطفال بدون وجود ضمانات وبروتوكولات إضافية للتأكد من دقة البيانات.

التحدي الآخر هو أن العديد من الأنظمة الرقمية موجهة للبالغين وتتطلب قرارات دقيقة أو إجراءات غير مناسبة للعُمر؛ ولمعالجة هذه المشكلة ينبغي علينا التأكد من أن الأنظمة توفر للأطفال حماية خاصة، وألا نتوقع أن يكون الأطفال قادرين على اتخاذ قرارات راشدة كالكبار.

ملخص لمفهوم الـ "أكثر أمانا"

الطفل الآمن بالدرجة التي من الممكن أن يتمتع بها على الإنترنت ينبغي أن:

- يتمتع بالحماية من خلال إطار قانوني قوي وفعال ومطبق لحماية حقوق الأطفال.
- يستخدم حلولًا وخدمات مناسبة للأطفال على الإنترنت، مصممة لحماية الأطفال وتخفيف المخاطر التي قد يتعرضون لها.
- يتم تمكينه من خلال مجموعة من الكفاءات الرقمية الشاملة القادرة على تمكين الأطفال من تقليص المخاطر مع زيادة قدراتهم إلى الحد الأقصى على الإنترنت؛ وأن يدركوا متى يتم انتهاك حقوقهم؛ ويكونوا مدعومين من جانب أشخاص بالغين يفهمون حقوق الأطفال وكيفية حمايتهم على الإنترنت ولديهم امكانية الوصول إلى آليات آمنة وموثوق بها للإبلاغ عن أي انتهاكات لتلك الحقوق.

5

حال الأطفال على الإنترنت في الوقت الحاضر

حال الأطفال على الإنترنت في الوقت الحاضر

وفقا لأبحاث منظمة اليونيسف على مستوى العالم، فإن 71% من الشباب يتصفحون الإنترنت فعلياً [28]. وتوافر الهواتف الذكية واتصال النطاق العريض بأسعار معقولة يسهل على الشباب الوصول إلى الإنترنت؛ ووفقا للإتحاد الدولي للاتصالات في أقل الدول نمواً، فإن 35% من مستخدمي الإنترنت هم من صغار السن، مقارنة بـ13% في الأسواق الرقمية الناضجة [29].

ومع ذلك، ما زالت هنالك أجزاء من العالم لا يزال فيها ملايين من الشباب في انتظار اتصالهم الأول بالإنترنت، ففي إفريقيا - على سبيل المثال - 60% من الشباب لم يتصلو بالإنترنت حتى الآن [30]؛ ولكن مع زيادة عدد مستخدمي الإنترنت في إفريقيا بنسبة 20% سنويا [31] سيصبح كثيرون من أولئك الشباب على الإنترنت قريبا؛ وينطبق الشيء نفسه على الدول الأقل نمواً على مستوى العالم، حيث أن 70% من شبابها لم يتصلوا بالإنترنت حتى الآن [29] ؛ وهناك أيضا فجوة صارخة بين الجنسين في الدول الأقل نمواً: حيث تقل احتمالية استخدام البنات للإنترنت بنسبة 71% مقارنة بنظرائهن الذكور [32].

في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، لم يصل الإنترنت حتى الآن إلى جميع الأطفال؛ ومع توسع اتصالات النطاق العريض بأسعار معقولة إلى هذه الأماكن من العالم النامي، هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير لتقليل المخاطر والتهديدات التي سيتعرض لها أولئك الأطفال، مع السماح لهم أيضا بالاستفادة من جميع الفوائد التي يُمكن للعالم الرقمي أن يحققها لمجتمعاتهم.

الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA): مؤشر اتصال المحمول: حالة اتصال الجوال حول العالم خلال عام 2018

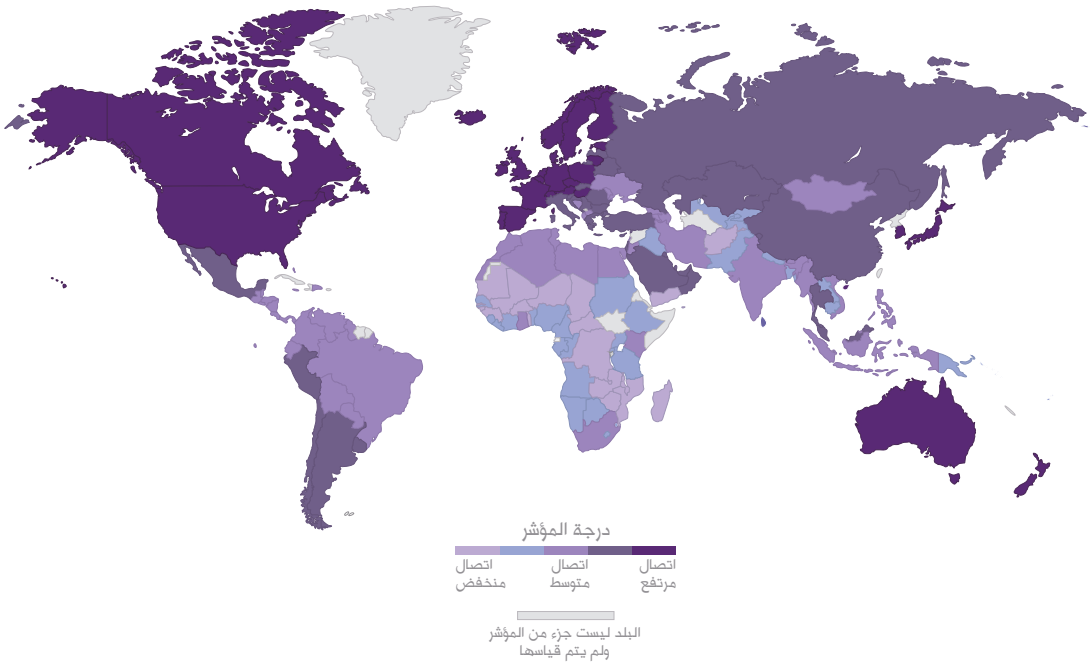

المصدر: الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA): مؤشر اتصال المحمول
https://www.mobileconnectivityindex.com/#year=2018

في الدول المتقدمة أصبح الاتصال المتنقل بالإنترنت في كل مكان؛ وفي المستقبل القريب، سيكون هذا حال العديد من الدول النامية.

استخدام الأطفال للهاتف الجوال للولوج على الإنترنت في 34 دولة

هل استخدم طفلك/أي من أطفالك (ممن تتراوح أعمارهم بين 5-17) الانترنت على الجوال خلال الثلاثة أشهر المنصرمة؟

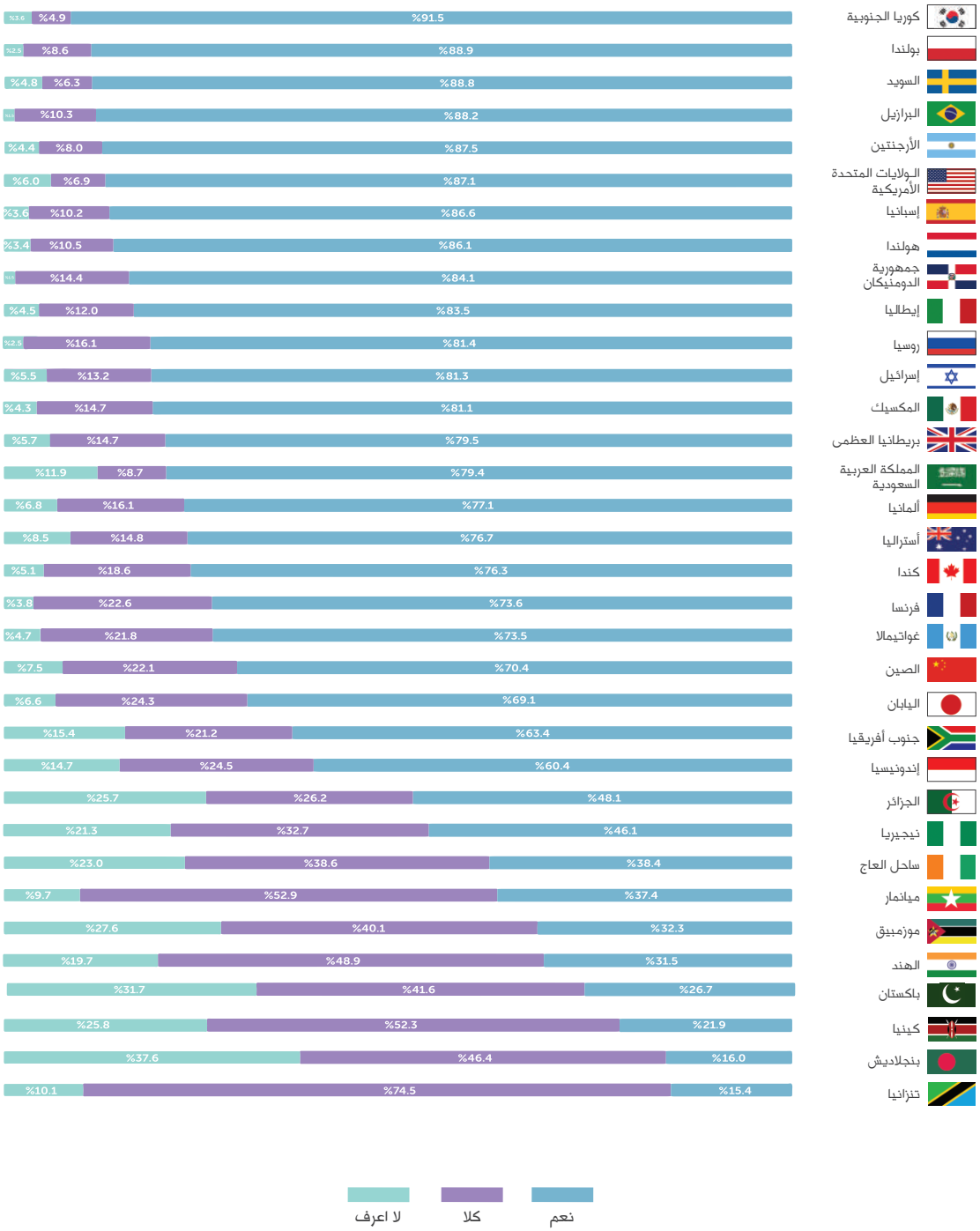

المصدر: GSMA Intelligence Unit

وتُظهر استطلاعات استقصائية ودراسات أن معظم الأطفال في الدول المتقدمة؛ وفي العديد من الدول النامية، يستخدمون فعلياً الهواتف المتنقلة بانتظام للوصول إلى الإنترنت.

لماذا ينبغي أن نتحرك الآن لحماية الأطفال ؟

لا توجد دولة في العالم لديها منظومات مثالية لحماية الأطفال على الإنترنت، وحتى في الدول ذات الدخل المرتفع التي مر عليها عقدان من نمو استخدام الإنترنت، غالبا ما توجد فجوات في قوانين حماية الأطفال على الإنترنت.

الحماية من الإنترنت من وجهة نظر تشريعية

الإبلاغ الإلزامي وحجب المحتوى والكشف وحفظ سجل الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول

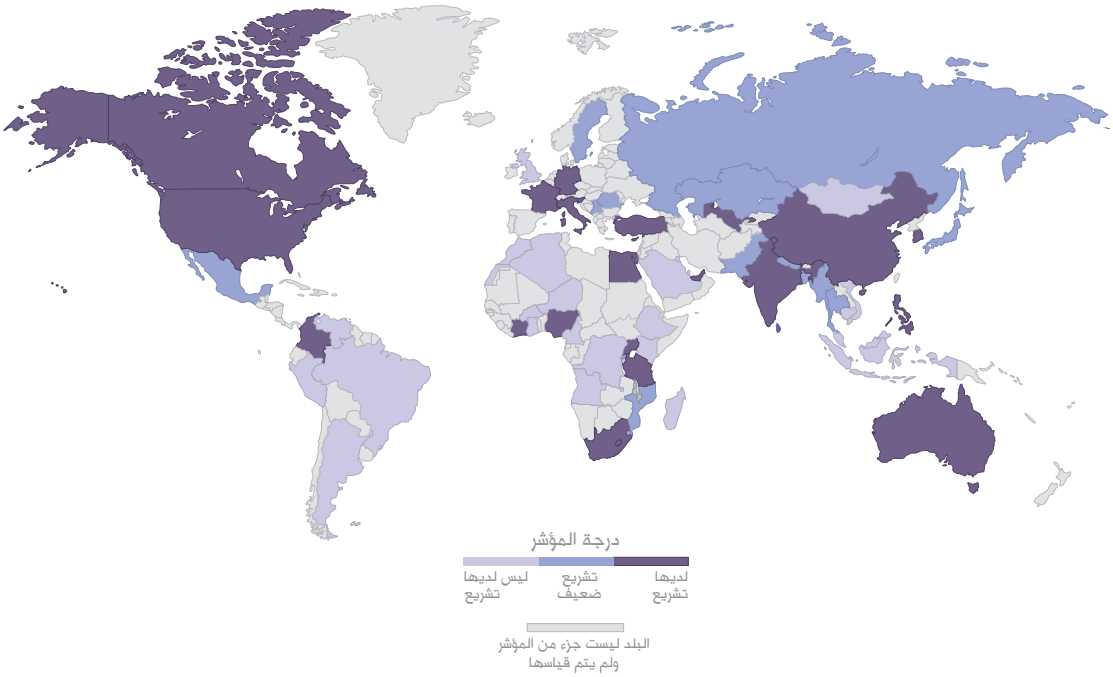

المصدر: مؤشر من الظلال: القاء الضوء على استجابة الطفل للإساءة والاستغلال الجنسي. وحدة الاستخبارات الاقتصادية، 2019

في هذه الحالة، اكتشف المؤشر (مؤشر "Out of the Shadows") أن 9 دول فقط من أصل 60 دولة أدرجت في تشريعاتها قوانين تنص على إلزامية الإبلاغ، وحجب المحتوى، والحذف، وحفظ سجلات المواد المسيئة جنسياً للأطفال؛ ولتسليط الضوء على هذه القائمة القصيرة، فإنها تضم: الصين، الهند، الفيليبين، جنوب أفريقيا، تنزانيا، وتركيا، ومن بين الإجراءات الثلاثة المتوقعة، هناك 11 دولة تنفذ عمليتين و15 دولة تنفذ عملية واحدة فقط، و25 دولة من الـ60 لا تفعل أي شيء في هذا الشأن تحديدا.

وإذا كان التأكيد العالمي المتجدد على السلامة الرقمية للطفل قد دفعت الجهات التنظيمية والمشرعين إلى سد هذه الفجوات، فإن الانعكاسات الإيجابية التي يُمكن أن يجنيها الأطفال يُمكن أن تكون عميقة؛ وفي العديد من الدول يتم طرح أسئلة للبحث حول ما إذا كان النموذج الأمثل ما زال هو الاعتماد على آليات التنظيم الذاتي لتحقيق التغيير التدريجي لمصلحة الأطفال، والشواغل الحالية حول تأثير التشفير بين الطرفين على الجهود العالمية لاكتشاف وعرقلة توزيع المواد المسيئة جنسياً للأطفال توضح بشكل جيد الحاجة الملحة لهذه الأمور [34] [33].

ففي بعض الدول التي تمر حالياً بمرحلة الانتقال الرقمي، لا توجد القوانين أو السياسات أو الأنظمة أو التقنيات الضرورية للحفاظ على سلامة الأطفال؛ وبغض النظر عن بعض الأمثلة، مثل رواندا (انظر دراسة الحالة رقم 2 في صفحة 63)، فإن الاندفاع إلى توسيع الاتصال بالإنترنت لم يكن مصحوباً بنفس المستوى من الجهد لضمان سلامة الأطفال؛ وهذا لا يتسبب فقط في تعريض ملايين من الأطفال والشباب لمخاطر الأضرار، بل إنه يخاطر بتقويض قدرة التحول الرقمي على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

مدى المحتوى المسيء للأطفال على الإنترنت

وفقا لإحصائيات منظمة الصحة العالمية (WHO)، فإن حوالي 200 مليون طفل يتعرضون للاعتداء الجنسي سنوياً حول العالم[7]؛ وبشكل متزايد فإن الكثير من هذه الاعتداءات إما يحدث عبر الإنترنت أو يتم تصويره وتوزيعه رقميا، وفي هذه الحالة فإن شبكة الإنترنت هي عامل تمكين للإيذاء والاستغلال.

تحتوي قاعدة بيانات الاستغلال الجنسي للأطفال الخاصة بالإنتربول على أكثر من 1.5 مليون صورة ومقطع فيديو تسجل مجتمعة الاعتداءات على أكثر من 19,400 ضحية في جميع أنحاء العالم [35]؛ وفي الولايات المتحدة، يمتلك "المركز الوطني الأمريكي للأطفال المفقودين والمُستغَلين"(NCMEC) قاعدة بيانات تضم أكثر من 25 مليون ملف تحتوي على صور لضحايا أطفال [36] ؛ ومن المسلّم به أن هذه الأرقام ليست سوى جزء صغير من مجمل المتاح من المواد المسيئة جنسياً للأطفال (صور فريدة ونسخ عن نسخ) والتي ما زالت غير مكتشفة حتى الآن؛ ومن المثير للقلق أن عدد البلاغات التي تلقاها "المركز الوطني الأمريكي للأطفال المفقودين والمُستغَلين" من خلال شبكة خطوط الإبلاغ "Cyber Tipline" قد ازداد بما يقرب من عشرة أضعاف في غضون ثلاث سنوات - من 1.1 مليون في العام 2014 إلى 10.2 مليون بحلول العام 2017، وتضاعف تقريبا في العام 2018 حيث تم تلقي 18.4 مليون بلاغ.

تعمل منظمة "INHOPE" ("الرابطة الدولية لخطوط الإنترنت الساخنة") من خلال شبكة تضم 46 خطاً ساخناً في 41 دولة حول العالم؛ وعندما يقوم أحد أفراد الجمهور بالإبلاغ عن مادة مسيئة جنسياً للأطفال مستضافة في دولة غير الدولة الذي يوجد فيه الخط الساخن، تقوم INHOPE بإبلاغ الخط الساخن في تلك الدولة المستضيفة باستخدام برمجية ICCAM الآمنة الخاصة بالرابطة، وهي البرمجية التي تمولها "المفوضية الأوروبية[107] ".

في العام 2018، أعلنت مؤسسة مراقبة الانترنت (IWF) زيادة بنسبة 32% في عدد المواقع التي تم الإبلاغ عن احتوائها على مواد تنتهك حقوق الطفل من الناحية الجنسية (CSAM) [37]. واكتشفوا ما يلي عن هذه المحتويات:

- 39% من الضحايا كانوا أقل من 10 سنوات و55% منهم كانت تتراوح أعمارهم بين 11-13 عام و5% كانوا بين 14-15 عام.
- 78% من المواد التي تنتهك حقوق الطفل من الناحية الجنسية كانت تستهدف فتيات و17% كانوا صبيان و4% استهدفوا الجنسين.
- 23% من كل المواد التي تنتهك حقوق الطفل من الناحية الجنسية في عام 2018 كانت الأشد خطورة بما في ذلك صور الاغتصاب والتعذيب.
- 82% من المواد التي تنتهك حقوق الطفل من الناحية الجنسية كانت على المواقع التي تستضيف الصور وتعرضها بدون تأكيد من المستخدم.

كما أظهر "مسح الناجين الدوليين" الذي أجراه المركز الكندي لحماية الطفل أن الأطفال الأصغر سنا يكونون معرضين لخطر أكبر، حيث أشار 56% من الناجين إلى أن الإساءة التي عانوها بدأت قبل بلوغهم سن الرابعة، وكانت أعمار 87% منهم 11 سنة أو أقل [38].

كما وجد بحث أجرته شبكة "إنهاء بغاء الأطفال والإتجار بهم" (ECPAT) أن 56% من الضحايا الذين يظهرون في المواد المسيئة جنسياً للأطفال كانوا في مرحلة ما قبل البلوغ و4.3% منهم كانوا إما أطفال رُضَّع أو أطفال في سن ما بعد الرضاعة؛ وكلما كان سن الضحية أصغر، كلما كان من المرجح أن تكون الإساءة أشد حدة [39].

وفقًا لتقرير أصدرته شركة "NetClean" المتخصصة في الحلول التي تكشف المواد المسيئة جنسياً للأطفال عبر الإنترنت، فإن 85% من قادة الشرطة الذين يقومون بالتحري حول الإساءة إلى الأطفال على الإنترنت يقولون إنهم اكتشفوا خلال تحقيقاتهم مجموعات منظمة من الجناة يديرون منتديات ومجموعات عبر الإنترنت، كما أفاد ما يقرب من نصف هؤلاء الذين شملهم الاستطلاع أن عدد الجماعات المنظمة آخذ في التزايد باستمرار [40].

مجابهة المحتوى المولد ذاتيًا

خلال أول ستة أشهر من عام 2019، استقبلت مؤسسة مراقبة الانترنت عدد 22,482 تقريراً عن مواد تنتهك حقوق الطفل من الناحية الجنسية مولدة ذاتيًا؛ ولم تستجيب مؤسسة مراقبة الانترنت إلا لثلث التقارير المرسلة. وفقًا لهذه التقارير بلغ عدد ضحايا هذا المحتوى من الفتيات 96% تتراوح أعمارهن بين 11 إلى 13 عام. تعرض صور ومقاطع فيديو لأطفال في أماكن محلية تم تدريبهم أو إكراههم على ممارسة الجنس أمام متابعين عبر كاميرا النت. فيسجل المعتدي لقطات وينشرها عبر الانترنت.

مخاطر جهات الاتصال: الاستمالة، التنمُّر الإلكتروني، والتعقُّب والتحرُّش

التنمُّر الإلكتروني هو انتهاك آخر لحقوق الأطفال؛ وتعرِّف منظمة اليونيسف التنمُّر الإلكتروني بأنه "استخدام الرسائل الإلكترونية للتحرُّش بشخص آخر أو تهديده أو استهدافه، وغالبا ما يكون البالغون غير مدركين لحدوث ذلك، وبالتالي لا يُمكنهم تقديم المساعدة؛ وبسبب الاتصال بالإنترنت، فإن البيئات التي ربما كانت في السابق ملاذاً آمناً للطفل – وخصوصا منزله – باتت تتحول إلى ساحة عذاب سرية؛ ومما يثير الاهتمام، وجدت دراسة أجريت في العام 2018 أن المراهقين غالباً ما ينظرون إلى التنمُّر الإلكتروني باعتباره شيئا طبيعيا ولا يرغبون في إخبار والديهم بشأنه – وهذا يؤدي إلى زيادة عزلتهم [41].

وفي الوقت نفسه، وجدت أبحاث أجريت في 28 دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند وروسيا والبرازيل، أن 17% من أولياء الأمور - في المتوسط - قالوا إن أطفالهم كانوا ضحية للتنمُّر الإلكتروني في وقت ما؛ وفي بعض الدول ارتفعت هذه النسبة إلى 37% [3].

جانب آخر من التنمُّر الإلكتروني يتمثل في التحرُّش الجنسي عبر الإنترنت؛ وقد وجدت دراسة أجريت في العام 2017 حول الأطفال في الدنمارك والمجر والمملكة المتحدة أن 6% من الأطفال سبق أن تم نشر صورهم الواضحة دون إذن منهم؛ وكان 25% ضحايا لشائعات عن حياتهم الجنسية عبر الإنترنت؛ ورأى 31% أشخاصاً في مثل سنهم ينشئون ملفات تعريف وهمية من أجل تبادل صور جنسية لطرف ثالث.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن 9% سبق لهم أن تلقوا تهديدات جنسية من أشخاص في مثل سنهم [42].

أخيرا، هناك شكل معروف آخر من أشكال ضرر جهات الاتصال، وهو الاستمالة، ويحدد "المركز الدولي للأطفال المفقودين والمُستغَلين" (ICMEC) الاستمالة بأنها العملية التي يبني بها شخص بالغ علاقة مع طفل بغرض تسهيل اتصال جنسي معه سواء عبر الإنترنت أو خارج الإنترنت [43]؛ وإذ تُعتبر الاستمالة في العادة مقدمة لجريمة أكثر خطورة فإنه ما زال من الصعب الحصول على احصاءات حول مدى الاستمالة عبر الإنترنت؛ لكن المؤكد هو أن التأثير على الأطفال الضحايا عميق.

ويُفيد الضحايا بأنهم يشعرون بالعار، ويفقدون الثقة في الآخرين، ويقومون بإيذاء النفس، ويعانون من نوبات هلع، ويشعور بفقدان الثقة في أنفسهم؛ وفي سياق تقرير صدر مؤخراً عن شركة الاتصالات السويدية "Telia"، قال 17% من الأطفال الذين شملهم الاستطلاع إن صورهم قد تم توزيعها على وسائل التواصل الاجتماعي من دون موافقتهم، وقال 7% إنهم تعرضوا للابتزاز بتلك الصور، وما نسبته واحد من بين كل أربعة أطفال قالوا إنهم تلقوا اتصالات ورسائل مزعجة عبر الإنترنت، وكان نصيب البنات من مثل تلك الرسائل أكثر من الأولاد [44].

الاستدراج للتطرف

في العام 2014 بألمانيا تم اعتراض ثلاث فتيات أمريكيات في عمر المدرسة من دينيفر حين كنّ في طريقهن للانضمام إلى الدولة الإسلامية الجهادية (داعش) [45]؛ حيث تم استدراجهن وتوظيفهن عبر الانترنت. ولقد شهدت العديد من الدول الغربية ودول الشرق الأوسط حالات مشابهة. لا تقتصر المشكلة على داعش فقط. توجد العديد من الجماعات المتشددة التي لا حصر لها على مستوى العالم، بما في ذلك طالبان والشباب وجماعات تفوّق الجنس الأبيض وغيرها تسعى إلى استدراج وتوظيف الأطفال. الأطفال والشباب هم الأبرز في هذه السيناريوهات وبمجرد أن يقعوا فريسة للمستدرجين يستحيل هروبهم. وهذا هو السبب وراء أهمية تطوير أنظمة من شأنها تسليط الضوء على الأطفال المعرضين للخطر قبل ذهابهم من المشاركة عبر الانترنت إلى المشاركة على أرض الواقع.

مخاطر المحتوى: المحتوى الإباحي، المحتوى المسيء للأطفال جنسياً، العُنف، التطرف، الألعاب الإلكترونية، المخاطر المالية على الإنترنت

في عصر ما قبل الإنترنت، كان من السهل نسبيا منع الأطفال من الوصول إلى محتوى ضار أو غير مناسب للعُمر، وللحصول على ترخيص للعمل كان يتعين على أماكن البالغين أن تلتزم بمستوى معين للعُمر.

لكن مما يدعو إلى الأسف أن ذلك ليس هو الحال على شبكة الإنترنت.

فمن السهل جدا على الأطفال أن يجدوا ويشاهدوا محتوى لموضوعات موجهة إلى البالغين فيما يتعلق بأمور مثل المواد الإباحية، والمواد المسيئة جنسياً للأطفال، والعُنف.

ويتعرض كثير من الأطفال الآن بانتظام إلى مواد إباحية مخصصة للبالغين عبر الإنترنت؛ ووجدت دراسة أجريت في العام 2018 في مجلة "Adolescent Health" المتخصصة في صحة المراهقين أن طفلًا من بين كل خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين 9 و17 عاما يشاهد مواداً جنسية غير مرغوب فيها على الإنترنت [5].

ووجدت دراسة أخرى أن ما يقرب من 40% من المراهقين أرادوا تقليد الممارسات الجنسية التي رأوها في المواد الإباحية التي شاهدوها على الإنترنت [46]؛ ووجدت دراسة بريطانية أجريت في العام 2017 أن أربعة من بين كل خمسة أطفال يعتقدون أن شركات التواصل الاجتماعي وشركات الإنترنت ينبغي أن تفعل المزيد لحمايتهم من المواد الجنسية [47].

ومما يدعو إلى الأسف أيضا أن كثيراً من الأطفال يتعرضون لخطاب كراهية وتطرف عنيف على الإنترنت؛ وقد وجد تقرير في الولايات المتحدة أن 37% من الأمريكيين تعرضوا للكراهية الشديدة والتحرُّش عبر الإنترنت خلال العام 2018، ولجأ 38% إلى التوقف عن استخدام الخدمة المعنية أو غيروا طريقة استخدامها بها [48].

وقد يتعرض الأطفال أيضًا لمخاطر من خلال ألعاب الإنترنت؛ فعلى الرغم من كون تلك الألعاب تفرض قيودا على العمر، فإن معظمها لا يقوم بتطبيق آلية فعالة للتحقق من السن؛ ولهذا السبب فإن الأطفال يتمكنون في كثير من الأحيان من الوصول إلى منتديات ووظائف دردشة غير خاضعة للإشراف، وقد يتعرضون أيضا لمحتوى ألعاب جنسية وعنيفة غير مناسب لأعمارهم، إضافة إلى التنمُّر الإلكتروني والاستمالة في المنتديات وغرف الدردشة [49].

ووجدت مراجعة حديثة للأدبيات الأكاديمية حول المقامرة أن ما يصل إلى 12% من المراهقين على مستوى العالم قد يكونون مقامرين عبر الإنترنت [52]، ووجدت دراسات أجريت في مجموعة من الأسواق - منها المملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة ودول الشمال الأوروبي - أن ما بين 8% و34% من الأطفال تحت سن 18 قد مارسوا القمار عبر الإنترنت في مرحلة ما [53].

والواقع أن الأضرار المحتملة المرتبطة بالمشكلة هي أضرار كبيرة، فضلًا عن احتمال تكبد ديون فادحة، وقد وجدت دراسة حديثة أن المقامرين الذين يواجهون مشاكل يكونون أكثر عرضة بمقدار 15 مرة لمحاولة الانتحار مقارنة بالمتوسط [54].

وأخيرا، فإن الأطفال الذين لا يكونون خاضعين للإشراف خلال تصفحهم للإنترنت يواجهون خطر مشاهدة محتوى عنيف بشكل عام، وهو المحتوى الذي قد يكون غير مناسب للعُمر، أو مثير للضيق، أو حتى يُظهر نشاطًا إجراميًا؛ ووجدت دراسة أجريت في العام 2018 أن التعرض لمشاهدة محتوى عنيف يرتبط بقوة مع زيادة التعرض للسلوك المعادي للمجتمع [50].

ووجدت دراسة أجرتها شبكة "EU Kids Online" أن 18% من الأطفال قالوا إنهم يشعرون بقلق بشأن التعرض لمشاهدة محتوى فيه عُنف عبر الإنترنت [51].

مخاطر السلوكيات: إساءة استخدام البيانات، الإساءة المالية، والسلوك غير اللائق

هناك خدمات كثيرة مصممة لتكون مقيدة بسن معين، وهي غالبا تحظر على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 13 عاما، وذلك تماشيا مع قانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت (COPPA)، لكن في العديد من الحالات، يكون من السهل جدا على الأطفال الالتفاف على هذه القيود العُمْرية؛ ووجدت دراسات أجراها "مركز بيو" في الولايات المتحدة و"الجمعية الوطنية لمنع القسوة ضد الأطفال" (NSPCC) في المملكة المتحدة أنه بحلول الوقت الذي يبلغ الأطفال فيه سن الـ 12، فإن حوالي 50% منهم يصبح لديهم بالفعل حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي [56] [55].

وتشمل الأضرار المحتملة المرتبطة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي دون السن القانوني ما يلي:

- انخفاض معدلات النشاط البدني، وهذا يسهم في ضعف صحة الأطفال [57].
- اضطراب النوم، وهذا يؤثر على الأداء المدرسي [58].
- القلق والاكتئاب، حيث تظهر دراسات أنهما يتزايدان بسبب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي [59].

وهناك خطر آخر من السهل جدا أن يقع فيه الأطفال، وهو الإنفاق غير المقصود وغير المصرح به؛ فهناك برامج تتيح عمليات شراء داخل التطبيق، وغالبا ما يتم الترويج لها بشدة بواسطة إعلانات داخل اللعبة أو التطبيق.

وجدت دراسة حديثة نُشرت في مجلة جمعية طب الأطفال التنموي والسلوكي أن جميع التطبيقات التي تستهدف الأطفال تقريبا تحتوي على إعلانات، وهي الإعلانات التي يصفها العديد من الباحثين أنها "متلاعبة"؛ ومن بين الممارسات الأخرى، أشارت الدراسة إلى الاستخدام المتكرر للإعلانات المنبثقة لمقاطعة مسار اللعب، وهي الإعلانات التي تحث الأطفال على القيام بعمليات شراء سواء إرادياً أو عن غير رغبة [60].

الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA): مؤشر اتصال المحمول: مؤشر اختراق مواقع التواصل الاجتماعي في 2018

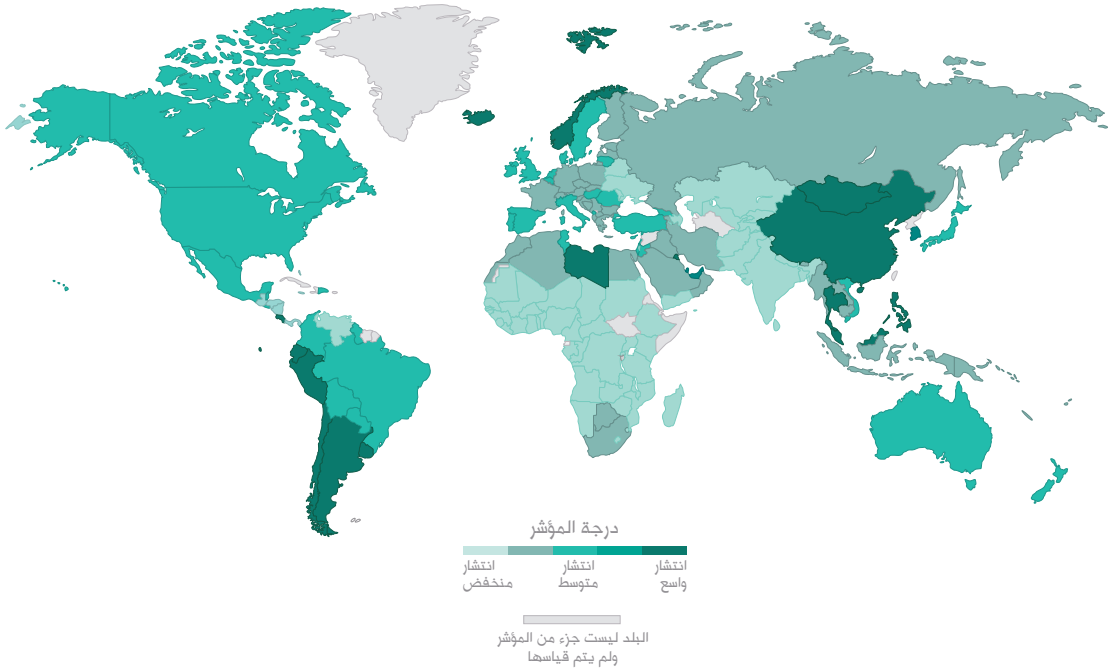

المصدر: الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA): مؤشر اتصال المحمول 2019: وحدة استخبارات الجمعية الدولية لشبكات المحمول

أصبح فعليا لدى صغار السن في كثير من الدول في جميع أنحاء العالم إمكانية الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي من خلال أجهزة الهواتف الذكية؛ وفي ظل توسع اتصالات النطاق العريض، فإن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي سيزداد بسرعة، مما سيعرض المزيد من الأطفال لمخاطر وأضرار على شبكة الإنترنت.

مخاطر التعاقد: إلى أى مدى يعي الأطفال موافقتهم عبر الإنترنت؟

جميع المخاطر الموضحة في الصفحات السابقة من هذا القسم تندرج في إطار التفاعلات الرقمية غير اللائقة للأطفال؛ وقد وجدت دراسة أجراها في العام 2019 اثنان من أساتذة القانون أن 99% من الشروط والبنود التي على الإنترنت تمت صياغتها بلغة معقدة للغاية إلى درجة يتعذر حتى على الطلاب الجامعيين فهمها [6].

وهكذا، لا يكون لدى الأطفال أي طريقة لفهم ما هم بصدد الاشتراك فيه عند تثبيت تطبيق أو تسجيل الدخول إلى الموقع؛ وينبغي أن تكون الخدمات والالتزامات المصممة للبالغين محددة بسن معين - بحيث لا يُمكن لطفل الاشتراك فيها دون إذن ولي أمره، فبدون فهم ما يفعلونه قد يشترك الأطفال في عملية مراقبة للبيانات واسعة النطاق.

في معظم السياقات، لا يُسمح للشركات بمعاملة الأطفال بهذه الطريقة.

لكن إذا لم تضع الأنظمة مصلحة ورفاهية الأطفال أولًا، فقد ينتهي الأمر بتلك الشركات إلى القيام بذلك على أي حال.

خلال وجودهم على الإنترنت، يخاطر الأطفال أيضا بإنفاق المال دون إذن من الوالدين أو مُقدمي الرعاية، كما يخاطرون بتعريض بياناتهم للرصد؛ وتظهر نتائج أبحاث حديثة أن 90% من تطبيقات الطرف الثالث في متجر Android Play تقوم بجمع بيانات المستخدم مثل العُمر والجنس والموقع وأنماط الاستخدام [61].

الواقع أن بيانات "البصمات الرقمية" الخاصة بالأطفال إلى جانب قدرة المنصات المختلفة على الجمع بين تلك البيانات ودمجها لإنتاج رؤى تحليلية، هما أمران ينطويان على إمكانية تحديد مستقبل الأطفال والتأثير عليهم؛ وهكذا فإننا أمام خطر السماح بالتقاط بيانات أطفال جيل بأكمله وقياسها كميا وبيعها وإعادة بيعها.

هذه البيانات - التي يُمكن أن تتضمن أي شيء بدءا من التفاصيل الشخصية الحساسة، كتاريخ الميلاد، وصولا إلى تفاصيل نشاط الطفل على الإنترنت - التي يتم جمعها دون الحصول على موافقة واعية ومستنيرة من جانب أشخاص دون السن القانوني، يُمكن أن تؤثر على فرص الحياة اللاحقة لأولئك الأطفال، بما في ذلك حصولهم على التعليم والخدمات والتوظيف.

ملخص لحال الأطفال على الإنترنت في الوقت الحاضر

غالبًا ما يتعرض الأطفال في جميع أنحاء العالم للضرر والإساءة والعُنف بسبب عدم وجود مراقبة على الإنترنت؛ وحتى الأطفال الذين لا يقعون ضحية لسلوكيات البالغين المفترسة غالبا ما يجدون أنفسهم عرضة للإهمال بسبب تصرفات وإغفالات الخدمات والمنتجات التي لا تأخذ احتياجاتهم في الاعتبار أو لا تتخذ خطوات كافية لحمايتهم [23].

وضع مفوض الأطفال في المملكة المتحدة شروطاً وأحكاماً صديقة للطفل

في عام 2017 أصدر مفوض الأطفال بالمملكة المتحدة نسخاً مبسطة باللغة الإنجليزية تحوي شروط وأحكام منصات الفيس بوك وانستجرام وسناب شات ويوتيوب وواتس اب؛ حيث تم الاستعانة بمحامين لتكون اللغة المستخدمة سهلة ويمكن للوالدين ومقدمي الرعاية فهم طبيعة المواقع التي يسجل عليها أطفالهم بمجرد محاولة الانضمام لمثل هذه الخدمات. يُمكنك الاطلاع على هذه الشروط والأحكام المُبسطة هنا:

https://www.childrenscommissioner.gov.uk/publication/simplified-social-media-terms-and-conditions-for-facebook-instagram-snapchat-youtube-and-whatsapp/

6 الفرص

الفرص

نحن نمر حالياً بتحوّل رقمي، وهذا لا يبشر فقط بخلق مجموعة متنوعة من المزايا للأطفال - على سبيل المثال، زيادة امكانية الوصول إلى الفرص التعليمية والثقافية والاقتصادية - ولكن هناك أيضا علامات مشجعة تشير إلى أن التغييرات التكنولوجية والاجتماعية التي سيجلبها ذلك التحول ستُحدث ثورة في المعركة ضد الإساءة إلى الأطفال واستغلالهم جنسياً على الإنترنت.

الذكاء الاصطناعي والمعركة ضد استغلال الأطفال على الإنترنت

تطور الذكاء الاصطناعي (AI) ينطوي على إمكانية مساعدة الشركات وآليات إنفاذ القانون في رصد وملاحقة المواد المشتبة بأنها مسيئة جنسياً للأطفال أو أي محتوى آخر فيه إساءة للأطفال، وتحديد المواد غير القانونية والمعتدين والضحايا بدقة وبسرعة ووتيرة أكبر.

في العام 2018، أعلنت شركة غوغل عن استحداث "شبكة عصبية عميقة" جديدة لتحسين الكشف عن المواد المسيئة جنسياً للأطفال؛ وخلال اختبارات ذكرت الشركة أن استخدام الذكاء الاصطناعي ساعد في تحسين معدلات الكشف والإبلاغ بنسبة بلغت 700% [62].

يتعاون فرع شركة مايكروسوفت في ألمانيا حالياً مع الشرطة الدولية من أجل تطوير أداة ذكاء اصطناعي يُمكنها أن ترصد المواد المسيئة جنسياً للأطفال بشكل أسرع [63]، وكذلك الحال مع السلطات في كل من: هولندا [64]، واستراليا [65]، والمملكة المتحدة [66].

الأداة التي تعرف بإسم "The Griffeye Brain" هي عبارة عن مصنف يعمل بالذكاء الاصطناعي ويقوم بعمل مسح إلكتروني للمواد التي لم يسبق مشاهدتها لاقتراح ملفات يُعتقد أنها تصور إساءة أو إيذاء جنسي للأطفال، وتساعد هذه الأداة على تسريع التحقيقات وتسليط الضوء على المواد المسيئة جنسياً للأطفال [67].

تستخدم الشرطة في المملكة المتحدة الذكاء الاصطناعي أيضا لتحديد المحتوى المتطرف على الإنترنت من النوع المستخدم لبث روح التطرف لدى الأطفال [68]؛ وتعكف شركة فيسبوك حالياً على إنشاء نظام يحركه الذكاء الاصطناعي، وهو مصمم ليس فقط لتحديد المواد المسيئة جنسياً للأطفال، ولكن أيضا تحديد الدردشات التي قد تشتمل على علامات تشير إلى أن هنالك استمالة للطفل [69].

في أوائل العام 2019، نظمت شركة مايكروسوفت فعالية برمجة (هاكاثون) بهدف التعاون مع "تحالف WePROTECT العالمي" (WPGA)، وهو الحدث الذي جمع مهندسين وخبراء قانونيين وتشغيليين من شركات مايكروسوفت وغوغل وفيسبوك وسناب شات وتويتر لتطوير أداة ذكاء اصطناعي لمعالجة مشكلة استمالة الأطفال على الإنترنت [70].

في الولايات المتحدة، طورت شركة Marinus Analytics برنامجا مدعوما بالذكاء الاصطناعي يبحث عبر الإنترنت عن إعلانات الخدمات الجنسية لتحديد ضحايا الاتجار وجمع الأدلة لمساندة الشرطة على تقديم المتاجرين إلى العدالة [71]؛ وأدمجت شركة Thorn تقنية ذكاء اصطناعي ضمن أداتها الخاصة بتحقيقات الاتجار بالأطفال، وهي الأداة التي تحمل إسم Spotlight، وذلك بهدف منح تطبيق القانون في جميع الولايات الأمريكية الخمسين وكندا القدرة على تسريع عملية تحديد هوية الضحية وتقليص وقت التحقيق بأكثر من 60% [72].

وخلال نسخة العام 2019 من مؤتمر "Code 8.7" الذي انعقد تحت عنوان "استخدام العلوم الحاسوبية والذكاء الاصطناعي لإنهاء الرق الحديث"، أثار المشاركون في المؤتمر إلى إمكانية إنشاء قاعدة بيانات دولية مشتركة تشمل جميع الضحايا (على غرار قاعدة بيانات الإنتربول لضحايا استغلال الأطفال جنسياً) أو المتاجرين، بحيث يكون ممكنا الوصول إلى تلك القاعدة من جانب سلطات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم [73]؛ وعلى الرغم من كونها أقل لفتا للأنظار من تقنيات الذكاء الاصطناعي أو التقنيات الناشئة، فستكون هذه القاعدة بمثابة خطوة تكنولوجية عملاقة إلى الأمام على طريق مكافحة الاتجار بالأطفال.

وهناك خطط لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة التنمُّر الإلكتروني والتحرُّش عبر الإنترنت .

في الآونة الأخيرة، أطلق تطبيق إنستغرام أداة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لرصد وإجهاض حالات التحرُّش عبر الإنترنت [74]، وفي أوروبا فإن مشروعا يديره الاتحاد الأوروبي تحت مسمى Creep يستخدم الذكاء الاصطناعي لرصد التنمُّر الإلكتروني مع إدراك الفرق بين التنمُّر وبين الخلاف العابر البسيط. [75]

تقنيات ناشئة أخرى

هناك تقنيات ناشئة أخرى لديها أيضا القدرة على المساعدة في مكافحة الإساءة إلى الأطفال على الإنترنت؛ وفي الفصل (4) ألقينا نظرة على تقنيات مثل الحظر القائم على الإدراج، والتصفية الاستدلالي، واستخدام برامج زواحف الويب للبحث عن المواد المسيئة جنسياً للأطفال ورصدها وغيرها من أشكال الإساءة إلى الطفل والإبلاغ عنها وحجبها؛ وهذه التقنيات ليست جديدة، لكنها لا تُستخدم على نطاق واسع.

التقنيات الحديثة الأخرى التي يتم تطبيقها في محاربة الإساءة إلى الأطفال على الإنترنت تتضمن ما يلي:

- تقنية التعرف على سمات الوجه المُحسَّنة التي تساعد على تحديد الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي بشكل أسرع [76].
- طاقة المعالجة أكبر وتقنيات التعرف على الصور المُحسَّنة التي تتيح فحص أي محرك أقراص صلبة مشتبه سعته 1 تيرابايت بحثًا عن محتوى غير قانوني معروف في غضون أقل من 30 دقيقة [77].
- التحليلات التنبؤية المستخدمة من جانب السلطات لتحديد الأطفال المعرضين لخطر الإساءة والتدخل قبل حدوث الإساءة [78].

ولأن هذه التقنيات وغيرها من التقنيات الجديدة تقترب من مرحلة النضج، فسيكون هناك العديد من الفرص للمنظمات كي تستخدمها في مكافحة الإساءة إلى الأطفال على الإنترنت؛ وعلاوة على ذلك فإن حقيقة أن أي دولة متصلة بالإنترنت يُمكن أن تسهّل من تسريع التعاون بين وكالات إنفاذ القانون والشركات وبين نظرائها في الدول الأخرى.

تنامي التعاون الدولي

منذ العام 2008، أطلق الاتحاد الدولي للاتصالات "مبادرة حماية الطفل عبر الإنترنت" (COP) كجهد متعدد الأطراف لذوي المصلحة في إطار "أجندة الأمن الإلكتروني العالمي" (GCA)؛ وتجمع هذه المبادرة تحت مظلتها شركاء من جميع قطاعات المجتمع الدولي بهدف خلق تجربة أكثر أمانًا وتمكينًا عبر الإنترنت للأطفال في جميع أنحاء العالم؛ وعلى مدار السنين دأبت المبادرة باستمرار على إثارة تلك القضية أمام اهتمام المجتمع الدولي.

ومن التطورات المشجعة الأخرى زيادة التعاون بين الدول وبين القطاعات من أجل ايجاد حلول مشتركة في إطار الحرب على استغلال الأطفال على الإنترنت؛ ومن بين المبادرات العالمية الحديثة في هذا الصدد هناك تحالف "WePROTECT العالمي" وتحالف "Child Dignity".

وعلى نحو متزايد، تتعاون وكالات انفاذ القانون أيضا عبر الحدود؛ ففي عملية Tantalio التى تم تنفيذها في العام 2017، تعاون الإنتربول الدولي والأوروبي ووكالات إنفاذ القانون من 15 دولة من أجل إلقاء القبض على 39 شخصاً وإسقاط شبكة كانت تقوم عبر الإنترنت بتوزيع مواد مسيئة جنسياً للأطفال [79]؛ وفي العام 2019 تعاونت كل من تايلاند والولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا وبلغاريا معا للقبض على معتدين ومقاضاتهم في تايلاند واستراليا والولايات المتحدة، وإنقاذ 50 طفلًا [80].

هناك أيضا تعاون متزايد بين الخطوط الساخنة ومزودي خدمات الإنترنت ووكالات انفاذ القانون، ومن خلال منصتها الآمنة "ICCAM" التي تمولها المفوضية الأوروبية، تتلقى INHOPE بلاغات من الخطوط الساخنة في جميع أنحاء العالم وتعمل عليها لإزالة المواد المسيئة جنسياً للأطفال في أي دولة مشاركة؛ ومما يشهد على قيمة هذا النهج هو أن 60% من مقاطع الفيديو التي اكتشفتها منصة ICCAM في العام 2017 لم تكن معروفة من قبل لدى وكالات إنفاذ القانون الدولية [81].

7

التهديدات وبيئة التهديدات

التهديدات وبيئة التهديدات

إن أشكال الاعتداء، والاستغلال، والمنظومات سيئة التصميم التي تُعرِّض الأطفال لمخاطر غير ضرورية هي جميعها أمور شائعة للغاية عبر الإنترنت؛ وهذه الأضرار لا تحدث في فراغ، فهي يتم تمكينها من خلال مجموعة من العوامل التقنية والاجتماعية والقانونية، ولحماية الأطفال على الإنترنت، فإنه من المهم أن نفهم المخاطر التي يواجهونها والعوامل الكامنة وراء هذه المخاطر.

باستطاعة الشركات والهيئات الأخرى تقليل بعض تلك المخاطر بسهولة في مرحلة التصميم؛ فيُمكنها، على سبيل المثال، الإيقاف الفوري لمواقع الأطفال المتاحة للمستخدمين الآخرين؛ وتضمين خاصية الأمن افتراضيا في الأجهزة الذكية الخاصة بالمنزل (منع البث العرضي)؛ ودمج تصميم التحقق من العُمر والتصميم المتمركز حول الطفل في منتجاتها وخدماتها؛ وتقليص الاستخدامات التنافسية التي تشجع السلوكيات المحفوفة بالمخاطر.

العامل الرئيسي الآخر الذي يسهم في زيادة مستوى المخاطر التي يواجهها الأطفال عبر الإنترنت يتمثل في عدم وجود آليات فعالة وقوية (بما في ذلك التشريعات المناسبة) التي يُمكن للدولة والمجتمع المدني من خلالها التصدي للأشخاص الذين يسعون بنشاط إلى استغلال أو الإساءة إلى الأطفال على شبكة الإنترنت [83].

قد يكون لدى الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل قدرة تكنولوجية وموارد أقل تطوراً لمنع أو ملاحقة الجرائم التي يتم ارتكابها عبر الإنترنت، بل وحتى بعض الدول المرتفعة الدخل قد تفتقر إلى استراتيجيات مكافحة الجرائم الإلكترونية.

في بعض الحالات، قد لا يتم تحديث القوانين لتشمل جرائم وأدوات محددة ذات صلة بالتحقيق في الجرائم الإلكترونية ومحاكمة مرتكبيها [82].

فالتكنولوجيا تشهد تغيرات بوتيرة أسرع من قدرة المشرعين ووكالات انفاذ القانون على مواكبة تلك التغيرات، وهذا الأمر يترك فجوات للابتكار منعدم الأخلاق والمعتدين ليتسللوا من خلالها.

مؤشر من الظلال وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)

عملت وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) على تطوير مؤشر من الظلال (83) يحتوي على دراسة لعدد 60 دولة (تغطي 85% من الأطفال حول العالم) بهدف تقييم قدراتهم على مدى الاستجابة للاعتداء الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك الاعتداءات التي تتم عبر شبكة الانترنت.

تم استخدام المعلومات التي احتوتها هذه الدراسة لعمل مؤشر بحيز من 100 في إشارة إلى أعلى مستوى من الحماية وصفر للإشارة إلى أدنى مستوى. ومن بين الأشياء التي استخلصتها وحدة الاستخبارات الاقتصادية التالي:

- لا توجد دولة تبذل المجهود الكافي وأربع دول فقط حققوا نسبة 75 بالمائة.
- سجلت 11 دولة أقل من 50 فيما يختص بالبيئة الممنوحة للأطفال.
- سجلت 16 دولة أقل من 50 فيما يختص بجودة الإطار القانوني الخاص بحماية الأطفال.
- سجلت 36 دولة أقل من 50 عن اشتراك المجتمع المدني والصناعة
- سجلت 35 دولة أقل من 50 على القدرة القانونية لحماية الأطفال.

وجود التشريع القانوني الذي سعى إلى حماية الأطفال من استدراجهم عبر الانترنت

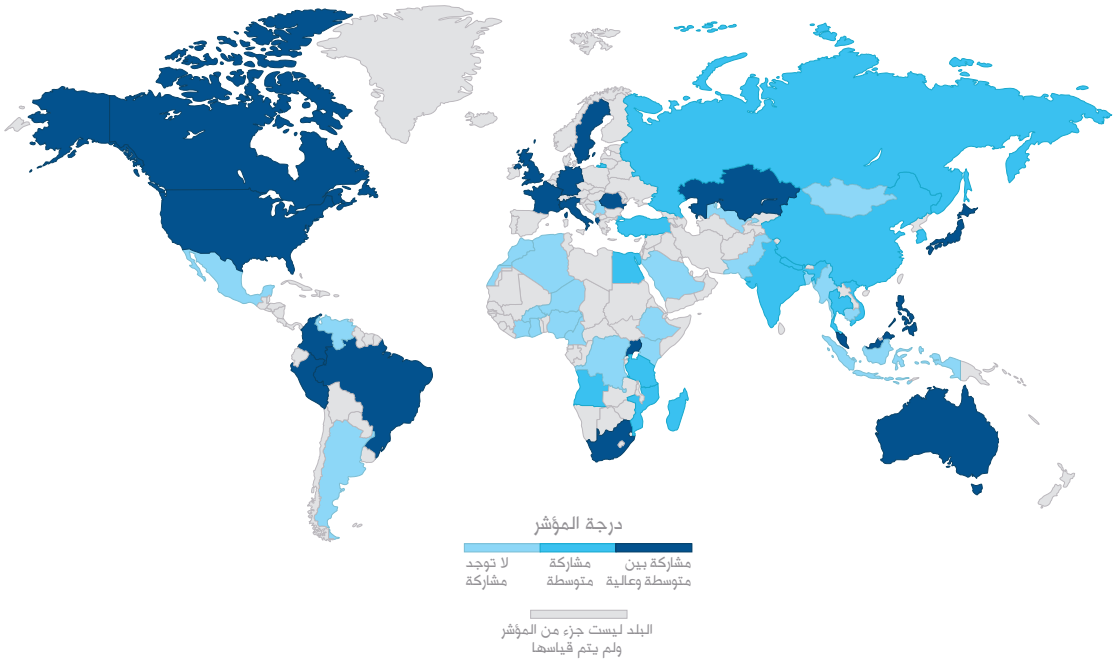

المصدر: مؤشر من الظلال: القاء الضوء على استجابة الطفل للإساءة والاستغلال الجنسي. وحدة الاستخبارات الاقتصادية، 2019.

ومن بين الدول الـ 60 التي أجرى "الاتحاد الدولي للاتصالات" دراسة حولها، كان هناك 10 دول فقط لديها آليات صناعة تكنولوجيا للإبلاغ عن العُنف ضد الأطفال على الإنترنت.

فجوات في السياسات والقوانين الوطنية

بينما يشهد المجتمع العالمي تحولًا رقمياً سريعاً في معظمه، فإن هناك خطراً يتمثل في أن التقنيات والأساليب الجديدة يتم تطبيقها دون النظر بشكل صحيح إلى تأثيراتها المتوقعة على الأفراد الضعفاء في المجتمع - وخصوصا في حالة الأطفال.

العديد من الدول ليس لديها في خطط النطاق العريض الوطنية الخاصة بها أقسام مخصصة لاحتياجات الأطفال وحقوقهم، وهذا يزيد من فرصة قيام كيانات عامة وخاصة بإنشاء سياسات ومنصات وخدمات ليست مناسبة وآمنة للأطفال حسب التصميم.

ولمعالجة هذه المشكلة، فإن منظمة اليونيسف، و"الميثاق العالمي للأمم المتحدة" ومنظمة "أنقذوا الأطفال" (Save the Children) صاغوا معاً وثيقة "مبادئ حقوق الطفل والأعمال التجارية [84]"؛ وتوفر هذه الوثيقة مجموعة واضحة وقابلة للتنفيذ من المبادئ التي يُمكن للمنظمات أن تتبعها من أجل بناء احترام للأطفال ولحقوق الأطفال في كل جانب من جوانب عملياتها.

يُمكنكم مطالعة تلك المبادئ هنا: https://www.unicef.org/csr/theprinciples.html

لمطالعة دراسة الحالة حول كيفية إعادة صياغة التشريعات والسياسات الوطنية بنجاح من أجل حماية وتعزيز حقوق الطفل عبر الإنترنت، اقرأ دراسة الحالة في الصفحة 63، وهي الدراسة التي تشرح العمل الذي أنجزته الحكومة الرواندية وشركاؤها.

قوانين الأمن الإلكتروني تحتاج إلى تحديث

72% فقط من الدول التي لديها تشريعات عاملة للجرائم الإلكترونية في الوقت الحالي [85]؛ وحتى في داخل الدول، غالبا ما يكون هناك نقص في التعريفات القانونية والتشغيلية المتسقة لما يشكّل إيذاءً للأطفال على الإنترنت، كما أن هناك عجزاً في العمل المنسق بين الوكالات المختلفة؛ وهذا يؤدي في جميع أنحاء العالم إلى السماح للجناة الناشطين في المنظومات القضائية التي لها أطر قانونية متساهلة بتوزيع المواد المسيئة جنسياً للأطفال مع الإفلات من العقوبة.

الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA): مؤشر اتصال المحمول: مؤشر الأمن الحاسوبي

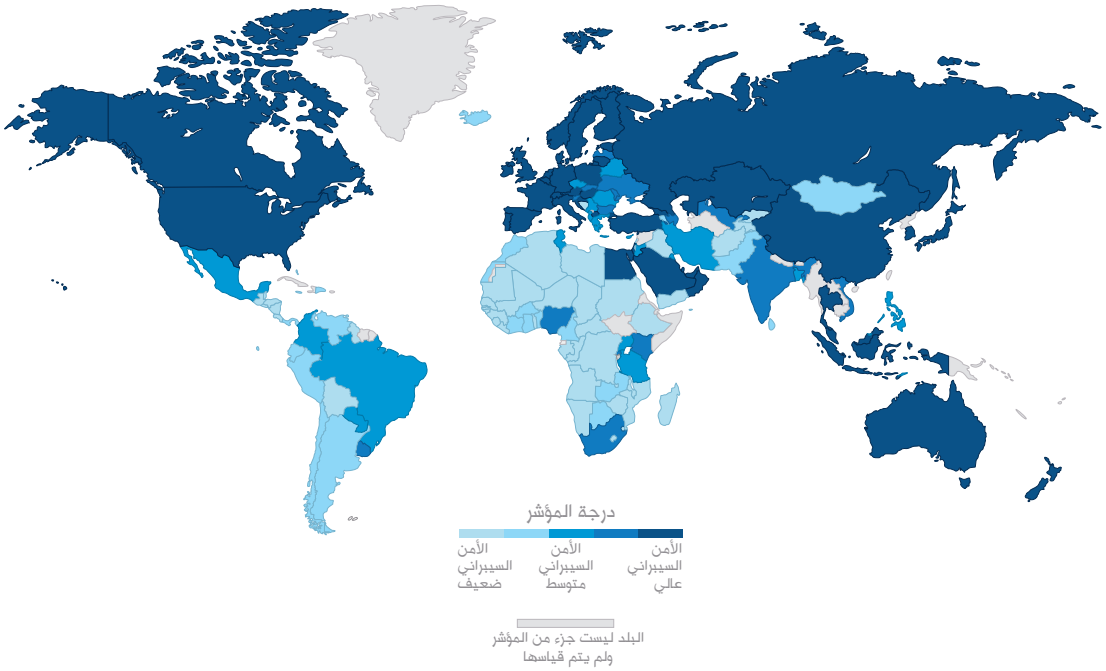

المصدر: الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول: مؤشر اتصال المحمول 2019، الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول وحدة الاستخبارات

ووفقا لبيانات "المؤشر العالمي للاتصال بالإنترنت" الذي تصدره جمعية "GSMA"، فإن العديد من الدول ذات التصنيف الأقل في الأمن الإلكتروني هي أيضا الدول ذات التركيز الأعلى من السكان تحت سن 19 سنة.

وللتعامل مع هذا، ينبغي على الدول اعتماد قوانين صارمة للأمن الإلكتروني وأن يتم تنفيذ تلك القوانين باستمرار من جانب قوات شرطة مجهزة تجهيزا جيدا، ولديها الموارد والدوافع الكافية.

وبالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود التي تتسم بها الإساءة إلى الأطفال واستغلالهم عبر الإنترنت، فإنه من المهم أيضا إدراك أن حماية الطفل هي قضية عالمية تتطلب تعاونًا دوليا وتصنيفات وأطرا قانونية منسجمة بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية لوثيقة "حماية الأطفال على الإنترنت" الخاصة بكل من "الاتحاد الدولي للاتصالات" ومنظمة اليونيسيف [86].

ففقط من خلال معايير وتصنيفات متفق عليها دوليا، ستتمكن الدول من تبادل البيانات فيما بينها وتجميع الموارد من أجل مكافحة ايذاء الأطفال الذي يتم إرتكابه عبر الإنترنت.

الافتقار إلى منظومات محاسبة ومعايير إلزامية

إن جَعْل الإنترنت مكانا أكثر أمانًا للاستكشاف هو أمر من الأسهل القيام به عندما يكون باستطاعة المنظمين والقائمين على إنفاذ القانون أن يتعاونوا عن كثب مع مزودي خدمة الإنترنت (ISP)، ومشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة، ومحركات البحث، ومرافق الإنترنت العامة، والوكالات المماثلة؛ فهذه الشركات لديها القدرة على اكتشاف المواد المسيئة للأطفال في منشأها وإرسال التفاصيل ذات الصلة إلى السلطات؛ ولكن من أجل القيام بذلك، تحتاج تلك الشركات إلى تشريعات وإجراءات توضح دورها ومسؤولياتها في إطار هذه العملية.

انسيابية التعاون

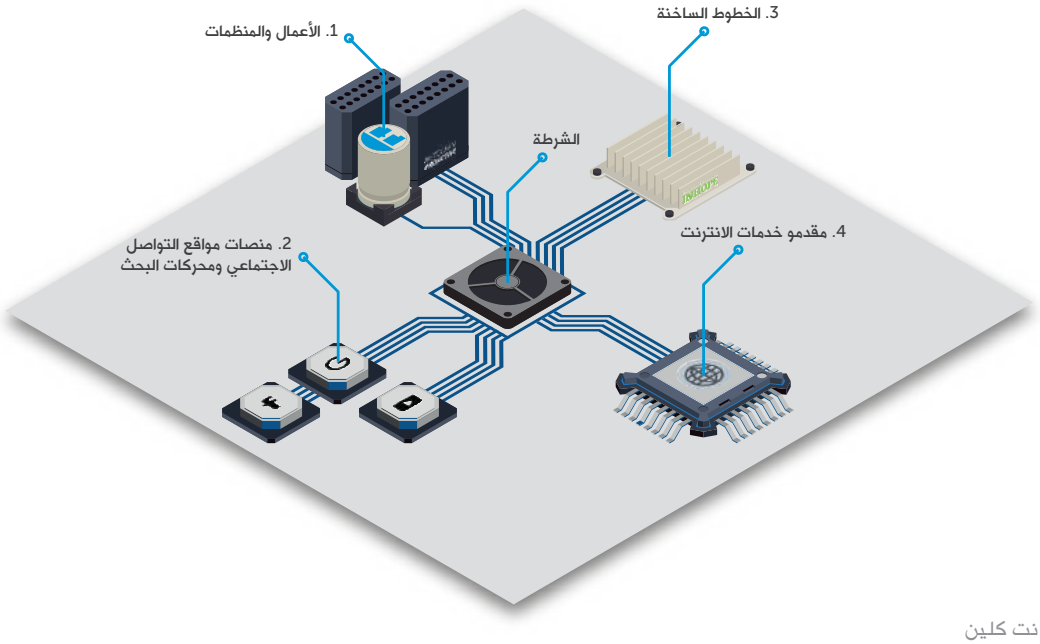

المصدر: نت كلين

ولتحقيق النجاح في اكتشاف الجناة المعتدين وإزالة المواد المسيئة للأطفال وإنقاذ الضحايا، فإن جميع أصحاب المصلحة ينبغي أن يتعاونوا معا وأن يعرف كل طرف دوره.

لكن الحاصل هو أن أقل من واحدة من بين كل ست دول وضعت في تشريعاتها نصوصاً إلزامية تفرض على مزودي خدمات الإنترنت الإبلاغ عن المحتوى المسيء وحجبه وحذفه والاحتفاظ بسجلات.

كما أن أكثر من 40% من الدول ليس لديها أي تشريع على الإطلاق في هذا الصدد، وهناك عقبة مهمة أخرى تتمثل في وجود فجوات في التعريفات المعيارية وعدم الالتزام بمبادئ لوكسمبورغ التوجيهية، وهذا يجعل من الصعب تنسيق الحرب دولياً ضد الإساءة إلى الأطفال واستغلالهم عبر الإنترنت [87].

الحاجة إلى فهم واقتفاء المعتدين

إلى جانب رصد وإغلاق المواقع والخدمات التي يستخدمها الجناة المعتدون لارتكاب جرائمهم، هناك أيضا حاجة إلى تحديد هوية أولئك المعتدين أنفسهم وفهمهم، وهذا أمر حيوي إذا أردنا منع المعتدين المعروفين من إعادة استهداف الأطفال، وأيضا إذا أردنا أن نتعلم كيفية اكتشاف المعتدين المحتملين والتدخُّل قبل أن يرتكبوا انتهاكات مسيئة.

لكن في كثير من الأحيان، لا يتم اكتشاف المعتدين ومعاقبتهم؛ وحتى عندما يتم اكتشاف المجرمين ومحاكمتهم، فقد وجد أن ما يصل إلى 8% من المدانين بارتكاب انتهاكات مسيئة للأطفال عبر الإنترنت يعودون إلى ممارسة تلك الانتهاكات لاحقاً [88].

من أجل زيادة معدلات الكشف عن المعتدين وتقليص خطر عودة المعتدين المدانين إلى انتهاكاتهم، فإنه من الضروري أن يكون هناك فهم أكبر لما يميز ويحفز المعتدين – ليس فقط في ما يخص جرائم المواد المسيئة جنسياً للأطفال ولكن أيضا بالنسبة لأنواع أخرى من الجرائم، بما في ذلك التنمُّر الإلكتروني والتحرُّش والتطرف العنيف.

في العام 2018، نشرت منظمة "Thorn" تقريرا بالشراكة مع "المركز الوطني الأمريكي للأطفال المفقودين والمُستغَلين" (NCMEC)، وهو التقرير الذي درس الإتجاهات المتداولة بنشاط في مجال المواد المسيئة جنسياً للأطفال؛ ومن بين النتائج التس سردها، وجد هذا التقرير أنه في حين أن عدد المنتجين الذكور (لتلك المواد) يفوقون بكثير عدد الإناث فإن الحالات التي اشتملت على إناث كانت أكثر ميلًا إلى تصوير إساءات جنسية أسرية متطرفة ضد أطفال أصغر سنا؛ وبالاضافة إلى ذلك، وجد هذا البحث أن ما يتم توزيعه من مواد مسيئة جنسياً للأطفال يصبح أكثر عُنفا بمرور الوقت، مع وجود عدد أكبر نسبيا من الحالات التي تعكس تغلغلًا أكبر مقارنة بما كان

عليه الحال قبل أكثر من 10 سنوات [89]؛ ووفقا لبحث أجرته شركة NetCleanفإن معظم المعتدين في مجال المواد المسيئة جنسياً للأطفال هم ذكور، كما أن أكثر من 50% من ضباط الشرطة لم يصادفوا أبدا معتدية من الإناث [90].

إن تطوير رؤى كهذه هو أمر محوري لمساعدة وكالات إنفاذ القانون كي تخصص مواردها الشحيحة بطرق محسوبة بعناية لتحقيق أكبر تأثير ممكن.

ونظرا لنمو مواقع "الشبكة المظلمة"، والتي تكون التحقيقات حولها أصعب وأعلى تكلفة بكثير، فإنه يُمكن أن يكون لمنع الانتهاكات الأولى تأثيرًا كبيراً على نطاق المهمة التي تواجهها وكالات إنفاذ القانون.

خلال السنوات الأخيرة، توالى ظهور خطوط المساندة "Stop it Now" التي تقدم استشارات مجانية ومجهولة المصدر سواء عبر الهاتف أو قائمة على أساس الدردشة للأفراد الذين تنتابهم مشاعر أو أفكار تتعلق بالرغبة الجنسية في الأطفال – أي أنهم "معتدين محتملين[91] ".

سلسلة تهديدات مشتقة من إساءة استخدام التكنولوجيا

في بدايات الإنترنت، كانت لوحات رسائل مجموعات الأخبار واحدة من أهم قنوات توزيع المواد المسيئة جنسياً للأطفال؛ ومع صعود وتنامي شبكة الويب العالمية، انتقل الكثير من المواد المسيئة جنسياً للأطفال وغيرها من المحتوى المسيء من مجموعات الأخبار لتبدأ استضافتها على مواقع الويب.

وبحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت السلطات وشركات تزويد الخدمات على دراية متزايدة بمشكلة المواقع التي تستضيف المواد المسيئة جنسياً للأطفال، وأصبحت أكثر نشاطا في إغلاق تلك المواقع ومحاكمة كل من ناشريها ومستخدميها.

دفع هذا بالعديد من المعتدين إلى الهجرة بنشاطهم إلى خدمات مشاركة الملفات "من نظير إلى نظيره" (P2P)؛ والحجم الهائل لحركة المرور التي تنشرها شبكات خدمات "P2P" حيث تجعل من الصعب السيطرة عليها - وهي مشكلة تزداد تفاقما بسبب الاستخدام المتزايد للتشفير؛ كما تحظى وسائل التواصل الاجتماعي بإقبال كبيرة لدى المعتدين كقناة لاستهداف الأطفال، وكذلك لتبادل المعلومات بين بعضهم البعض؛ ومن أجل أن نصبح فعالين في الكشف عن الإساءة والاستغلال، وإنقاذ الأطفال، ومحاكمة المعتدين، فإنه ينبغي علينا دائما معالجة السلسلة الكاملة من التهديدات وبيئة التهديدات.

ويحدد تقرير "تقييم التهديد" للعام 2018 الذي أصدره تحالف We PROTECT العالمي العوامل التالية، وذلك باعتبارها مضاعفات مهمة في الحرب ضد الإساءة إلى الأطفال واستغلالهم على الإنترنت:

- توافر الإنترنت فائق السرعة يتيح للمعتدين مشاركة المواد المسيئة جنسياً للأطفال.
- التوافر المتزايد للرسائل المشفرة يساعد المسيئين على التواصل سراً.
- استخدام "الشبكات الافتراضية الخاصة"(VPN) يجعل من السهل على المجرمين إخفاء أفعالهم.
- التراجع المستمر لتكاليف إنتاج الوسائط المكثفة، كمقاطع الفيديو والصور عالية الوضوح.
- تقنية Deep fake لمعالجة الصور تجعل من السهل إنشاء وإخفاء المواد المسيئة جنسياً للأطفال.
- خاصية البث الحي (Live streaming) تسمح بمشاركة المواد المسيئة جنسياً للأطفال لمرة واحدة، ويصعب على السلطات رصدها.
- التخزين السحابي الرخيص يجعل من السهل على المعتدين تخزين ومشاركة المواد المسيئة جنسياً للأطفال عبر الإنترنت.
- باتت ذاكرات التخزين الفلاشية (USB) رخيصة جدا، لذا أصبح نقل المواد المسيئة جنسياً للأطفال سهلًا؛ وغالبا ما تكون هذه الذاكرات محمية بموجب قوانين خصوصية بيانات أكثر صرامة من القوانين التي تحمي الأطفال.

باتت تقنيات التشفير وغيرها من تقنيات إخفاء الهوية منتشرة بشكل متزايد وتشكل تحديا كبيراً لجهود معالجة مشكلة الإساءة إلى الأطفال واستغلالهم عبر الإنترنت، سواء بالنسبة لوكالات إنفاذ القانون أو الكيانات الأخرى؛ فالتشفير يجعل من المستحيل اكتشاف مادة مسيئة جنسياً للأطفال إلى أن يتم فك تشفير الملف عندما يصل إلى متلقي الرسالة المشفرة.

لمعالجة هذه المشكلة، سيكون من الضروري لجهات التشريع أن تفوض مزودي خدمة الإنترنت بالوصول إلى حلول الفحص الجنائي للصور، وهي الحلول التي ستمكنهم من عرض الصور ومقاطع الفيديو المواد المسيئة جنسياً للأطفال، ومن بين الحلول التي يُمكن اعتمادها هناك تقنية Photon، التي تستخدمها حالياً العديد من شركات التكنولوجيا؛ وتواجه وكالات إنفاذ القانون أيضا تحدي مساحات التخزين المشفرة، وهي المساحات التي يتطلب اقتحامها الكثير من الجهد والمعرفة الفنية.

ويجب على المشرعين التصدي لهذا التحدي من خلال منح الأولوية لحقوق الطفل مع ضمان عدم انتهاك الحق في الخصوصية.

كيف تُسهم فجوات التكنولوجيا في تمكين الإساءة والاستغلال؟

هناك برمجيات وحلول إلكترونية موجودة فعلياً لمساندة الشركات الخاصة والمنظمين ووكالات إنفاذ القانون في رصد والإبلاغ عن وكذلك التصرف ضد مواقع وخدمات استضافة المواد المسيئة جنسياً للأطفال؛ والعديد من هذه الحلول مؤتمتة للغاية وتعتمد على إستخدام خوارزميات (hashing) لتقليل تعريض أنظار الأفراد المشغلين لها للمحتوى الضار؛ والعديد منها متاح أيضا بتكلفة قليلة أو حتى بدون تكلفة.

ومن أجل تحقيق الفوز في الصراع ضد الإساءة والاستغلال على الإنترنت، فإنه ينبغي على جميع الوكالات والمنظمات ذات الصلة - بما في ذلك الشركات الخاصة التي تقدم خدمات عبر الإنترنت - أن تستخدم المجموعة الكاملة من الحلول التكنولوجية المناسبة المتاحة لسد الفجوات التقنية التي تسهل على المعتدين ممارسة أنشطتهم عبر الإنترنت.

من أمثلة أنواع الحلول التكنولوجية المتكاملة المتاحة :

- **برنامج "Net Clean Proactive":** هو برنامج يستند إلى خاصية مطابقة التوقيع وخوارزميات الرصد الأخرى التي تكتشف تلقائيا الصور ومقاطع الفيديو التي تحوي ايذاء جنسياً للأطفال في بيئات مؤسسية.
- **برنامج Thorn's Safer:** هو أداة يُمكن نشرها مباشرة على منصة شركة خاصة لتحديد المواد المسيئة جنسياً للأطفال وإزالتها والإبلاغ عنها.
- **تقنية Griffey Brain:** هو برنامج ذكاء اصطناعي يتفحص المحتوى غير المصنف مسبقا، ويقارنه بسمات محتوى مواد مسيئة جنسياً للأطفال معروف مسبقاً، ثم يشير إلى العناصر المشتبه فيها ليراجعها الشخص المفوض.
- **تقنية Photon:** هي أداة تخلق تجزيئات (hashes) للصور وتقارنها بقاعدة بيانات تحتوي على تجزيئات سبق أن تم رصدها بالفعل وتم تأكيد أنها مواد مسيئة جنسياً للأطفال، وإذا وجدت تطابقا، فإنها تحجب الصورة.

للاطلاع على قائمة برمجيات أكثر اكتمالا، طالع قسم "الموارد" في نهاية هذا التقرير.

وينبغي الإشارة إلى أن خطط مجموعة من شركات الإنترنت لتنفيذ التشفير من طرف إلى طرف عبر خدماتها - بما في ذلك على المتصفحات الشعبية ومنصات التواصل الاجتماعي وخدمات التراسل - تهدد بإنهاء جدوى الأدوات المصممة لعرقلة توزيع المواد المسيئة للأطفال والمواد المسيئة جنسياً للأطفال، فهذه الأدوات غير متوافقة تماما مع نظام التشفير من طرف إلى طرف؛ وبالتالي فإنه يجب على أصحاب المصلحة – سواء كانت كيانات عامة أو خاصة – أن يتخذوا خطوات ملموسة الآن لضمان تنفيذ التشفير بطريقة تسمح للأدوات بمواصلة التشغيل.

نمو الشبكة المظلمة

يشير مصطلح الشبكة المظلمة (دارك نت) إلى المواقع والخدمات التي لا تكون فقط خارج نطاق الملاحظة، بل يتم خفيها عمداً باستخدام أدوات وبروتوكولات التشفير.

وأفضل تقدير متاح هو أن هناك حوالي 8,500 موقع على الشبكة المظلمة، ويُمكن الوصول إلى تلك المواقع باستخدام متصفح Tor المشفر [92]. ووفقًا لبحث أجري في العام 2019، فإن ما يقرب من 100 من هذه المواقع هي عبارة عن أسواق توجد فيها سلع غير قانونية معروضة للبيع، بما في ذلك مواد مسيئة جنسياً للأطفال [92].

وقد تكون مواقع الشبكة المظلمة أسواقا بسيطة أو قد تعمل بمثابة منتديات عبر الإنترنت يخلق فيها المعتدون إحساسا مشتركًا بالأجواء الطبيعية، وبالتالي تمكين وتشجيع أنشطة بعضهم البعض، وهذا يشجع المعتدين على ارتكاب جرائم متزايدة الخطورة، وفي ظل توافر الهواتف الرخيصة المزودة بالكاميرات عالية الجودة، فإن الشبكة المظلمة باتت واحدة من المنصات الرئيسية للإيذاء والاستغلال عبر الإنترنت في الوقت الحاضر.

وفقًا لدراسة استشهدت بها منظمة ECPAT International، فإن 2% فقط من المواقع على الشبكة المظلمة تستضيف مواد مسيئة جنسياً للأطفال، ولكن هذه المواقع هي المسؤولة عن 80% من حركة المرور على الشبكة المظلمة [93].

دور السياقات الاجتماعية والثقافية الخاصة بالأطفال

الأطفال هم بطبيعتهم عُرضة للذين هم مسؤولون عن سلامتهم، لكن في حين أن الإساءة إلى الأطفال ليست مسؤولية الطفل أبدا، فهناك العديد من العوامل الموجودة في بيئة الطفل وتربيته، والتي يُمكن أن تزيد من تعرضه لمثل هذه الجرائم.

فالطفل الذي يتربى في ثقافة يتم فيها تشجيع التكتم أو يتم تعريضه لمواد جنسية، أو يشهد مواقف يتم فيها تبادل الجنس مقابل المال أو المخدرات أو الحماية، يكون أقل قدرة على أن يعتبر الانتهاك الجنسي أمراً غير مقبول؛ والطفل الذي يتعرض للعُنف أو للسيطرة القمعية - أو الذي يخشى شخصيات السلطة – يُمكن أن يجد صعوبة في طلب الحماية [94].

من الممكن أن يؤدي الإهمال أو العزلة العاطفية أو الإعاقة بالطفل إلى تدني احترامه لذاته وضعف صورته في نظر نفسه؛ وهذا بدوره يُمكن أن يتسبب في جعل الطفل يرى نفسه غير مستحق للحماية [95]؛ وغالبًا ما يكون العامل الرئيسي في ذلك هو ضعف أو انعدام التواصل مع شخص بالغ موثوق وآمن، والأطفال الذين ليس لديهم إطار للحماية - كالأطفال الهاربين على سبيل المثال – يكونون معرضين لخطر خاص، كالأطفال الذين يعيشون في رعاية منزلية أو الأطفال ذوي الإعاقة. [96]

كما أن أعرافا اجتماعية وثقافية - بما في ذلك مشاعر الخزي والخوف - هي عوامل مهمة في السماح لممارسات إيذاء واستغلال الأطفال بالمرور دون الإبلاغ عنهما؛ فالتهديدات ضد الطفل أو ضد الآخرين الذين يهتمون به يُمكن أن تؤدي إلى جو من التكتم، كما أن مشاعر الخزي والخوف من الوصمة يُمكن أن تمنع الأطفال من الإفصاح عن هذه الجرائم [97].

العوامل الأخرى التي قد تؤدي إلى تفاقم خطر الإساءة إلى الأطفال تتضمن:

- العزلة الاجتماعية التي تنتج عن قضاء الطفل وقتا مفرطاً في مطالعة الشاشات.
- عدم التحقق من العُمر، مما يسمح للأطفال بالوصول إلى محتوى غير آمن ومنتديات مخصصة للبالغين.
- تعريض الأطفال لمظاهر جنسية في الثقافة الأوسع.

المشكلة أوسع بكثير من تأثير بعض الجهات الفاعلة السيئة، فهي تشمل جميع العوامل التي تؤثر على سلوك وقدرة الطفل على الإنترنت، وعلى قدرة ذلك الطفل على الوصول إلى مواد ومنتديات غير آمنة؛ وهي تشمل أيضا تأثير توجهات البالغين في حياة ذلك الطفل وطبيعة الهياكل التي يعمل فيها هؤلاء الكبار، هل تلك الهياكل تعيق الاساءة أم أنها تسهلها ؟.

دور البيئة الاجتماعية ليس فقط أحد عوامل تعرض الطفل للإساءة والاستغلال جنسياً؛ فهو يحدد أيضا مدى سلامة الطفل من مجموعة كاملة من المخاطر والأضرار الموجودة على الإنترنت، بما في ذلك مخاطر الاستمالة والتطرف العنيف والاستغلال الاقتصادي.

مسؤوليات أصحاب المصلحة الرئيسيين

يتحمل العديد من الأشخاص مسؤولية رعاية الأطفال ودعمهم إلى أن يصلوا إلى سن الرشد – على سبيل المثال: الآباء والأمهات ومزودي الرعاية والأسر والمربين والمهنيين الصحيين وقادة المجتمع ومسؤولي إنفاذ القانون والقطاع الخاص؛ لكن العديد من هؤلاء الأشخاص لا يكون لديهم سوى تدريب محدود أو يكونون منعدمي التدريب على كيفية حماية الأطفال من مخاطر وأضرار الإنترنت.

ينبغي على الدولة التأكد من أن جميع أصحاب المصلحة أولئك يُمكنهم أن يلعبوا أدوارهم كحُماة، وأنهم يعرفون كيفية تأدية دورهم في إبقاء الأطفال آمنين من التعرض للأذى على الإنترنت ومساعدتهم على الاستفادة الكاملة من الفرص التعليمية والاقتصادية والثقافية التي توفرها شبكة الإنترنت.

الإجراءات الرئيسية في دعم أصحاب المصلحة تشمل:

- منح الأولوية لتدريب أصحاب المصلحة واستثمار وقت وميزانية وفقا لذلك.
- توعية المعلمين وأولياء الأمور ومزودي الرعاية بالمخاطر الموجودة على الإنترنت وكيفية التخفيف منها.
- تدريب مزودي خدمات الأطفال على كيفية رصد الإساءة عندما تحدث والتدخل.
- منح سلطات إنفاذ القانون الصلاحيات والتكنولوجيا والدراية العملية التي تحتاج إليها.

8

دور القطاع الخاص

دور القطاع الخاص

إن الغالبية العظمى من البنية التحتية والخدمات الرئيسية التي نستخدمها كل يوم على الإنترنت قد أنشأتها وتديرها شركات قطاع خاص؛ ولكي ينجح أي جهد لحماية الأطفال على الإنترنت، فإنه ينبغي أن يحظى بالدعم والالتزام الكامل من جانب القطاع الخاص، وينبغي على شركات القطاع الخاص أيضا أن تلتزم بالتمويل المناسب لكل من جهودها المنفردة وجهودها الجماعية من أجل مكافحة الإساءة إلى الأطفال على الإنترنت.

تلك الشركات تريد أن تفعل الشيء الصحيح إزاء الأطفال الذين يستخدمون خدماتها، لكن النتائج تبقى غالبا غير مكتملة؛ ففي غضون ستة أشهر فقط في العام 2018 سجلت شرطة المملكة المتحدة وحدها 1,944 حالة استمالة استهدفت أطفال عبر تطبيق "إنستغرام" [98]؛ وفي أوائل العام 2019، أصبح من الواضح أن المعتدين يستخدمون تعليقات منصة يوتيوب للتواصل مع الأطفال [99]؛ ووفقا لأبحاث أجرتها مؤسسة خيرية متخصصة في مكافحة التنمُّر، اتضح أن 37% من المراهقين قالوا إنهم تعرضوا للتنمُّر على موقع "فيسبوك" [100].

فكيف يُمكن للقطاع الخاص أن يقوم بتحسين نهجه إزاء سلامة الأطفال على الإنترنت؟ لمعرفة ذلك، قامت "مجموعة العمل" باستطلاع مسحي لآراء بعض القادة في هذا المجال؛ وفي التالي ما أخبرنا به ذلك الاستطلاع:

- الشركات والمنظمات غير الحكومية التي تؤدي الحماية على الإنترنت بشكل جيد، تؤسس نهجها على إطار راسخ - على سبيل المثال: إطار "الاستجابة الوطنية النموذجي" الخاص بمنظمة We PROTECT، أو ميثاق حقوق الطفل ومبادئ العمل (CRBP) الذي طورته منظمة إنقاذ الطفولة ومنظمة اليونيسيف والميثاق العالمي للأمم المتحدة.
- يستخدم القادة سلسلة متنوعة من التقنيات، ابتداء بتقنيات الرصد، والتصفية، والحجب ووصولًا إلى تقنيات ناشئة كالذكاء الاصطناعي.
- يتم صياغة سياسات واستراتيجيات حماية الطفل بالتنسيق والتشاور مع مجموعة من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والأطفال.
- ينبغي أن تعالج السياسات والاستراتيجيات الثقافة والاستخدام اليومي للخدمات الرقمية التي تسهم في تطبيع السلوكيات الجنسية أو الخطرة، أو تضع الأطفال بشكل روتيني في بيئات مصممة أصلا للبالغين؛ وينبغي إظهار التزام أكبر بحماية بيانات الأطفال وسمعتهم وتوفير تجارب ومساحات افتراضية مناسبة للعُمر [23].
- الاستراتيجيات لها أهداف واضحة وقابلة للقياس، هذا لا يجعل من الممكن تحديد النجاح فحسب، بل يسهل أيضا على أصحاب المصلحة الجدد أن يتبنّوا الحملات.

كما أن التوعية والتثقيف يلعبان أيضا دورا رئيسيا في الوقاية الناجحة، وتشمل الأمثلة: منصة #DQEveryChild الخاصة بمعهد DQ، وحملة #SafetoLearn الخاصة بمبادرة EndViolence.

- عندما تحدث اختناقات وعقبات، فإن القادة في مجال حماية الطفل على الإنترنت يشاركون بنشاط مع المنظمين وغيرها من أصحاب المصلحة للتغلب على هذه العقبات.
- يتم تتبُّع وقياس مدى نجاح سياسات وحملات حماية الطفل على الإنترنت، وتتم مشاركة المقاييس المعيارية مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

على الرغم من أن جميع المنظمات المعنية أقرت بأن سلامة الأطفال على الإنترنت هي عملية تعلُّم مستمرة، فإن سعي تلك المنظمات إلى أفضل الممارسات يضعها بين القادة في هذا المجال، وكان من بين المشاركين: شركة Airtel، شركة America Movil، ومعهد DQ، شركة فيسبوك، "الشراكة العالمية لإنهاء العُنف ضد الأطفال"، شركة إريكسون، الاتحاد الدولي للاتصالات، مؤسسة مراقبة الإنترنت (IWF)، جامعة كينياتا، شركة مايكروسوفت، ومركز مور، منظمة NetClean، مجلس Samena للاتصالات، شركة Telia، مجموعة UKE، منظمة اليونسكو، منظمة اليونيسيف، شبكة WPGA، ومجموعة زين.

سوق المواهب التقنية ضيق للغاية، في كل مكان تقريبا في العالم.

في الولايات المتحدة، يحتاج الاقتصاد إلى 150,000 محترف تكنولوجيا أكثر مما هو متاح فيه [101]؛ وفي أوروبا، فإن ذلك الرقم هو 420,000 [102]. أما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فالرقم هو مليون [103].

وفي مثل تلك البيئة التنافسية، فإن كيانات القطاع العام وغيرها من المنظمات الملتزمة بمكافحة الإساءة إلى الأطفال على الإنترنت تواجه غالبا صعوبة في اجتذاب المواهب التكنولوجية التي تحتاجها لتبقى متقدمة على المعتدين ومجرمي الإنترنت الذين يتمتعون بقدر متزايد من الابتكارية والدافعية كما أن لديهم تمويل جيد.

بعض الشركات الخاصة - بما في ذلك فيسبوك وسنابشات وتويتر وغوغل [70] - تعمل عن كثب مع أجهزة إنفاذ القانون والحكومة والمنظمات غير الحكومية من أجل تطوير أدوات وأساليب لمحاربة إيذاء واستغلال الأطفال على الإنترنت؛ وقامت NetClean وThorn بتجميع أفضل الممارسات لشركات القطاع الخاص كي تتعامل مع المواد المسيئة جنسياً للأطفال على منصاتها، بالاضافة إلى توفير أدواتهما للشركات لاكتشاف المواد المسيئة جنسياً للأطفال [104] [105].

وإلى جانب مساندة الوكالات المتخصصة المكرسة لتعزيز سلامة الأطفال على الإنترنت، يُمكن للشركات الخاصة أيضا أن تقدم مساهمة كبيرة في تعزيز رفاهية الأطفال الرقمية من خلال ضمان أن جميع خدماتهم ومنصاتهم آمنة من حيث التصميم (طالع الصفحة 21 لمزيد من التفاصيل).

ست طرق يستطيع القطاع الخاص من خلالها محاربة الإساءة للأطفال عبر الانترنت

توجد العديد من الطرق التي يستطيع من خلالها القطاع الخاص المساهمة في محاربة الإساءة للأطفال التي تتم عبر الانترنت-نستعرض هنا ست طرق يمكن أن تحدث فارقاً حقيقياً:

1. من خلال ضمان أمان التصميم الخاص بأنظمتهم وخدماتهم.
2. من خلال وجود وظائف بارزة ومعتدلة وتقارير من مصادر جيدة.
3. من خلال توفير المواهب البرمجية والهندسية بغرض تطوير تكنولوجيا ضد الإساءة.
4. من خلال العمل عن كثب لتطبيق القانون بغرض معالجة الإساءة بأسرع وقت ممكن.
5. من خلال العمل مع المنظمين والمحققين الماليين بغرض تتبع تدفق الأموال من سوء الإستخدام.
6. من خلال العمل على تعليم المدرسين والآباء ورعاة الأطفال لمساعدتهم في الحفاظ على الأطفال آمنين من أي أذى يمكن أن يلحق بهم من الانترنت.

9

توصیات

توصيات

الهدف الجوهري الذي تسعى إليه "مجموعة العمل حول سلامة الأطفال على الإنترنت" (المنبثقة عن لجنة النطاق العريض) هو رفع مستوى الوعي إزاء المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الأطفال على الإنترنت؛ كما تطرح "مجموعة العمل" سلسلة من التوصيات لتقليص تلك المخاطر والتهديدات، مع القدرة في نفس الوقت على الاستفادة من الفوائد التي سيجلبها التوسع في خدمات النطاق العريض للأطفال، وخاصة الأطفال الموجودين في الدول النامية.

تهدف التوصيات إلى حشد الإرادة السياسية والعمل الجماعي من جانب كل أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومات والهيئات التنظيمية والمشغلين والقطاع الخاص ووسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الألعاب ومزودي خدمات الإنترنت والأمم المتحدة وغيرها من الوكالات التي تتمحور أنشطتها حول الطفل، ومفوضي لجنة النطاق العريض ونظرائهم؛ فبشكل جماعي، ينبغي علينا الآن التعامل مع سلامة الأطفال على الإنترنت كأولوية.

حالياً، في الدول المتقدمة، فإن العالم الرقمي هو العالم الذي يعيش فيه معظم الأطفال ويلعبون ويتعلمون؛ وعلى نحو متزايد، يصبح العالم الرقمي عالم الأطفال في الدول النامية ايضاً، وينبغي على ذلك العالم الرقمي أن يحترم حقوق الطفل في التحرر من جميع أشكال العُنف والإساءة والاستغلال؛ ينبغي أن يصبح عالماً أكثر أماناً وأن يهيئ الأجيال المقبلة لتزدهر في الفضاء الرقمي.

الهدف من وراء هذه التوصيات هو توفير إطار يدعم التعاون والعمل بين أصحاب المصلحة الذين يلعبون دوراً أساسياً في تحديد أولويات سلامة الأطفال على الإنترنت.

الاعلان العالمي لسلامة الأطفال على الإنترنت

توصي "لجنة النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة" بأن ينضم جميع الأفراد والجماعات الذين يعدون أنفسهم من مناصري حقوق الأطفال في الفضاء الرقمي إلى عملنا الجماعي من خلال التوقيع على "الإعلان العالمي لسلامة الأطفال على الإنترنت"، وذلك من أجل:

تضمين استراتيجيات سلامة الأطفال على الإنترنت في جميع خطط النطاق العريض و/أو الخطط الرقمية الوطنية بحلول العام 2021.

في العام 2003، أطلقت "لجنة النطاق العريض" مبادرة تحويلية لإشراك الحكومات في تطوير خطط النطاق العريض الوطنية؛ وحتى الآن، نفذت 163 دولة هذه الخطط وتقوم بتحديثها باستمرار مع قيام شركاء مدعومين من جانب الاتحاد الدولي للاتصالات بتقييمهما ومحاسبتها.

ونحن ندعو جميع الدول إلى تنفيذ استراتيجيات قائمة على الأدلة من أجل سلامة الأطفال على الإنترنت محتذين بنماذج مثل "نموذج WePROTECT للاستجابة الوطنية" (بخصوص الإساءة إلى الأطفال واستغلالهم جنسياً، والمواد المسيئة جنسياً للأطفال) وغير ذلك من الاستراتيجيات التي تتعامل مع أنواع مختلفة من التهديدات والمخاطر، سواء داخل نطاق العريض الوطني و/أو الخطط الرقمية.

الوقاية والرصد والاستجابة واتخاذ الإجراءات

يجب على الجهات الفاعلة المحلية والدولية - بما في ذلك المشغلون ومزودو خدمات الإنترنت والوسائط الاجتماعية ومنصات الألعاب – أن تطبق الحد الأدنى من الكفاءات (التقنيات والأنظمة والبروتوكولات) من أجل اكتشاف أي نوع من أنواع الإساءة والتصدي لها (المصنفة كأنشطة إجرامية) ضد الأطفال؛ وينبغي على تلك الجهات أيضا العمل مع المجتمع المدني من أجل نشر الوعي حول القضايا المحيطة بسلامة الأطفال على الإنترنت ومساندة جميع البالغين المسؤولين عن رفاه الأطفال - بما في ذلك الآباء ومزودو الرعاية والمدارس ومنظمات ومجتمعات خدمة الشباب - في تطوير المعرفة والمهارات التي يحتاجونها للحفاظ على سلامة الأطفال.

وينبغي أن يشتمل تعريف مصطلح "الإساءة إلى الأطفال على الإنترنت" على:

- الإساءة إلى الأطفال واستغلالهم جنسياً (CSEA).
- المواد المسيئة جنسياً للأطفال (CSAM).
- أي انتهاكات أخرى ضد "ميثاق حقوق الطفل"، بما في ذلك التنمُّر الإلكتروني، أو حصد البيانات، أو تقديم خدمات قد تكون ضارة بالأطفال.

وعندما يكتشف أصحاب المصلحة أي محتوى على منصاتهم الداخلية أو على منصات يقومون بتشغيلها أو يشرفون عليها باعتبارهم هيئات تنظيمية أو يتحملون أي شكل آخر من أشكال المسؤولية، فإنه ينبغي عليهم الإبلاغ عن هذا المحتوى وإزالته بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

وينبغي على قادة الصناعة مساندة الشركات الأصغر في تنفيذ الحلول التي تعتمد على التكنولوجيا، وتطوير القدرات، وعمليات إعداد التقارير.

فحقوق الأطفال في التمتع بالحماية ضد الجرائم (سواء على الإنترنت أو خارج الإنترنت) ينبغي أن يتم منحها الأولوية دون المساس بحق جميع مستخدمي الإنترنت في الخصوصية (بمن فيهم الأطفال).

إنشاء آليات واضحة وخاضعة للمساءلة لضمان إدراج حقوق الطفل في النماذج التشغيلية

الأطفال يشكّلون فعلياً أكثر من 30% من مستخدمي الإنترنت، وتوسيع اتصالات النطاق العريض في الدول النامية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا وأمريكا اللاتينية سيزيد هذا الرقم بشكل كبير.

وإدراكاً لهذا ولتعرض الأطفال للإيذاء عبر الإنترنت، فإنه ينبغي على أصحاب المصلحة أن يلتزموا باستحداث منصب رفيع المستوى أو تشكيل فريق مكرس لدمج مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل في النموذج التشغيلي الخاص بالمنظمة.

يجب على الشركات الإبلاغ عن الإجراءات التي يتخذها ذلك الفريق أو المسؤول التنفيذي - بما في ذلك النتائج - ضمن التقارير السنوية عن الشركات والاستدامة، وينبغي على الجهات التنظيمية والهيئات الرسمية الأخرى إدراج هذه المعلومات في تقاريرها السنوية التي تقدمها إلى المشرعين أو المشرفين الآخرين ذوي الصلة.

مواءمة التعاريف والمصطلحات وتطوير معايير مشتركة

ينبغي أن يتعاون أصحاب المصلحة معا من أجل تطوير إطار عالمي للتعاون في مكافحة الإساءة إلى الأطفال على الإنترنت؛ وينبغي أن يشمل هذا الإطار معايير لقابلية التشغيل البيني القانوني تتيح تبادل البيانات والمخابرات بين وكالات إنفاذ القانون والكيانات الخاصة وكيانات المجتمع المدني الموثوقة.

فيما بين الدول والنطاقات القضائية، ينبغي أن تهدف التشريعات إلى اعتماد تعاريف ومصطلحات متسقة، فضلًا عن تصنيف الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت ضد الأطفال بما يتوافق مع "نموذج WePROTECT للإستجابة الوطنية" وغيره من النماذج والأطر القائمة على الأدلة، وينبغي إزالة أي حواجز قانونية قائمة تعيق الشركات التي تستخدم الأدوات التقنية في مكافحة العُنف ضد الأطفال، بما في ذلك جعل التحليل القانوني لسلامة الأطفال على الإنترنت الخاص بكل دولة متاحاً للكيانات الخاصة الموثوقة بدون أي تكلفة، وينبغي على الدول صياغة تصنيف عالمي للمحتوى من أجل تسهيل مشاركة وتبادل البيانات.

ويجب أن تكون البيانات التقنية متاحة فيما بين القطاعات والهيئات القضائية الموثوقة من أجل تسهيل جهود إدارة حالات إنفاذ القانون والمساعدة في تحديد هوية الضحايا، وينبغي على أصحاب المصلحة الالتزام بدعم الجهود في سبيل إنتاج قدر أكبر من الاتساق في الممارسات فيما يتعلق بشروح التجزئات وإدخال البيانات، وينبغي عليهم أيضاً أن يضمنوا الصيانة الآمنة للبيانات المتعلقة بالضحايا الذين تم تحديد هوياتهم والذين لم يتم تحديد هوياتهم بعد.

استخدام تصميم مناسب للعُمر وتطبيق موافقة ذات مغزى على البيانات لوسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الألعاب، وغيرها من الخدمات المقدمة للأطفال على الإنترنت

ينبغي على جميع الشركات التي تقوم بتطوير أو نشر حلول لحماية الأطفال - أو التي يُمكن أن يستخدمها الأطفال بأي طريقة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر - تقليص المخاطر والتهديدات إزاء سلامة الأطفال على الإنترنت؛ وينبغي عليهم اتخاذ خطوات للتحقق من أعمار المستخدمين وهوياتهم، ومنع نشر الكراهية والتحريض على العُنف، وإنتاج وتوزيع المحتوى الضار وغير القانوني- مثل المواد المسيئة جنسياً للأطفال.

يجب على الشركات التي تقدم منتجات وخدمات وتطبيقات خاصة بالأطفال عبر الإنترنت أن تستخدم تصاميم ملائمة للعُمر وكذلك شروط وأحكام ملائمة للأطفال، ولا ينبغي أن يُطلب من الأطفال الموافقة على أشياء ليست "في صالح الطفل" وفقا للمصطلحات القانونية.

الاستثمار في جمع وأبحاث البيانات وفي تطوير وتوسيع نطاق الحلول القائمة على التكنولوجيا

ينبغي أن يتعاون القطاع الخاص مع الجهات الفاعلة الأخرى - مثل المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية - لتقليل النهج الحالي المنعزل والمفتت إزاء تطوير وتوافر الأدوات التقنية (بما في ذلك الذكاء الاصطناعي).

وكلما كان ممكناً، فإنه ينبغي أن تكون التكنولوجيا التي تتصدى للانتهاكات التي تتم عبر الإنترنت ضد حقوق الطفل مفتوحة المصدر ومشتركة وموحدة وقابلة للعمل على أي منصة وموضوعة تحت تصرف جميع الأطراف المعنية والجديرة بالثقة، بغض النظر عن القطاع، وينبغي أن يستثمر القطاعان العام والخاص الموارد ويدعم كل منهما الآخر في تطوير الحلول التقنية للمساندة في مكافحة الإساءة إلى الأطفال على الإنترنت.

ينبغي ألا يؤدي هذا الجهد إلى الإضرار بعمل وكالات إنفاذ القانون أو بسلامة الأطفال؛ وهناك أيضا حاجة إلى الاستثمار في إجراء أبحاث من أجل فهم تأثيرات التقنيات الرقمية الجديدة على الأطفال، وذلك من أجل الدرء المسبق للمخاطر والأضرار المحتملة، والتحرك قبل أن يتمكن المعتدين عبر الإنترنت من استغلال التقنيات الجديدة أو الفجوات القانونية أو الظواهر الإلكترونية والاجتماعية.

تطوير مقاييس مشتركة لسلامة الأطفال على الإنترنت

من خلال العمل معاً، ينبغي على المجتمع الدولي تطوير مجموعة عالمية من المقاييس المعيارية التي يُمكن لأصحاب المصلحة أن يستخدموها لقياس جميع الجوانب ذات الصلة بسلامة الأطفال على الإنترنت؛ ويُمكن للمنظمات والأفراد استخدام هذه المقاييس لتحديد نجاح أنشطة سلامة الأطفال على الإنترنت عند قراءة التقارير السنوية الخاصة بالمؤسسات والوكالات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- اليونيسف
- الاتحاد الدولي للاتصالات
- صندوق النقد الدولي (IMF)
- البنك الدولي وبنوك التنمية الأخرى
- اتحاد GSMA
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- الاتحاد الأوروبي
- الاتحاد الأفريقي
- جامعة الدول العربية
- معهد DQ
- المنتدى الاقتصادي العالمي

إن استخدام مقاييس معيارية من "مؤشر وحدة إيكونومست الاستخباراتية" ومن "اللجنة السنوية لحالة النطاق العريض" سيساعد جميع أصحاب المصلحة، عبر الحدود، على تتبع التقدم المحرز في استجابات الدول إزاء الاعتداء جنسياً على الأطفال وغيره من أشكال العُنف على الإنترنت.

تطبيق تعليم المهارات الرقمية العالمية

ينبغي تعليم جميع الأطفال المهارات الرقمية كجزء من استراتيجية للحد من المخاطر وتحقيق وتعظيم فوائد فرص التكنولوجيا.

يجب أن يكون تدريس المهارات الرقمية جزءا من المنهج الأساسي للمدرسة، ويجب أن يشتمل على تعليم أوسع نطاقاً للأطفال ليتمكنوا من إدارة العلاقات وبناء القدرة على التكيف وتطوير مهارات التفكير النقدي وطلب المساندة عندما يحتاجون إليها.

ولتحقيق ذلك، نوصي بأن يقوم قادة من القطاعين العام والخاص والمدني بتطبيق "إطار الاستخبارات الرقمية" (DQI)، الذي طوره معهد DQ، أو ما يعادله، على جميع المستويات.

لمعلومات تكميلية، طالع تقرير "التكنولوجيا، والنطاق العريض والتعليم":

https://www.broadbandcommission.org/Documents/publications/BD_bbcomm-education_2013.pdf

10 بنود نموذجية حول حماية الأطفال يُمكن إدراجها ضمن خطط النطاق العريض

بنود نموذجية حول حماية الطفل يُمكن إدراجها ضمن خطط النطاق العريض وقوانين جرائم الإنترنت

الغرض من هذه البنود هو أن تكون نموذجاً لتسترشد به الدول عند إعدادها قسم حماية الطفل على الإنترنت في خطط النطاق العريض الخاصة بها.

1.1 البنود ذات الصلة التي ينبغي أن تنعكس في خطط النطاق العريض الوطنية

يجب تضمين البنود التالية في خطط النطاق العريض الوطنية من أجل إرساء الأساس المناسب لنهج مستنير وفعال وقابل للتنفيذ إزاء حماية الأطفال على الإنترنت.

1.1.1 الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية

يدل الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية على الوعي وكذلك الاستعداد والالتزام من جانب أي دولة إزاء تبني أفضل الممارسات الدولية ومدونات قواعد السلوك والأدوات والسياسات والمصطلحات القياسية وتبادل المعلومات والتعاون مع الدول الموقعة الآخرى، كما أنه يساعد على تسريع الدراية العملية وتنفيذ العمليات ذات الصلة.

يجب تضمين بند يشرح رسميا تفاصيل انضمام الدولة إلى "اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل" (UNCRC)، وهي الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2 سبتمبر 1990. وتهدف تلك الاتفاقية إلى ضمان مجموعة واسعة من حقوق الإنسان للأطفال - بما في ذلك الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ينبغي أيضا تضمين بند يوضح تفاصيل انضمام الدولة إلى " البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية"، وهي الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 18 يناير 2002؛ وهذه الاتفاقية هي واحدة من أهم المواثيق الدولية المُلزِمة قانونيا التي يُمكن استخدامها لتحليل المناهج التشريعية والتنظيمية من أجل التصدي لجرائم المواد المسيئة جنسياً للأطفال بما يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة.

يجب تضمين بند ينص على الانضمام إلى "اتفاقية بودابست بشأن الجريمة الإلكترونية" الموقعة بتاريخ 23 نوفمبر 2001، وتمثل هذه الاتفاقية أول ميثاق حكومي دولي ملزم يتصدى لجرائم وانتهاكات المواد المسيئة جنسياً للأطفال التي يتم تداولها إلكترونياً.

يجب تضمين بند ينص على الانضمام إلى اتفاقية لانزوراتي لحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي الموقعة بتاريخ 25 أكتوبر 2007، وتحتوي هذه الاتفاقية على بنود تتناول المواد المسيئة جنسياً للأطفال وجرائم الاستمالة عبر الإنترنت؛ كما أنها تحدد الأشكال المتنوعة من الإساءات الجنسية ضد الأطفال باعتبارها جرائم جنائية، بما في ذلك الإساءة التي يتم ارتكابها في المنزل أو بين أفراد الأسرة باستخدام القوة أو الإكراه أو التهديد.

2.1.1 تعاريف

يجب إدراج بنود في خطط النطاق العريض الوطنية وفي قوانين جرائم الإنترنت لتعريف ما الذي يشكّل جريمة في سياق حماية الطفل على الإنترنت.

الجريمة ضد طفل في بيئة الإنترنت ينبغي تعريفها على النحو التالي:

- أي فعل أو تقصير - بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التعامل مع إنتاج أو إعداد أو نقل أو تخزين أو نشر أو ترويج محتوى (كتب أو كتابات أو رسومات أو صور أو أفلام أو رموز لغرض استغلال أو إغواء أو توزيع أو عرض تسجيلات صوتية أو موسيقى أو برامجيات أو تطبيقات أو ألعاب إلكترونية) إذا كانت المادة تتعلق بحدث يقل عُمره عن 18 عاما، وإذا كانت المادة تصور أو يُمكن استخدامها للإساءة إلى الأطفال جنسياً.
- الاستمالة الإلكترونية، والاستغلال الجنسي، والاتصال غير المصرح به، وإغواء طفل لأداء تصرفات غير قانونية.
- التوفير غير القانوني للسلع و/أو الخدمات المخصصة للبالغين، للقاصرين والأحداث.
- توفير السلع و/أو الخدمات التي إذا استُخدمت دون قيود، قد تتسبب في إصابة القاصرين أو الأحداث بإدمان غير صحي على التكنولوجيا.
- استخدام أدوات عبر الإنترنت لإدامة الاتجار بالأطفال.
- عدم تقديم بلاغ عن أي جريمة ضد طفل أو أطفال، في غضون فترة معقولة، إلى سلطات إنفاذ القانون أو الهيئة الإشرافية بعد أن يكتسب الفرد أو الكيان معرفة بناءة أو فعلية بهذه الجريمة.

3.1.1 المبادرات الوطنية

يجب تحديد بنود في خطط النطاق العريض الوطنية تحدد التزامات بإطلاق مبادرات قائمة على أهداف محددة لحماية الطفل عبر الإنترنت.

على سبيل المثال، خطة العمل التي اعتمدتها السويد:

- تتمثل أهداف الحكومة في ضمان ألا يتعرض أي طفل في السويد للاستغلال الجنسي؛ وألا يتعرض أي طفل في دولة أخرى للاستغلال جنسياً من جانب أشخاص من داخل السويد؛ وأن يجد الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي كل الدعم والمساندة اللذين يحتاجونهما؛ وأن تساهم السويد في التعاون الدولي الفعال حول هذه القضية.

4.1.1 مسؤوليات الوسطاء

يجب تضمين بند يتناول مسؤوليات الوسطاء، مثل: مزودي شبكات الاتصالات الإلكترونية، ومزودي خدمات الإنترنت؛ وينبغي أن يُظهر ذلك البند التزام الدولة بضمان قيام شركات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا التي تتولى تنفيذ أعمال داخل حدودها الوطنية - والتي هي بمثابة وسطاء - باتخاذ خطوات بنّاءة لمنع الصور ومقاطع الفيديو والروابط الإلكترونية التي تؤدي إلى مواد المسيئة للأطفال من الظهور على البوابات التي تديرها تلك الشركات.

يجب أن يتضمن ذلك البند نصوصا تُلزم مزودي التكنولوجيا بضمان أن تقنيات التشفير الجديدة لا تجعل من المستحيل استخدام الأدوات المصممة للكشف عن المواد المسيئة للأطفال وتحديد الضحايا وجمع الأدلة التي تدين المعتدين.

ينبغي أن يتضمن القانون من الشركات المزودة لخدمات الإنترنت قيامها بحجب المواد المسيئة جنسياً للأطفال عن المشاهدة العامة بمجرد أن تصبح على علم بتلك المواد؛ وفي الوقت نفسه يجب أن يفرض القانون على مزودي خدمات الإنترنت إبلاغ سلطات إنفاذ القانون ذات الصلة أو خط الإنترنت الساخن عن المادة المسيئة وعن الشخص أو الكيان الذي نشرها؛ وينبغي ألا يقوم مزودو خدمة الإنترنت بإخطار ناشر المواد بأي طريقة بأن تلك المواد المسيئة جنسياً للأطفال قد حجبت عن المشاهدة العامة، إذ أن ذلك ينطوي على خطر تنبيه المعتدين إلى حقيقة أنهم قد باتوا قيد التحري والتحقيق.

5.1.1 الالتزامات المفروضة على مطوري الألعاب الإلكترونية

يجب تضمين بند يتطلب من مُطوّري الأنظمة الأساسية للألعاب الإلكترونية تضمين ضوابط "وقت الشاشة" (كوضع افتراضي تلقائي) وغيرها من أدوات المراقبة الأبوية لمراقبة استخدام أجهزة الألعاب والإشراف عليها وتخفيف الآثار الضارة للاستخدام الطويل والمفرط لتلك الأجهزة مما يؤدي إلى الإدمان.

وبالنسبة للشركات التي لا تشارك مباشرة في تطوير تلك الألعاب، ولكنها تعمل في تسويقها عبر الإنترنت، فينبغي عليها أن تسعى إلى ضمان قيام مطوري الأنظمة الأساسية لتلك الألعاب بتطبيق هذه الضوابط؛ وينبغي أن تضمن منصات الألعاب التي تدير غرف دردشة ومنتديات وقنوات أخرى مشابهة أن الأطفال في مأمن من مخاطر الاستمالة والتنمُّر وسرقة البيانات والتهديدات الأخرى عند استخدام تلك الخصائص.

6.1.1 الالتزام بالتعاون مع المنظمات الخارجية

يجب تضمين بند يلزم الدولة بضمان بأن تتعاون مع المنظمات الدولية الخارجية، كمبادرة "حماية الطفل على الإنترنت" (COP) التي أطلقها الاتحاد الدولي للاتصالات، أو "تحالف WePROTECT العالمي" (WPGA)، أو "الشراكة العالمية لإنهاء العُنف ضد الأطفال"، أو "تحالف كرامة الطفل"، أو "فرقة العمل العالمية الافتراضية" (VGT)، أو مؤسسة "إنترنت ووتش" (IWF)، وذلك على سبيل الأمثلة لا الحصر.

و"تحالف WePROTECT العالمي" (WPGA) هو حركة دولية مكرسة للعمل على المستويين الوطني والعالمي من أجل انهاء الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت. و"فرقة العمل العالمية الافتراضية" (VGT) هي مجموعة تعاون دولية تتألف من وكالات إنفاذ قانون ومنظمات غير حكومية وشركاء الصناعة بهدف حماية الأطفال على الإنترنت وخارج الإنترنت من الاستغلال الجنسي؛ وتوفر مؤسسة "إنترنت ووتش" (IWF) وسيلة آمنة لأي شخص للإبلاغ دون تحديد هويته عن الصور ومقاطع الفيديو التي يشتبه في كونها تشكل اعتداء جنسياً على الأطفال عبر الإنترنت، وتُجري المؤسسة عمليات البحث باستخدام أحدث التقنيات وتزيل أي محتوى غير قانوني؛ وبالاضافة إلى ذلك، هناك منظمات ومبادرات أخرى تتصدى للتنمُّر الإلكتروني أو غير ذلك من أشكال التهديدات والأضرار عبر الإنترنت.

7.1.1 حماية البيانات

يجب تضمين بند ينص على أن الدولة ستقوم بتفعيل المعايير القانونية ذات الصلة بحماية البيانات الشخصية والخصوصية عبر الإنترنت، وخصوصا للأطفال، وقد قامت حكومة المملكة المتحدة بهذا بالفعل، وذلك من خلال "قانون حماية البيانات 2018"، وهو القانون الذي يتضمن بنودا محددة لحماية البيانات لمن هم أقل من 18 عامًا، وهو تشريع رائد عالميا في اتباع نهج الخصوصية حسب التصميم.

يرتكز هذا القانون على جهود أتاحت للتشريعات البريطانية فهماً أفضل لدور البيانات في تجارب الأطفال على شبكة الإنترنت؛ وعلى سبيل المثال، دور محركات البحث المعتمدة على البيانات في الترويج لمواد غير ملائمة - مثل المواقع المروجة لفقدان الشهية المرضي والمواد المحرضة على إيذاء النفس، ومحتوى العادات الإدمانية - وما إلى ذلك - للمستخدمين الذين دون السن القانوني [106]، وهناك دول أخرى كثيرة بدأت تحذو ذلك الحذو.

2.1 بنود ذات الصلة بقوانين جرائم الإنترنت

1.2.1 تعاريف

يجب تضمين بند في قانون الجرائم الإلكترونية يعرّف معنى الجريمة الإلكترونية ضد الأطفال، سيتم تطبيق التعريف المنصوص عليه آنفاً في القسم 1. 1. 2 .

2.2.1 إنشاء "وكالة لآليات إعداد التقارير والدعم المؤسسي" لحماية الطفل على الإنترنت

يجب تضمين بند ينشئ وكالة معترف بها رسميا تقدم الدعم المؤسسي حول حماية الطفل على الإنترنت، ونمطياً، فإن "فريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي" (CERT) يتولى مسؤولية إدارة شؤون حماية الطفل عبر الإنترنت، ويقوم بإبلاغ كل من "المركز الوطني الأمريكي للأطفال المفقودين والمُستغَلين" (NCMEC)، والإنتربول و"المركز الدولي للأطفال المفقودين والمُستغَلين" (ICMEC).

يجب تضمين بند آخر يؤسس لإنشاء قناة – مثل: بوابة أو خط هاتفي ساخن أو خط مساندة وطني للطفل (حيثما كان ذلك ممكناً) أو تطبيق الكتروني - والتي من خلالها يُمكن الإبلاغ عن الحوادث ذات الصلة بحماية الطفل عبر الإنترنت.

علاوة على ذلك، ينبغي توفير بوابة لإعلام الأطفال والآباء والمربين حول التهديدات التي على الإنترنت وأفضل الممارسات والسياسات والأدوات الخاصة بالسلامة الالكترونية، وهي البوابة التي يُمكن من خلالها تقديم الاستفسارات أو الشكاوى.

وبالمثل، ينبغي إتاحة بوابة يُمكن لممثلي الحكومة ووكالات إنفاذ القانون والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية الوصول إليها أيضاً لمواصلة مراقبة وكبح التهديدات على الإنترنت؛ ويُمكن لمبادرة "الشراكة العالمية لانهاء العُنف ضد الأطفال" - بفضل قدرتها على تنظيم الاجتماعات وحياديتها وامتدادها العالمي - أن تلعب دورا في إنشاء منصة لجميع أصحاب المصلحة ليشاركوا ويتخذوا إجراءات لجعل الأطفال آمنين على الإنترنت وليُدرجوا ذلك ضمن جدول الأعمال الأوسع الذي يركز على انهاء جميع أشكال العُنف.

11 خاتمة

خاتمة

الروح الإنسانية في قلب "الثورة الصناعية" الرابعة، ويحركها الاتصال الجماعي والتقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي (AI)، إنترنت الأشياء (IoT)، الواقع الافتراضي (VR) العملات المشفرة، والتصنيع التجميعي (الطباعة ثلاثية الأبعاد).

والثورة الصناعية الجديدة الحالية، كسابقاتها، لديها القدرة على جعلنا أكثر ثراءً وأمانا وسعادة، ولكن كسابقاتها أيضا، فإنها تجلب معها أيضا العديد من الأضرار المحتملة، على الأطفال بشكل خاص.

ولكن على عكس أجدادنا في القرن التاسع عشر - الذين لم يكن لديهم سوى تحكم قليل نسبيا في بيئتهم وفهم جزئي فقط للتغيرات التي كانوا يمرون بها – فإننا في القرن الحادي والعشرين لدينا الخبرة والتكنولوجيا والبيانات التي تساعدنا ليس فقط على فهم والتنبؤ بالفوائد، ولكن أيضا المخاطر والأضرار المصاحبة للطرق التي تتغير بها مجتمعاتنا.

يجب أن نستخدم هذه المعرفة والدراية العملية في خدمة حماية أطفالنا ضد الأضرار الكامنة على الإنترنت، وكذلك ضد الأضرار في العالم غير المتصل بالإنترنت التي يتم تمكينها أو الترويج لها من خلال نشاط على الإنترنت؛ ولدينا الفرصة لإنقاذ ملايين الأطفال من المعاناة غير الضرورية، وكذلك منع الأضرار التي من شأنها أن تجعل مجتمعاتنا غير قادرة على تحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي الذي تمر به.

الخبر السار هو أنه يوجد فعلياً العديد من الأدوات اللازمة للتصدي لآفات العُنف والاستغلال والإساءة إلى الأطفال على الإنترنت، لكن الحاصل في أغلب الأحيان هو أن الجهد الذي يتم بذله لإيجاد تلك الأدوات في نطاق قضائي لا تتم مشاركته في نطاق آخر.

جميع أصحاب المصلحة - الحكومات، ووكالات إنفاذ القانون، والقطاع الخاص، والخبراء - يدركون أننا نحتاج أيضا إلى أدوات جديدة وأكثر فاعلية يُمكن مشاركتها، وقابلة للتشغيل عبر جميع المنصات، و/أو مفتوحة المصدر، و/أو الوصول إليها مفتوح.

والقطاع الخاص في وضع جيد بسمح له بالاستثمار في مجال تطوير ونشر الحلول التي تعتمد على التكنولوجيا، وذلك بالتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية (مجتمع الخبراء) ووكالات إنفاذ القانون وغير ذلك من أصحاب المصلحة؛ ولكن لا يزال هناك حاجة إلى مزيد من الدعم والتمويل والمشاركة والخبرة التقنية من جانب القطاع الخاص.

مع ذلك، هناك حاجة أيضا إلى تشجيع وتعزيز الدعم للمبادرات العالمية، مثل مبادرة منظمة صندوق انهاء العُنف، التي تعتبر في الوقت الحاضر المبادرة العالمية الرائدة التي تستثمر في تطوير الحلول القائمة على التكنولوجيا.

الوقت والموارد اللذان يتم إنفاقهما يُمكن أن يتم استخدامهما في جهود الكشف والإنفاذ، أو في مجال آخر من مجالات حماية الأطفال على الإنترنت، ولهذا السبب فإنه من الضروري جداً أن تتعاون الدول من أجل تطوير معايير وأنظمة وبروتوكولات مشتركة، ففقط من خلال القيام بذلك، يُمكن أن يكون جهدنا في مجال حماية الطفل قويا وفعالا وسريع الحركة كما ينبغي أن يكون لمنع آفة العُنف ضد الأطفال عبر الإنترنت، وبالأخص في الدول النامية حيث يعيش معظم الأطفال في الوقت الحاضر وسيصلون إلى شبكة الإنترنت في المستقبل القريب.

من الممكن منع الانتشار الوبائي لاستغلال الأطفال وإيذائهم على الإنترنت، ولكن ذلك يتطلب منا جميعا الالتزام بحماية الأطفال لدى دخولهم إلى الإنترنت، فينبغي علينا أن نتعاون معا من أجل تمكين الأطفال عبر جميع مستويات وأنماط الحياة ليحصلوا على فوائد الاتصال بالإنترنت مع تفادي أو تخفيف المخاطر الاتصال ذات الصلة التي يواجهونها في الحاضر.

إننا ندرك أنه إذا أردنا التقدم لرؤيتنا وأهدافنا المشتركة، فإن ذلك يتطلب إجراءات فردية وجماعية، لذلك، فنحن بحاجة إلى:

- دمج حقوق الطفل في استراتيجية النطاق العريض الوطنية، وفي جميع المجالات الأخرى ذات الصلة في السياسات الوطنية.

- التعاون عبر الحدود من أجل إنشاء معايير ومصطلحات صالحة دوليا لتعريف وقياس حالة حقوق الطفل وحمايته على الإنترنت.
- التأكد من أن المنتجات والخدمات المصممة للأطفال من جانب القطاع العام أو الخاص - أو أي منظمة غير حكومية - تضع حقوق الأطفال في صميم مبادئها التشغيلية.
- التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والخبراء في المجال والشركاء من أجل تطوير معايير لحقوق الطفل على الإنترنت لكل ولاية قضائية.
- تطوير طرق لإشراك أصحاب المصلحة المحليين ذوي الصلة في الحملات ضد أضرار مثل استغلال الأطفال وغير ذلك من قضايا حقوق الطفل على الإنترنت.
- استخدم تقنيات جديدة ومبتكرة - مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات، وتتابعات البيانات - لمنع استخدام الشبكات والخدمات من جانب المعتدين.
- إحراز تقدم ملموس نحو حظر تحميل المواد المسيئة جنسياً للأطفال وغيرها من المواد غير الجنسية التي تُلحق الإساءة أو الضرر بالأطفال في الخدمات والمنتجات الخاضعة لكل ولاية قضائية.
- إلزام منظماتنا بالتعاون عبر الحدود مع الشركاء المعنيين في سبيل الكشف عن الضرر الذي يلحق بالأطفال ووقفه، ومنع حدوثه، حيثما أمكن ذلك على الإنترنت.

للمساعدة في حشد جميع الأطراف الفاعلة في مجال سلامة الأطفال على الإنترنت، فإن "مجموعة العمل" صاغت نص "إعلان عالمي لسلامة الأطفال على الإنترنت".

وإذ يرتكز على توصيات هذا التقرير، فإن ذلك "الإعلان" هو تعبير عن التزامنا إزاء الأطفال ورفاهيتهم.

الغرض من "الإعلان" هو المساعدة في حشد أصحاب المصلحة من ذوي الصلة - مثل شركات التكنولوجيا والجهات التنظيمية – ليسهموا بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين سلامة الأطفال على الإنترنت.

ويُمكنكم أن تجدوا ذلك "الإعلان" في:
https://www.broadbandcommission.org/Documents/working-groups/ChildOnlineSafety_Declaration.pdf

نناشدكم أن تتفضلوا بمشاركة هذا التقرير مع أي شخص تعرفونه وله تأثير على الأمور المتعلقة بسلامة الأطفال على الإنترنت.

12

دراسات حالة وأفضل الممارسات

دراسة حالة رقم 1: اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل

لمدة 30 عاما، ما زالت "اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل" (UNCRC) هي المعيار المثالي لتفسير حقوق الطفل في بيئات متعددة، وتصنف مواد اتفاقية الأساسية التي تزيد عن 40 مادة حقوق الأطفال، وتوفر إطارا تتفهم به الدول مسؤولياتها إزاء الذين أعمارهم أقل من 18 سنة؛ وهي المعاهدة الأكثر تصديقا في التاريخ، حيث أن أكثر من 190 دولة موقعة عليها.

التحدّي

في الدول ذات الاتصال العميق بالإنترنت، شهدت الطفولة تحولًا من خلال ظهور وتبني التقنيات التي تتوسط وتعزز وتتفاعل مع جميع تجارب الطفل تقريبا: من التعليم واللعب والترفيه إلى الصحة والتواصل والعدالة، وعلى النقيض من ذلك، فإن الافتقار إلى الاتصال بالإنترنت أو الوصول إلى نفس التكنولوجيا يؤثر سلبياً على فرص حياة الطفل.

وبينما نضع نصب أعيننا أن نجلب سكان العالم إلى شبكة الإنترنت، فإنه ينبغي علينا النظر في كيفية إعمال حقوق الطفل في البيئة الرقمية؛ سواء حقهم في الاتصال من أجل المشاركة في المجتمع، وحقهم - بمجرد أن يتصلوا بالإنترنت - في الحفاظ على حقوقهم وفي ممارسة حقوقهم القائمة طويلة الأمد، وذلك للتأكد من أن اعتماد التكنولوجيا الرقمية يأخذ بعين الاعتبار ازدهار الأطفال حسب التصميم وحسب الإعدادات الافتراضية التلقائية.

يعمل "التعليق العام" على حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية كملحق لتلك الاتفاقية كما أنه يرسم ملامح علاقة حقوق الطفل بالعالم الرقمي.

الاستراتيجية

تواصل مؤسسة "5Rights" تقديم الدعم إلى "لجنة حقوق الطفل" (CRC) من أجل تطوير صيغة "التعليق العام"، وتحت قيادة البروفيسير سونيا ليفينغستون، قامت "مجموعة العمل" التابعة لتلك اللجنة بإجراء مراجعة متعمقة للكتابات في هذا المجال، واستشارات عامة لمدة ثلاثة أشهر، وورش عمل متخصصة مع أكثر من 400 طفل ينتمون إلى عدد كبير من السياقات في جميع أنحاء العالم.

وانعقد مؤتمر مشاورة لمجموعة من الخبراء في لندن في خريف العام 2019، وقد نظمته مؤسسة 5Rights نيابة عن اللجنة، ولتمثيل جميع التخصصات والقطاعات والدول والسياقات المختلفة، قام فريق الخبراء هذا بإجراء تحليل تفصيلي للمسودة الأولى، وستصدر مسودة معدلة لمزيد من المشاورات العامة، وستنظر اللجنة في تلك المسودة المعدلة خلال اجتماعها في مايو 2020.

بمجرد الموافقة رسميا على صيغة "التعليق العام"، سيتم توزيعها على مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة - وسيشمل ذلك نشر أعمال أكاديمية، وموارد مواجهة الطفل، وإجراء حلقات نقاشية عبر الإنترنت، وإسهامات في الأحداث السياسية، والمنصات، ووسائل الإعلام.

النتيجة

في عالم مترابط عبر الإنترنت، إذا كان الطفل غير آمن في التمتع بحقوقه في سياق ما، فلن يستطيع ممارسة هذا الحق في أي سياق آخر؛ وسوف يضيف "التعليق العام" إلى فهمنا لكيفية تصميم العالم الرقمي مع وضع الأطفال في الاعتبار، ومن خلال قيامه بذلك، فإن "التعليق العام" سيعزز ويؤمّن حقوق الأطفال في العصر الرقمي.

دراسة حالة رقم 2: حماية الطفل على الإنترنت في رواندا (بتمويل من منظمة صندوق إنهاء العُنف)

بالتزامن مع نشر اتصالات النطاق العريض وتزايد معقولية أسعار الهواتف الذكية، قررت رواندا إنشاء إطار من شأنه تأمين سلامة الأطفال على الإنترنت.

التحدّي

احتاجت رواندا إلى سياسة لسلامة الأطفال على الإنترنت بحيث تعبر عن الشواغل الرئيسية لدى أصحاب المصلحة الروانديين، وتشتمل على أفضل ممارسات المجتمع العالمي، وتتبع الإجراءات والتوثيقات الحكومية، وتبني قدرة في مجال سياسي جديد.

وفي هذا السياق الإيجابي، دعت الحكومة الرواندية مؤسسة 5Rights إلى صياغة سياسة لحماية الأطفال على الإنترنت، ومن خلال العمل مع البروفيسير جوليا ديفيدسون من جامعة إيست لندن، قامت مؤسسة 5Rights بصياغة "سياسة وخطة تنفيذ وطنية لحماية الأطفال على الإنترنت".

الاستراتيجية

تم تشكيل مجموعة متعددة التخصصات - تتألف من خبراء في مجالات إنفاذ القانون، إيذاء وصدمات الطفولة، نمو الطفل، القانون، حماية البيانات، الاتصالات، الأعمال التجارية، التعليم، وتقديم الخدمات الحكومية وحقوق الطفل – في المملكة المتحدة للنظر في المجالات السياسية الرئيسية.

تم تحديد تخصصات مماثلة في رواندا، وبدعم من وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار في رواندا، تمكّن أفراد المجموعة من التفاعل مع نظرائهم الذين ينتمون إلى خلفيات عدالة وإنفاذ قانون وتعليم وعمل اجتماعي وخبراء أسرة.

باستخدام "تحليل فجوات" واسع النطاق - بما في ذلك مقابلات مع أعضاء الحكومة، وموائد مستديرة، ومراجعة أدبيات، وورش عمل أكاديمية - طوّر الفريق فهما حول مدى قدرة رواندا الرقمية الحالية.

في وثيقة السياسة والتنفيذ النهائية، تم تضمين القضايا التي تم تحديدها من خلال "تحليل الفجوات"، إلى جانب قضايا السياسات التي تثيرها المعاهدات الدولية الحالية وأفضل الممارسات، وأيضا ملاحظات أعضاء "مجموعة العمل".

النتيجة

أدى التعاون بين مؤسسة 5Rights والحكومة الرواندية إلى صياغة وثيقة سياسة رفيعة المستوى، تحدد ثمانية أهداف سياسية، واستعرضت هذه الوثيقة المجالات الرئيسية والمسؤوليات وعوامل التمكين، إلى جانب العمل المطلوب من جانب أصحاب المصلحة المتعددين لحماية الطفل عبر الإنترنت.

دراسة حالة رقم 3: ألبانيا: إنترنت أفضل وأكثر أمانًا للأطفال والشباب في ألبانيا (بتمويل من صندوق إنهاء العُنف)

غالبا ما يتسم نطاق الإنترنت الخاص بألبانيا -".al"- بأنه أحد أكثر النطاقات المستضيفة للمواد المسيئة جنسياً للأطفال، وعلى الرغم من أن ألبانيا قد صادقت على جميع التشريعات الدولية الأساسية ذات الصلة بالمواد المسيئة جنسياً للأطفال، فقد تم خلال الفترة بين العامين 2016 و2018 فقط رصدت الشرطة 12 حالة إعتداء على أطفال بينما لم يتم رصد سوى معتدٍ واحد محتمل.

التحدّي

أظهر التحليل أن وجود إطار قانوني غير واضح وضعيف حول حماية الأطفال من الأضرار على الإنترنت يسهم في انخفاض معدلات الرصد؛ فالاتفاقيات الدولية ذات الصلة لا يتم تضمينها في القانون الجنائي، وبالتالي، لم يكن ممكناً الوصول إلى القانون الدولي أو الاستفادة منه.

الاستراتيجية

تمت صياغة القانون الألباني للعام 2017 بشأن "حقوق الطفل وحمايته" بدعم تقني مباشر من جانب منظمة اليونيسف، ويكرس ذلك القانون مبدأ حماية الأطفال من جميع أشكال الإساءة والضرر، والاستغلال (سواء على الإنترنت أو خارجها) وبالتالي فإنه يلزم الحكومة بتطبيقه.

وبعد ذلك، أنشأت اليونيسف منصة شراكة راسخة لجميع المؤسسات الحكومية الرئيسية، ومجموعات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص، والأطفال أنفسهم للتشاور والتناقش حول البنود الإجرائية الملموسة لحماية الأطفال من الأضرار على الإنترنت.

ومن خلال العمل مع مجموعة من أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، صاغت منصة الشراكة مسودة نهائية لتشريع ثانوي يشرح تفاصيل تنفيذ حماية الطفل من الأضرار على الإنترنت، وهو التشريع الذي تمت صياغته في غضون ستة أشهر وتقديمه بنجاح إلى مجلس الوزراء لاعتماده.

النتيجة

في يوليو 2019، أقر مجلس الوزراء الألباني القرار الرئيسي (لائحة) بشأن "تدابير لحماية الأطفال من المواد الضارة وغير القانونية على الإنترنت"، وهذا القرار يقدم لأول مرة مادة قانونية واضحة تنص على المسؤوليات المؤسسية بخصوص حماية الأطفال من المواد الضارة وغير القانونية على الإنترنت.

علاوة على ذلك، يحدد القرار إجراءات الإزالة الفورية للمحتوى الضار وغير القانوني من الإنترنت، فضلًا عن مسارات الإبلاغ عن وإحالة حالات الإساءات والتنمُّر والاستغلال الجنسي ضد الأطفال على الإنترنت؛ وسيصل تأثير هذه النتيجة ذات النطاق الواسع بشكل إيجابي على جميع الأطفال تقريبا في ألبانيا.

دراسة حالة رقم 4: الفيليبين: إنهاء الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت في منطقة "سيبو" (بتمويل من صندوق إنهاء العُنف)

أصبحت الفيليبين نقطة ساخنة، حيث أن الإساءة إلى الأطفال واستغلالهم جنسياً على الإنترنت يتزايد بسرعة، وقد قررت حكومة تلك الدولة أن ثمة شيئاً ينبغي القيام به.

التحدّي

في غضون شهر واحد فقط في العام 2015، تلقت الفيليبين أكثر من 2600 بلاغ إحالة من الولايات المتحدة لإبلاغها عن مواقع إنترنت الفيليبينة تم اكتشافها حديثاً وتنشر مواد مسيئة للأطفال؛ وإلى أن يتم تطبيق القوانين في الفيليبين بشكل أكثر فعالية، فستستمر هذه الأرقام في التزايد.

الاستراتيجية

دخلت منظمة "مهمة العدالة الدولية" (IJM) - وهي منظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان - في شراكة مع حكومة الفيليبين بهدف تعزيز قدرتها على التصدي لممارسات الإساءة إلى الأطفال واستغلالهم جنسياً على الإنترنت، وخصوصاً مشاركة البث المباشر لاعتداءات جنسية على أطفال، وغير ذلك من مواد استغلال الأطفال مع العملاء وتجار الأطفال الذين يدفعون.

تعاونت منظمة IJM مع النظام القضائي من أجل إنقاذ الضحايا وإعادة تأهيلهم، ومحاسبة المعتدين على الجرائم، وزيادة قدرات السلطات المحلية، وتشخيص الفجوات المحددة في نظام العدالة العام والتي كانت تؤدي إلى الإفلات من العقاب.

كما شاركت تلك المنظمة غير الحكومية بشكل مباشر مع وكالات إنفاذ قانون محلية ودولية - بما في ذلك أنظمة الشرطة والقضاء – لتحديد وإنقاذ الضحايا، والقبض على المعتدين، وجمع الأدلة الكافية لدعم الملاحقات الجنائية.

النتيجة

اعتبارا من يوليو 2019، تمكنت منظمة IJM والسلطات الفيليبينية من خلال عملهما معًا من إنقاذ 123 طفل من براثن معتدين جنسيين، وبالاضافة إلى إنقاذ الضحايا، ساعدت منظمة IJM الشرطة على اعتقال وتوجيه الاتهام إلى 20 من المعتدين المشتبه بهم، ودعم النيابة العامة في توجيه تهم ضد أشخاص مشتبه بهم، وفي الوقت نفسه دعم الإدعاء العام الوطني والمحلي في قضايا ما زالت منظورة.

وواصلت منظمة IJM تعزيز قدرتها من خلال تدريب أكثر من 50 من ضباط إنفاذ القانون الفيليبينيين و100 من القضاة والمدعين العامين على تعقيدات إجراءات التحقيق والمحاكمة في مثل هذه الجرائم؛ وتواصل IJM توجيه مناشداتها إلى برلمان الفيليبين والوكالات الأخرى من أجل الوفاء بالتزام الحكومة الذي مدته ثلاث سنوات بتعزيز أفراد وتمويل "وحدة حماية المرأة والطفل".

دراسة حالة رقم 5: "I Click Sensibly" — التعليم الرقمي في بولندا

"UKE" هي الهيئة التنظيمية المسؤولة عن الإشراف على الإنترنت في بولندا.

كانت "UKE" تعلم أن الأطفال الصغار جدا يستخدمون أجهزة الهواتف الذكية في كثير من الأحيان تحت قيود إما قليلة أو منعدمة.

التحدّي

كانت تلك الهيئة التنظيمية بحاجة إلى معرفة أنواع الأشياء التي يقوم بها الأطفال عبر الإنترنت وما المخاطر التي قد تنطوي عليها؛ وعلاوة على ذلك، كانت الهيئة بحاجة إلى إيجاد طريقة لتعليم الأطفال والآباء كيف يكونون أكثر أمانا على الإنترنت وكيف يفهمون المخاطر ويتعاملون معها.

الاستراتيجية

استجابة لهذه التحدّيات، أنشأت UKE حملة تحت عنوان "I click sensibly" (أنا أتصفح بعقلانية)، وكانت تلك الحملة تتألف من مرحلتين؛ الأولى كان سلسلة من ورش العمل التعليمية حول السلامة على الإنترنت، وخلال تلك الورش الإرشادية، ناقش مدربون من "مكتب الاتصالات الإلكترونية" كيفية تصفح الإنترنت بمسؤولية، وما ينبغي أن يكونوا على دراية به عند التصفح عبر الإنترنت، وكيفية استخدام أجهزة الاتصالات بأمان.

كما تم تعليم الأطفال الذين حضروا تلك الورش كيفية التعامل مع التنمُّر الالكتروني أو "خطاب الكراهية"، وكيفية التعامل مع العدوان على الإنترنت، وكيفية حماية البيانات الخاصة بهم؛ وعلّمت تلك الورش أيضاً أولياء الأمور كيفية تصفية المحتوى غير اللائق والتحكم في كيفية قضاء الأطفال وقتهم على الإنترنت.

في الوقت نفسه، استطلعت "UKE" آراء العديد من الأطفال الذين حضروا تلك الورش لمعرفة كيفية استخدامهم للإنترنت والمخاطر والأضرار التي قد يتعرضون لها، وأجريت الاستطلاعات عن طريق مقابلات شخصية مدعومة بالكمبيوتر.

النتيجة

استفاد أكثر من 50,000 طفل مباشرة من تلك الورش؛ وباستخدام نتائج استطلاع الآراء، تمكنت UKE أيضا من جمع بيانات تفصيلية حول كيفية قضاء الأطفال وقتهم عبر الإنترنت، وما هي المخاطر التي تعرضوا لها، وإلى أي مدى كان آباؤهم وأمهاتهم مجهزين بشكل جيد لدعمهم.

في وقت لا يوجد لدى العديد من الوكالات الوطنية والدولية بيانات عن حياة الأطفال عبر الإنترنت، أصبح لدى UKE احصاءات تفصيلية عن موضوعات مثل: النسبة المئوية للأطفال الذين تعرضوا للسخرية أو للتحرُّش على الإنترنت، ومدى قدرة الأطفال على تقييم دقة المعلومات التي يجدونها على الإنترنت، وعدد الآباء الذين يمارسون السيطرة على ما يفعله ويشاهده أطفالهم على الإنترنت.

دراسة حالة رقم 6: بيرو: تعاون بين قطاعات وتخصصات متعددة لمنع والاستجابة لواقع استغلال الأطفال جنسياً على الإنترنت في بيرو (بتمويل من صندوق إنهاء العُنف)

وفقا لبيانات "معهد الاحصاءات الوطنية"، فإن حوالي 50% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و17 سنة يستخدمون الإنترنت في بيرو وأعلنت وزارة داخلية تلك الدولة أنه بين العامين 2014 و2017، أن 22% مما تم تسجيله كحالات اتجار بغرض الاستغلال الجنسي بدأت على الإنترنت، وهذا يمثل صدى لنتائج أوسع نطاقاً كان قد توصل إليها "المكتب الدولي لحقوق الطفل"، وهي الأرقام التي حذرت من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استمالة الأطفال عبر الإنترنت بهدف الاتجار بهم لأغراض الاستغلال الجنسي.

التحدّي

بيرو لديها فعلياً سياسات وإطار قانوني لمكافحة استغلال الأطفال جنسياً، ويمتازان بالقوة نسبياً مقارنة مع نظيراتها في أمريكا اللاتينية (الجنوبية).

وقّعت بيرو على "أهداف التنمية المستدامة"، واتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل، و"بيان الاستجابة الوطنية النموذجي" الخاص بمنظمة "WePROTECT"، و"اتفاقية بودابست بشأن الجرائم الإلكترونية"، مع ذلك، فإن عدد الشكاوى والقضايا التي تصل إلى المحاكم منخفض.

علاوة على ذلك، لا تشير أي من هذه السياسات أو الأطر بشكل صريح إلى كيفية التعامل مع القضية المتزايدة دائما والمتمثلة في الإساءة إلى الأطفال واستغلالهم جنسياً على الإنترنت؛ وهناك أيضا فجوات ضخمة بخصوص المعلومات المتعلقة بالإساءة إلى الأطفال واستغلالهم جنسياً، وبخصوص الأشكال الجديدة للاستغلال عبر الإنترنت، والموارد والآليات اللازمة لحماية الأطفال، والتنسيق بين القطاعات والتدريب والتوعية.

الاستراتيجية

بدعم مالي من جانب صندوق إنهاء العُنف ومؤسسة "CHS Alternativo" - وهي منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان مقرها في بيرو - أدخلت الدولة تغييرات على قانون العقوبات، وهي التغييرات التي وسعت نطاق تعريف استغلال الطفل جنسياً وجرّمت ذلك النشاط في كل سياق؛ وكانت المساهمة الأكثر أهمية من جانب مؤسسة "CHS Alternativo" هي الدعم الفني الذي قدمته إلى لجان المرأة والأسرة ولجان العدالة وحقوق الإنسان في البرلمان.

بفضل جهود مؤسسة "CHS Alternativo" وجهود المنظمات الداعمة، فإنه من المقرر أن يتم تعديل 10 مواد في قانون العقوبات، وسيتم إضافة 7 مواد أخرى، والتغييرات المقترحة تستحدث تهماً جنائية محددة وعقوبات متعلقة باستغلال الأطفال جنسياً، أو جني استفادة من وراء ذلك، أو تنسيقه، أو الترويج له، أو تزكيته، كما يغطي قانون العقوبات بشكله المنقح مسألة دفع مال من أجل ممارسة علاقات مع طفل.

بالإضافة إلى العمل من أجل إحداث تغيير منهجي، قامت مؤسسة "CHS Alternativo" أيضا بنشر الوعي حول التهديد، وقامت بتثقيف ما يقرب من 400 طفل و600 من أفراد المجتمع (معلمين وأولياء أمور ومزودي خدمات) مباشرةً حول كيفية التصدي لاستغلال الأطفال جنسياً، من خلال إشراك وسائل الإعلام الرئيسية وتقديم التدريب الشخصي على التوالي.

النتيجة

وافق البرلمان على مشروع القانون، وتم توقيع صيغته النهائية من جانب رئيس بيرو ليصبح قانونا في يونيو 2019.

دراسة حالة رقم 7: حماية الطفل على الإنترنت في فيتنام (بتمويل من صندوق إنهاء العُنف)

بينما ارتفع عدد صغار السن على الإنترنت في فيتنام بشكل حاد، كذلك ارتفعت المخاطر أيضا، ولمعالجة مشكلة السلامة على الإنترنت، أطلق فرع فيتنام من منظمة "ChildFund" العالمية مبادرة بعنوان "Swipe Safe".

التحدّي

بحلول العام 2018، كان صغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما يشكّلون أكثر من ثلث مستخدمي الإنترنت في فيتنام البالغ تعداد سكانها 54.7 مليون نسمة؛ وقد أدى ذلك إلى زيادة معدل تعرض أولئك الصغار لجميع أشكال الإساءة الجنسية على الإنترنت وغير ذلك من الأخطار على الإنترنت، وأدى إلى معاناة واحد من بين كل ثلاثة تلاميذ من التنمُّر الإلكتروني.

ومما يزيد الأمر تفاقماً انخفاض مستويات الإلمام الرقمي لدى كلٍ من الأطفال وأولياء أمورهم، وفي ظل قلة وجود الأدوات والمواد التي تروج للسلامة على الإنترنت، هناك فهم ضعيف للسلوكيات التي تنطوي على مجازفات خطرة على الإنترنت، كما أن هناك افتقاراً إلى النُصح حول كيفية البقاء آمناً على الإنترنت.

الاستراتيجية

من أجل مساندة الشباب على تصفح الإنترنت بأمان، أطلق فرع فيتنام من منظمة ChildFund مبادرة بعنوان Swipe Safe؛ ويقوم هذا البرنامج بالتثقيف حول المخاطر المحتملة عبر الإنترنت، مثل عمليات الاحتيال الإلكترونية، والتنمُّر أو الاعتداء الجنسي، ويقدم المشورة بشأن أساليب البقاء آمناً.

وتشجع مبادرة "Swipe Safe" الآباء والأمهات والأطفال والمدارس والقطاع الخاص على لعب دور نشط في سلامة الأطفال على الإنترنت، وتوفر المبادرة التدريب للآباء ومديري مقاهي الإنترنت على كيفية تحديد ومعالجة المخاطر التي يتعرض لها الأطفال، كما تدعم المبادرة المدارس في صياغة سياسات وإرشادات صديقة للطفل في ما يتعلق بالسلامة على الإنترنت.

يتمثل أحد الابتكارات الرئيسية لتلك المبادرة في إشراك متطوعين شباب ممن لديهم معرفة واسعة بالتكنولوجيا ليقوموا بتدريب آخرين في مجتمعاتهم المحلية؛ ويرتبط هؤلاء المدربون إرتباطا مباشرا بتجارب شباب آخرين ويساعدون في إبقاء المنهج مواكباً للتحديثات.

النتيجة

حتى شهر يونيو 2019، كان هناك أكثر من 8,700 مراهق و1,100 من الآباء و1,000 من "شركاء السلامة على الإنترنت" - بما في ذلك مسؤولون حكوميون وممثلو مدارس وأعضاء في "اتحاد الشباب" - قد تلقوا تدريبات على السلامة على الإنترنت من خلال هذا البرنامج.

وأشارت دراسات استقصائية إلى أن 91% من الأطفال الذين استهدفهم البرنامج أظهروا أنهم اكتسبوا معرفة أكثر في ما يتعلق بالسلامة على الإنترنت، وشمل ذلك مهارات مثل: إعدادات الخصوصية، التحقق من المعلومات، المشاركة المسؤولة، البحث في الإنترنت، والإبلاغ عن المحتوى الضار؛ وعرف 89% ممن شملهم الاستطلاع إلى أين ينبغي أن يذهبوا للحصول على الدعم كما أن 30% بدأوا يشعرون بأنهم قد أصبحوا في مأمن أكثر على الإنترنت.

دراسة حالة رقم 8: استخدام التكنولوجيا للحفاظ على سلامة الأطفال: تعاون شركة "فيسبوك" مع "المركز الوطني الأمريكي للأطفال المفقودين والمُستغَلين" (NCMEC)

التحدّي

الإساءة جنسياً إلى الطفل هي جريمة مروعة تؤثر على ما يقدر بنحو 9 إلى 19.7%. من البنات و3 إلى 7.9% من الأولاد؛ وخبراء السلامة والمنظمات غير الحكومية والحكومات والشركات جميعها لديها مصلحة في إجهاض ومنع ممارسة استغلال الأطفال جنسياً من خلال تقنيات الإنترنت، وعليهم أن يتعاونوا معا عندما يكون ذلك ممكنا ليصبحوا أكثر فعالية.

الاستراتيجية

بصفته مركزا لتبادل المعلومات وإعداد التقارير الشاملة لجميع القضايا المتعلقة بمنع والتعافي من الإساءة إلى الأطفال، يقود "المركز الوطني الأمريكي للأطفال المفقودين والمُستغَلين" (NCMEC) المعركة ضد اختطاف الأطفال والاعتداء عليهم واستغلالهم.

منذ العام 2016، تواصل شركة "فيسبوك" استضافة وتنظيم فعالية "هاكاثون سلامة الطفل" سنوياً بهدف تطوير أدوات وتقنيات جديدة لسلامة الطفل كي يستخدمها الشركاء غير الربحيين مثل "المركز الوطني الأمريكي للأطفال المفقودين والمُستغَلين" (NCMEC)؛ ويجمع ذلك الحدث الذي يستمر على مدار يومين مهندسين وعلماء من شركات شريكة في "تحالف التكنولوجيا" وغيرها من الشركات من أجل تطوير تقنيات جديدة تساعد على حماية الأطفال.

فعاليات هذا الهاكاثون هي وسيلة مثيرة لتجميع الناس من مختلف المنظمات ممن لديهم خبرة واسعة ليقوموا بتصميم وبناء أدوات تعالج مشاكل مثل استغلال الأطفال جنسياً على الإنترنت؛ وجميع أكواد البرمجيات مفتوحة المصدر والنماذج الأولية التي يتم تطويرها خلال "هاكاثون سلامة الطفل" يتم التبرع بها مرة أخرى لصالح "تحالف التكنولوجيا" و"المركز الوطني الأمريكي للأطفال المفقودين والمُستغَلين" كي يتم استخدامها في جهودها الرامية إلى سلامة الطفل على الإنترنت.

وارتكازاً على مساهمة شركة مايكروسوفت السخية منذ 10 سنوات بتقنية "PhotoDNA" من أجل مكافحة استغلال الأطفال، والإطلاق الأحدث لواجهة برمجة تطبيقات غوغل لسلامة المحتوى (Google Content Safety API) خلال نسخة العام 2019 من "هاكاثون سلامة الطفل"، وإعلان شركة "فيسبوك" أنها ستجعل اثنتين من تقنياتها مفتوحتيّ المصدر وهما تقنيتان تكتشفان الصور ومقاطع الفيديو المتطابقة والمتماثلة تقريبا — فإن تلك الشركات تتشارك بعض التقنيات التي تستخدمها لمكافحة الإساءة على منصاتها مع الآخرين الذين يعملون للحفاظ على شبكة الإنترنت آمنة؛ وهذه الخوارزميات مفتوحة المصدر حالياً على منصة GitHub لكي يتمكن شركاء الصناعة والمطورون الأصغر وغير الهادفين للربح من استخدامها للتعرف بسهولة أكثر على المحتوى المسيء ومشاركة البصمات الرقمية الخاصة بالأنواع المختلفة من المحتوى الضار؛ وبالنسبة لأولئك الذين يستخدمون بالفعل تقنية مطابقة محتوى خاصة بهم أو غيرها من التقنيات، فمثل هذه التقنيات هي طبقة إضافية من الدفاع وتسمح لأنظمة المشاركة بالتخاطب مع بعضها البعض، مما يجعل المنظومات أكثر قوة.

النتائج

من بين النماذج الأولية التي تم تطويرها في الهاكاثون، هنالك مشاريع تسهم في تحسين الكفاءة للأشخاص الذين يعملون على التعرف على الأطفال وإنقاذهم من خلال تسهيل فرز الصور والبيانات بسرعة وتحديد أولويات الحالات؛ وعلى سبيل المثال، في العام 2019، طورت فرق عمل خاصية أولية ستسمح لتقنية إدارة الحالات "CyberTipline" الخاصة بـ"المركز الوطني الأمريكي للأطفال المفقودين والمُستغَلين" (NCMEC) بالاستفسار ومقارنة نقاط البيانات داخل قواعد بيانات المنظمات غير الربحية الأخرى بحثاً عن التهشيرات المعروفة وغير ذلك من المعلومات الرئيسية.

سيساعد ذلك الأمر على تحديد الأطفال المعرضين للخطر ويسلط الضوء على البلاغات ذات القيمة العالية، ويعتمد النموذج الأولي الذي فاز في العام 2018 - والذي يُطلق عليه "رصد اتجاهات" – على استخدام التحليل العنقودي والمعلومات المرتبطة بتجار جنس الأطفال المعروفين للمساعدة في ضمان عدم قدرة أولئك الأفراد على معاودة الظهور مرة أخرى في مكان آخر على الإنترنت؛ كما أن النجاح والتطبيق الواقعي للنموذج الأولي الذي حصل على أعلى جائزة في العام 2016 — وهو أداة لاكتشاف الأطفال يُطابق الصور المنشورة على الإنترنت مع تلك المتوفرة في قاعدة بيانات الأطفال المفقودين الخاصة بـ"المركز الوطني الأمريكي للأطفال المفقودين والمُستغَلين"— يؤكد جدوى استخدام التكنولوجيا للمساندة في معالجة هذه المشكلات الصعبة؛ فالتقنيات من هذا النوع لديها القدرة على تقليص فترة استجابة إنفاذ القانون، وبالتالي توصيل المساعدة إلى الأطفال الذين قد يكونون عرضة للخطر بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

13

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات

AI — الذكاء الاصطناعي

CAM — المواد المسيئة للأطفال

COPPA — قانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت

CSAM — مادة مسيئة جنسياً للأطفال

CSEA — الإساءة إلى الأطفال واستغلالهم جنسياً

Cyberbullying — التنمُّر الذي يتم باستخدام قنوات الإلكترونيات، مثل غرف الدردشة والوسائط الاجتماعية والبريد الإلكتروني والرسائل النصية

Darknet (الشبكة المظلمة) - المواقع والخدمات المشفرة لمنع تتبع المستخدمين أو الناشرين

Deepfake — محاكاة صور أو فيديو واقعية للغاية تبدو وكأنها شخص حقيقي

GDP — إجمالي الناتج المحلي

الاستمالة (Grooming) — العملية التي يبني بها بالغ علاقة مع طفل، لتسهيلها عبر الإنترنت أو جهة اتصال غير متصلة بالإنترنت من شأنها أن تضر الطفل (على سبيل المثال، التطرف العنيف أو الاعتداء الجنسي)

Hashing — تقنية تخلق توقيعا فريدا لملف رقمي، وتستخدم في الكشف الآلي عن المواد المسيئة جنسياً للأطفال

ITU — الاتحاد الدولي للاتصالات

LEA — وكالات إنفاذ القانون

SDG — أهداف التنمية المستدامة

UN — منظمة الأمم المتحدة

UNCRC — اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل

اليونيسيف — منظمة الأمم المتحدة للطفولة

WG — مجموعة العمل

WHO — منظمة الصحة العالمية

WPGA — "تحالف WePROTECT العالمي"

14 المراجع

المراجع

1. UNICEF DATA. (2019). The State of the World's Children 2017 Statistical Tables. [online] Available at: https://data.unicef.org/resources/state-worlds-children-2017-statistical-tables/ [Accessed 5 Aug. 2019].

2. Loritz, M. (2019). UK-based Cyan Forensics partners with major US nonprofit to stop child sexual abuse | EU-Startups. [online] Eu-startups.com. Available at: https://www.eu-startups.com/2019/08/uk-based-cyan-forensics-partners-with-major-us-nonprofit-to-stop-child-sexual-abuse/ [Accessed 25 Aug. 2019].

3. Comparitech. (2019). Cyberbullying Statistics and Facts for 2016 - 2019 | Comparitech. [online] Available at: https://www.comparitech.com/internet-providers/cyberbullying-statistics/ [Accessed 8 Aug. 2019].

4. Dqinstitute.org. (2019). Outsmart Cyber-Pandemic. [online] Available at: https://www.dqinstitute.org/2018DQ_Impact_Report/ [Accessed 6 Sep. 2019].

5. The Prevalence of Unwanted Online Sexual Exposure and Solicitation Among Youth: A Meta-Analysis, Madigan, Sheri et al. Journal of Adolescent Health, Volume 63, Issue 2, 133 – 141

6. Benoliel, Uri and Becher, Shmuel I., The Duty to Read the Unreadable (January 11, 2019). 60 Boston College Law Review, Forthcoming. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3313837 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3313837

7. Lu, J. (2019). Here's How Every Country Ranks When it Comes to Child Abuse and Child Safety | UN Dispatch. [online] UN Dispatch. Available at: https://www.undispatch.com/here-is-how-every-country-ranks-on-child-safety/ [Accessed 8 Aug. 2019].

8. Generation Unlimited: Business Plan for Digital Connectivity, UNICEF, 2019.

9. Itu.int. (2019). Press Release. [online] Available at: https://www.itu.int/en/mediacentre/Pages/2018-PR40.aspx [Accessed 3 Aug. 2019].

10. Provider, S., Forecasts, V. and Papers, W. (2019). Cisco Visual Networking Index: Forecast and Trends, 2017–2022 White Paper. [online] Cisco. Available at: https://www.cisco.com/c/en/us/solutions/collateral/service-provider/visual-networking-index-vni/white-paper-c11-741490.html [Accessed 3 Aug. 2019].

11. Katoa 'Utoikamanu, F. and Sanou, B. (2019). CTs, LDCs and the SDGs Achieving universal and affordable Internet in the least developed countries. [online] Unohrlls.org. Available at: http://unohrlls.org/custom-content/uploads/2018/01/D-LDC-ICTLDC-2018-PDF-E.pdf [Accessed 3 Aug. 2019].

12. World Bank. (2019). Gains in Financial Inclusion, Gains for a Sustainable World. [online] Available at: https://www.worldbank.org/en/news/immersive-story/2018/05/18/gains-in-financial-inclusion-gains-for-a-sustainable-world [Accessed 3 Aug. 2019].

13. Uis.unesco.org. (2019). Sudan | UNESCO UIS. [online] Available at: http://uis.unesco.org/en/country/sd?theme=education-and-literacy [Accessed 3 Aug. 2019].

14. 5rightsfoundation.com. (2019). The Internet On Our Own Terms. [online] Available at: https://5rightsfoundation.com/static/Internet-On-Our-Own-Terms.pdf [Accessed 6 Sep. 2019].

15. Iwf.org.uk. (2019). Once Upon A Year: The Internet Watch Foundation Annual Report 2018. [online] Available at: https://www.iwf.org.uk/sites/default/files/reports/2019-04/Once%20upon%20a%20year%20-%20IWF%20Annual%20Report%202018.pdf [Accessed 5 Aug. 2019].

16. Reyes, I., Wijesekera, P., Reardon, J., Elazari Bar On, A., Razaghpanah, A., Vallina-Rodriguez, N. and Egelman, S. (2019). "Won't Somebody Think of the Children?" Examining COPPA Compliance at Scale. [online] Petsymposium.org. Available at: https://petsymposium.org/2018/files/papers/issue3/popets-2018-0021.pdf [Accessed 5 Aug. 2019].

17. Patchin, J. (2019). 2016 Cyberbullying Data - Cyberbullying Research Center. [online] Cyberbullying Research Center. Available at: https://cyberbullying.org/2019-cyberbullying-data [Accessed 5 Aug. 2019].

18. Atchoarena, D., Selwyn, N., Chakroun, B. and Fengchun, M. (2019). Working Group on Education: Digital skills for life and work - September 2017. [online] Unesdoc.unesco.org. Available at: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000259013 [Accessed 6 Sep. 2019].

19. World Economic Forum. (2019). Cyber-risk exposure among 8-12-year olds drops by 15%. [online] Available at: https://www.weforum.org/our-impact/helping-young-people-safely-navigate-the-digital-world [Accessed 6 Aug. 2019].

20. Byrne, J. and Burton, P. (2019). Children as Internet users: how can evidence better inform policy debate? [online] Taylor & Francis. Available at: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23738871.2017.1291698?hootPostID=1753d7ca474ab7a748bcee5f22ffe65e [Accessed 7 Aug. 2019].

21. Mascheroni, G. and Ólafsson, K. (2019). Access and use, risksand opportunities of the internet for Italian children. [online] Globalkidsonline.net. Available at: http://globalkidsonline.net/wp-content/uploads/2017/10/Executive-summary-Italy-june-2018.pdf [Accessed 7 Aug. 2019].

22. Globalkidsonline.net. (2019). GLOBAL KIDS ONLINE SERBIA: Balancing between Opportunities and Risks: Results from the Pilot Study. [online] Available at: http://globalkidsonline.net/wp-content/uploads/2016/05/Country-report_Serbia-final-26-Oct-2016.pdf [Accessed 7 Aug. 2019].

23. 5rightsfoundation.com. (2019). Towards An Internet Safety Strategy. [online] Available at: https://5rightsfoundation.com/static/5rights_Towards_an_Internet_Safety_Strategy_FINAL.pdf [Accessed 6 Sep. 2019].

24. Ico.org.uk. (2019). Age appropriate design: a code of practice for online services. [online] Available at: https://ico.org.uk/about-the-ico/ico-and-stakeholder-consultations/age-appropriate-design-a-code-of-practice-for-online-services [Accessed 6 Sep. 2019].

25. Office of the eSafety Commissioner. (2019). Safety by Design. [online] Available at: https://www.esafety.gov.au/esafety-information/safety-by-design [Accessed 6 Sep. 2019].

26. Courtland, R. (2019). Bias detectives: the researchers striving to make algorithms fair. [online] Nature.com. Available at: https://www.nature.com/articles/d41586-018-05469-3 [Accessed 8 Aug. 2019].

27. Andrew K. Przybylski and Victoria Nash.Cyberpsychology, Behavior, and Social Networking.Jul 2018.ahead of printhttp://doi.org/10.1089/cyber.2017.0466

28. Unicef.org. (2019). The State of The World's Children 2017: Children In A Digital World. [online] Available at: https://www.unicef.org/publications/files/SOWC_2017_ENG_WEB.pdf [Accessed 8 Aug. 2019].

29. Itu.int. (2019). ICT Facts and Figures 2017. [online] Available at: https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/facts/default.aspx [Accessed 8 Aug. 2019].

30. Unicef.org. (2019). The State of The World's Children 2017: Children In A Digital World. [online] Available at: https://www.unicef.org/publications/files/SOWC_2017_ENG_WEB.pdf [Accessed 8 Aug. 2019].

31. Africanews. (2019). Digital in 2018: Africa's internet users increase by 20% | Africanews. [online] Available at: https://www.africanews.com/2018/02/06/digital-in-2018-africa-s-internet-users-increase-by-20-percent// [Accessed 8 Aug. 2019].

32. Quartz Africa. (2019). Gender inequality in tech starts with teenagers on their cellphones. [online] Available at: https://qz.com/africa/1420938/girls-have-less-access-to-mobile-phones-than-boys-study-shows/ [Accessed 25 Aug. 2019].

33. IWF. (2019). Exposing child victims: The catastrophic impact of DNS-over-HTTPs. [online] Available at: https://www.iwf.org.uk/news/exposing-child-victims-catastrophic-impact-of-dns-over-https [Accessed 7 Sep. 2019].

34. Fox News. (2019). Hany Farid: Facebook's plan for end-to-end encryption sacrifices a lot of security for just a little bit of privacy. [online] Available at: https://www.foxnews.com/opinion/hany-farid-facebook-end-to-end-encryption-security-privacy [Accessed 7 Sep. 2019].

35. Interpol.int. (2019). International Child Sexual Exploitation database. [online] Available at: https://www.interpol.int/en/Crimes/Crimes-against-children/International-Child-Sexual-Exploitation-database [Accessed 8 Aug. 2019].

36. Thorn. (2019). The Intersection of Technology and Child Sexual Abuse | Thorn. [online] Available at: https://www.thorn.org/child-sexual-exploitation-and-technology/ [Accessed 8 Aug. 2019].

37. Puddephatt, A. and Hargreaves, S. (2019). 2018 Annual Report. [online] iwf.org.uk/. Available at: https://www.iwf.org.uk/report/2018-annual-report [Accessed 8 Aug. 2019].

38. protectchildren.ca. (2019). Resources & Research: International Survivors' Survey. [online] Available at: https://protectchildren.ca/en/resources-research/survivors-survey-results/ [Accessed 25 Aug. 2019].

39. Ecpat.org. (2019). Towards a Global Indicator on Unidentified Victims in Child Sexual Exploitation Material. [online] Available at: https://www.ecpat.org/wp-content/uploads/2018/03/TOWARDS-A-GLOBAL-INDICATOR-ON-UNIDENTIFIED-VICTIMS-IN-CHILD-SEXUAL-EXPLOITATION-MATERIAL-Summary-Report.pdf [Accessed 6 Sep. 2019].

40. NetClean.com. (2019). The NetClean Report 2018. [online] Available at: https://www.netclean.com/netclean-report-2018/ [Accessed 12 Aug. 2019].

41. Rachel Young & Melissa Tully (2019) 'Nobody wants the parents involved': Social norms in parent and adolescent responses to cyberbullying, Journal of Youth Studies, 22:6, 856-872, DOI: 10.1080/13676261.2018.1546838

42. Childnet.com. (2019). Young people's experiences of online sexual harassment: A cross-country report from Project Deshame. [online] Available at: https://www.childnet.com/ufiles/Project_deSHAME_Dec_2017_Report.pdf [Accessed 8 Aug. 2019].

43. Icmec.org. (2019). Online Grooming of Children for Sexual Purposes: Model Legislation & Global Review. [online] Available at: https://www.icmec.org/wp-content/uploads/2017/09/Online-Grooming-of-Children_FINAL_9-18-17.pdf [Accessed 8 Aug. 2019].

44. Teliacompany.com. (2019). CHILDREN AND ONLINE PRIVACY: FINDINGS FROM THE CHILDREN'S ADVISORY PANEL2017/18. [online] Available at: https://www.teliacompany.com/globalassets/telia-company/documents/sustainability/children-and-online-privacy.pdf [Accessed 12 Aug. 2019].

45. Brumfield, B. (2019). 3 girls skipped school to sneak off and join ISIS - CNN. [online] CNN. Available at: https://edition.cnn.com/2014/10/22/us/colorado-teens-syria-odyssey/index.html [Accessed 8 Aug. 2019].

46. Martelozzo, E. (2019). A quantitative and qualitative examination of the impact of online pornography on the values, attitudes, belief sand behaviours of children and young people. [online] Mdx.ac.uk. Available at: https://www.mdx.ac.uk/__data/assets/pdf_file/0021/223266/MDX-NSPCC-OCC-pornography-report.pdf [Accessed 9 Aug. 2019].

47. ITV News. (2019). Children report feeling unprotected from inappropriate content on social media sites. [online] Available at: https://www.itv.com/news/utv/2017-04-27/children-warn-social-media-sites-are-failing-to-shield-them-from-inappropriate-and-dangerous-content/ [Accessed 9 Aug. 2019].

48. Shieber, J. (2019). 2018 really was more of a dumpster fire for online hate and harassment, ADL study finds – TechCrunch. [online] TechCrunch. Available at: https://techcrunch.com/2019/02/13/2018-really-was-more-of-a-dumpster-fire-for-online-hate-and-harassment-adl-study-finds/ [Accessed 9 Aug. 2019].

49. Kardefelt-Winther, D. CHILD RIGHTS AND ONLINE GAMING: OPPORTUNITIES & CHALLENGES FOR CHILDREN AND THE INDUSTRY – ECPAT International. [Accessed 9 Sep. 2019].

50. Fitzpatrick, C. (2019). Watching violence on screens makes children more emotionally distressed. [online] The Conversation. Available at: https://theconversation.com/watching-violence-on-screens-makes-children-more-emotionally-distressed-106757 [Accessed 9 Aug. 2019].

51. Livingstone, S., Kirwil, L., Ponte, C. and Staksrud, E. (2019). In their own words: What bothers children online? [online] Lse.ac.uk. Available at: https://www.lse.ac.uk/media@lse/research/EUKidsOnline/EU%20Kids%20III/Reports/Intheirownwords020213.pdf [Accessed 9 Aug. 2019].

52. Calado, F., Alexandre, J. & Griffiths, M.D. J Gambl Stud (2017) 33: 397. https://doi.org/10.1007/s10899-016-9627-5

53. Valentine, G. (2019). Children and Young People's Gambling: Research Review: Report by Professor Gill Valentine for the Responsible Gambling Trust. [online] About.gambleaware.org. Available at: https://about.gambleaware.org/media/1274/1-june-update-children-young-people-literature-review.pdf [Accessed 9 Aug. 2019].

54. Karlsson, Anna & Hakansson, Anders. (2018). Gambling disorder, increased mortality, suicidality, and associated comorbidity: A longitudinal nationwide register study. Journal of Behavioral Addictions. 7. 1-9. 10.1556/2006.7.2018.112.

55. Howard, J. (2019). What's the age when kids start social media? [online] CNN. Available at: https://edition.cnn.com/2018/06/22/health/social-media-for-kids-parent-curve/index.html [Accessed 9 Aug. 2019].

56. BBC News. (2019). Under-age social media use 'on the rise'. [online] Available at: https://www.bbc.co.uk/news/technology-42153694 [Accessed 9 Aug. 2019].

57. Publications.parliament.uk. (2019). Impact of social media and screen-use on young people's health. [online] Available at: https://publications.parliament.uk/pa/cm201719/cmselect/cmsctech/822/822.pdf [Accessed 9 Aug. 2019].

58. Sally Power, Chris Taylor & Kim Horton (2017) Sleepless in school? The social dimensions of young people's bedtime rest and routines, Journal of Youth Studies, 20:8, 945-958, DOI: 10.1080/13676261.2016.1273522

59. Cramer, S. and Inkster, B. (2019). #Status Of Mind: Social media and young people's mental health and wellbeing. [online] Rsph.org.uk. Available at: https://www.rsph.org.uk/uploads/assets/uploaded/d125b27c-0b62-41c5-a2c0155a8887cd01.pdf [Accessed 9 Aug. 2019].

60. Marisa Meyer, Victoria Adkins, Nalingna Yuan, Heidi M. Weeks, Yung-Ju Chang, Jenny Radesky. Advertising in Young Children's Apps. Journal of Developmental & Behavioral Pediatrics, 2018; 1 DOI: 10.1097/DBP.0000000000000622

61. Binns, Reuben & Lyngs, Ulrik & Van Kleek, Max & Zhao, Jun & Libert, Timothy & Shadbolt, Nigel. (2018). Third Party Tracking in the Mobile Ecosystem. 10.31235/osf.io/u7qmz.

62. Todorovic, N. and Chaudhuri, A. (2019). Using AI to help organizations detect and report child sexual abuse material online. [online] Google. Available at: https://www.blog.google/around-the-globe/google-europe/using-ai-help-organizations-detect-and-report-child-sexual-abuse-material-online/ [Accessed 10 Aug. 2019].

63. Richter, I. (2019). Automatische Bilderkennung hilft im Einsatz gegen Kinderpornografie | News Center Microsoft. [online] News Center Microsoft Deutschland. Available at: https://news.microsoft.com/de-de/ki-im-einsatz-gegen-kinderpornografie/ [Accessed 10 Aug. 2019].

64. Vleugels, A. (2019). AI-algorithms identify pedophiles for the police — here's how it works. [online] The Next Police | The Next Web. Available at: https://thenextweb.com/the-next-police/2018/11/08/ai-algorithms-identify-sexual-child-abuse-for-the-police/ [Accessed 10 Aug. 2019].

65. Griffeye. (2019). Griffeye releases new AI technology trained to aid child abuse investigations. [online] Available at: https://www.griffeye.com/griffeye-releases-new-ai-technology-press/ [Accessed 10 Aug. 2019].

66. Burgess, M. (2019). AI is helping UK police tackle child abuse way quicker than before. [online] Wired.co.uk. Available at: https://www.wired.co.uk/article/uk-police-child-abuse-images-ai [Accessed 10 Aug. 2019].

67. Griffeye. (2019). New AI technology trained to aid child abuse investigations. [online] Available at: https://www.griffeye.com/new-ai-technology-trained-to-aid-child-abuse-investigations/ [Accessed 6 Sep. 2019].

68. Ward, M. and Balian, S. (2019). Combating online radicalisation with expanded AI capabilities. [online] Faculty. Available at: https://faculty.ai/blog/combating-online-radicalisation-with-expanded-ai-capabilities/ [Accessed 10 Aug. 2019].

69. Boyce, J. (2019). Facebook touts use of artificial intelligence to fight child exploitation. [online] NBC News. Available at: https://www.nbcnews.com/tech/tech-news/facebook-touts-use-artificial-intelligence-fight-child-exploitation-n923906 [Accessed 10 Aug. 2019].

70. Publications.parliament.uk. (2019). Impact of social media and screen-use on young people's health: Government Response to the Committee's Fourteenth Report - Science and Technology Committee - House of Commons. [online] Available at: https://publications.parliament.uk/pa/cm201719/cmselect/cmsctech/2120/212002.htm [Accessed 25 Aug. 2019].

71. https://www.marinusanalytics.com

72. ComputerWeekly.com. (2019). Thorn CEO on using machine learning and tech partnerships to tackle online child sex abuse. [online] Available at: https://www.computerweekly.com/news/450415609/Thorn-CEO-on-using-machine-learning-and-tech-partnerships-to-tackle-online-child-sex-abuse [Accessed 6 Sep. 2019].

73. Minton, L. (2019). What is human trafficking, and how can technology combat it? [online] ASU Now: Access, Excellence, Impact. Available at: https://asunow.asu.edu/20190313-what-human-trafficking-and-how-can-technology-combat-it [Accessed 10 Aug. 2019].

74. Phys.org. (2019). Instagram rolls out new features to counter bullying with AI. [online] Available at: https://phys.org/news/2019-07-instagram-features-counter-bullying-ai.html [Accessed 10 Aug. 2019].

75. http://creep-project.eu

76. Simonite, T., Simonite, T., Matsakis, L., Martineau, P., Tiku, N., Matsakis, L., Schwartz, O. and Martineau, P. (2019). How Facial Recognition Is Fighting Child Sex Trafficking. [online] WIRED. Available at: https://www.wired.com/story/how-facial-recognition-fighting-child-sex-trafficking/ [Accessed 25 Aug. 2019].

77. Eandt.theiet.org. (2019). Child abuse targeted with upgraded police tech, limiting officer exposure to images. [online] Available at: https://eandt.theiet.org/content/articles/2019/07/child-abuse-targeted-with-upgraded-police-tech-limiting-officer-exposure-to-indecent-images/ [Accessed 25 Aug. 2019].

78. McIntyre, N. and Pegg, D. (2019). Councils use 377,000 people's data in efforts to predict child abuse. [online] the Guardian. Available at: https://www.theguardian.com/society/2018/sep/16/councils-use-377000-peoples-data-in-efforts-to-predict-child-abuse [Accessed 25 Aug. 2019].

79. Europol. (2019). Global action tackles distribution of child sexual exploitation images via WhatsApp: 39 arrested so far. [online] Available at: https://www.europol.europa.eu/newsroom/news/global-action-tackles-distribution-of-child-sexual-exploitation-images-whatsapp-39-arrested-so-far [Accessed 25 Aug. 2019].

80. (www.dw.com), D. (2019). Interpol busts international pedophilia ring | DW | 23.05.2019. [online] DW.COM. Available at: https://www.dw.com/en/interpol-busts-international-pedophilia-ring/a-48841717 [Accessed 25 Aug. 2019].

81. Statistics provided by INHOPE

82. Niels Nagelhus Schia (2018) The cyber frontier and digital pitfalls in the Global South, Third World Quarterly, 39:5, 821-837, DOI: 10.1080/01436597.2017.1408403}

83. Out of the Shadows. (2019). Out the Shadows - Shining light on the response to child sexual abuse and exploitation. [online] Available at: https://outoftheshadows.eiu.com [Accessed 25 Aug. 2019].

84. Childrenandbusiness.org. (2019). Children's Rights and Business Principles. [online] Available at: http://childrenandbusiness.org/ [Accessed 25 Aug. 2019].

85. Unctad.org. (2019). UNCTAD | Cybercrime Legislation Worldwide. [online] Available at: https://unctad.org/en/Pages/DTL/STI_and_ICTs/ICT4D-Legislation/eCom-Cybercrime-Laws.aspx [Accessed 11 Aug. 2019].

86. Unicef.org. (2019). COP Guidelines for Industry. [online] Available at: https://www.unicef.org/csr/COPguidelines.htm [Accessed 7 Sep. 2019].

87. Out of the Shadows. (2019). Out the Shadows - Shining light on the response to child sexual abuse and exploitation. [online] Available at: https://outoftheshadows.eiu.com [Accessed 25 Aug. 2019].

88. Publicsafety.gc.ca. (2019). Child Pornography Offenders: A Review. [online] Available at: https://www.publicsafety.gc.ca/cnt/rsrcs/pblctns/2018-s001/index-en.aspx [Accessed 25 Aug. 2019].

89. Thorn.org. (2019). Production and Active Trading of Child Sexual Exploitation Images Depicting Identified Victims. [online] Available at: https://www.thorn.org/wp-content/uploads/2018/03/Production-and-Active-Trading-of-CSAM_FullReport_FINAL.pdf [Accessed 13 Aug. 2019].

90. NetClean.com. (2019). The NetClean Report 2017 - There is no such thing as a typical offender (The consumer of child sexual abuse material). [online] Available at: https://www.netclean.com/netclean-report-2017/insight-3/ [Accessed 25 Aug. 2019].

91. Stop It Now (2006) Let's talk: speaking up to prevent child sexual abuse. [online] Available at: https://www.stopitnow.org/sites/default/files/documents/files/lets_talk.pdf

92. Stone, J. and Stone, J. (2019). The dark web isn't as big as you think.. [online] CyberScoop. Available at: https://www.cyberscoop.com/dark-web-marketplaces-research-recorded-future/ [Accessed 25 Aug. 2019].

93. Ecpat.org. (2019). Emerging Global Threats Related To The Online Sexual Exploitation Of Children. [online] Available at: https://www.ecpat.org/wp-content/uploads/2018/08/Briefing-Paper-Emerging-Issues-and-Global-Threats-Children-online-_06.06.17.pdf [Accessed 10 Aug. 2019].

94 Stop It Now. (2019). Understanding What Makes Kids Vulnerable to Being Sexually Abused. [online] Available at: https://www.stopitnow.org/ohc-content/understanding-what-makes-kids-vulnerable-to-being-sexually-abused [Accessed 11 Aug. 2019].

95. Nice.org.uk. (2019). NICE Guideline NG76: Child abuse and neglect: recognising, assessing and responding to abuse and neglect of children and young people. [online] Available at: https://www.nice.org.uk/guidance/ng76/evidence/full-guideline-pdf-4607478261 [Accessed 25 Aug. 2019].

96. Who.int. (2019). Child abuse and neglectby parents and other caregivers. [online] Available at: https://www.who.int/violence_injury_prevention/violence/global_campaign/en/chap3.pdf [Accessed 25 Aug. 2019].

97. Unicef.org. (2019). 'Shame and pain': Vietnam starts to grapple with child abuse epidemic. [online] Available at: https://www.unicef.org/vietnam/stories/shame-and-pain-vietnam-starts-grapple-child-abuse-epidemic [Accessed 11 Aug. 2019].

98. BBC News. (2019). Instagram 'biggest for child grooming online'. [online] Available at: https://www.bbc.co.uk/news/uk-47410520 [Accessed 12 Aug. 2019].

99. The Conversation. (2019). YouTube's paedophile problem is only a small part of the internet's issue with child sexual abuse. [online] Available at: https://theconversation.com/youtubes-paedophile-problem-is-only-a-small-part-of-the-internets-issue-with-child-sexual-abuse-94126 [Accessed 12 Aug. 2019].

100. Ditchthelabel.org. (2019). Anti-Bullying Survey 2017. [online] Available at: https://www.ditchthelabel.org/wp-content/uploads/2017/07/The-Annual-Bullying-Survey-2017-1.pdf [Accessed 12 Aug. 2019].

101. Economicgraph.linkedin.com. (2019). LinkedIn Workforce Report | United States | August 2018. [online] Available at: https://economicgraph.linkedin.com/resources/linkedin-workforce-report-august-2018 [Accessed 25 Aug. 2019].

102. Digital Single Market - European Commission. (2019). Final results of the European Data Market study measuring the size and trends of the EU data economy - Digital Single Market - European Commission. [online] Available at: https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/news/final-results-european-data-market-study-measuring-size-and-trends-eu-data-economy [Accessed 25 Aug. 2019].

103. Anon, (2019). Data Science and Analytics Skills Shortage: Equipping the APEC Workforce with the Competencies Demanded by Employers. [online] Available at: https://www.apec.org/Publications/2017/11/Data-Science-and-Analytics-Skills-Shortage [Accessed 25 Aug. 2019].

104. Thorn. (2019). Sound Practices Guide to Stopping Child Sexual Abuse | Thorn. [online] Available at: https://www.thorn.org/sound-practices-guide-stopping-child-abuse/ [Accessed 7 Sep. 2019].

105. NetClean.com. (2019). Benchmarking Index on the response to child sexual abuse and exploitation. [online] Available at: https://www.netclean.com/2019/01/11/benchmarking-index-response-to-child-sexual-abuse-and-exploitation/ [Accessed 7 Sep. 2019].

106. Legislation.gov.uk. (2019). Data Protection Act 2018. [online] Available at: http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2018/12/section/123/enacted [Accessed 7 Sep. 2019].

107. INHOPE Annual Report 2017: http://88.208.218.79/libraries/annual_reports/inhope_annual_report_2017.sflb.ashx\

15 الموارد

الموارد

Contigo Conectados Online Safety Resources (ES)
https://contigoconectados.com/resultados/riesgos/"

Economist Intelligence Unit: Out of the Shadows
https://outoftheshadows.eiu.com/"

End Violence Against Children: Keeping Children Safe Online
https://www.end-violence.org/keeping-children-safe-online

Facebook: Photo Video Matching
https://newsroom.fb.com/news/2019/08/open-source-photo-video-matching/

Facebook: New technology to fight child exploitation
https://newsroom.fb.com/news/2018/10/fighting-child-exploitation/

Griffeye
https://www.griffeye.com/

GSMA European Framework for Safer Mobile Use by Younger Teenagers and Children
https://www.gsma.com/publicpolicy/consumer-affairs/children-mobile-technology/myouth

IMEC Child Sexual Abuse Material: Model Legislation & Global Review
https://www.icmec.org/wp-content/uploads/2018/12/CSAM-Model-Law-9th-Ed-FINAL-12-3-18.pdf"

Inhope Global Internet Hotlines
http://www.inhope.org

ITU Guidelines for Policy Makers on Child Protection
https://www.itu.int/en/cop/Documents/guidelines-policy%20makers-e.pdf"

Luxembourg Terminology Guidelines for The Protection of Children from Sexual Exploitation and Sexual Abuse
http://luxembourgguidelines.org/english-version/"

Microsoft Digital Skills
https://www.microsoft.com/en-us/digital-skills/online-safety

Microsoft Online Safety Resources
https://www.microsoft.com/en-us/digital-skills/online-safety-resources

Microsoft PhotoDNA
https://www.microsoft.com/en-us/photodna"

NetClean
https://www.netclean.com/

OECD: The Future of Education and Skills
https://www.oecd.org/education/2030/E2030%20Position%20Paper%20(05.04.2018).pdf

The #ENDviolence Youth Manifesto
https://www.unicef.org/end-violence/youth-manifesto"

Thorn
https://www.thorn.org"

UK Online Harms White Paper
https://www.gov.uk/government/consultations/online-harms-white-paper"

UN Convention on the Rights of the Child
https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx"

UNICEF & GSMA: NOTICE AND TAKEDOWN — Company policies and practices to remove online child sexual abuse material
https://www.gsma.com/publicpolicy/wp-content/uploads/2012/03/notice_and_takedown_gsma_unicef_april_2016.pdf"

WeProtect Model National Response Guidance Document
https://www.weprotect.org/the-model-national-response

The ITU Global Cybersecurity Index.
https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/Pages/global-cybersecurity-index.aspx.

BROADBAND COMMISSION
FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT